

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ



التجارة الداخلية في الجزائر خلال الفترة
(1929-1962)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ:

نورالدين ممي

إعداد الطالبتين:

خولة عقاب

نزيهة بن زازة

لجنة المناقشة

مؤسسة الإنتساب	الصفة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيس الجلسة	د.رشيد قسيبة
جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً ومقرراً	أ. نورالدين ممي
جامعة الشهيد حمه لخضر	عضواً مناقشاً	أ.رضا ميموني

السنة الجامعية: 2017/2018م

شكرنا وإعزازنا

قال الله تعالى: "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون" سورة البقرة 152

الحمد لله والصلاة والسلام على من أكمل الله به الدين وأتم به النعمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى

آله وصحبه والتابعين له بالإحسان إلى يوم الدين .

ربي أدخلنا مدخل صدق وأخرجنا مخرج صدق وأجعل لنا من لدنك سلطانا نصيرا

اللهم علمنا علما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علما

في البداية نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد خطوة في مجال التكوين

العلمي والعملية

تقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا المساعدة في إعداد هذه المذكرة

ونخص بالذكر الأستاذ المؤطر "ممي نور الدين" الذي عمل على توجيهنا وإفادتنا بنصائحه وإرشاداته

والذي كان بمثابة النور الذي أضاء لنا الطريق فجزاه الله عنا كل خير ومنحه الصحة والعافية .

كما لا يفوتنا تقديم الشكر إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور عثمان زرقب والأستاذ عمر لمقدم

على مساعدتهم لنا في دراستنا البحثية هاته .

خولة- نزيهة

مقدمة

مقدمة

عقب إحتلال فرنسا للجزائر عام 1830 ، م مارست عدة سياسات مست جميع المجالات الإجتماعية، الثقافية، والإقتصادية ... ، بهدف تكريس وجودها في الجزائر وتطبيقا لسياساتها الإستيطانية، وتجسيدا لمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وكان من ضمن تلك السياسات "الإقتصادية" هاته الأخيرة التي تهدف للإستغلال والإستنزاف الإقتصادي للفرد الجزائري، فكان من جملة ما عمدت إليه الإدارة الفرنسية هو إحتكار القطاعات الإقتصادية الممولة للتجارة الداخلية في الجزائر خاصة "الزراعة، الصناعة" لتتطور هذه السياسات تماشيا ومتطلبات الإستيطان الفرنسي وكذا متطلبات القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية، وهنا يجدر بنا ذكر أن هذه الممارسات الإستعمارية أثرت على الشعب والإقتصاد الجزائري من عدة جوانب، فأفقرته وهمشته ، وفي الوقت نفسه أكسبت الإستعمار أرباحا طائلة .

ومن هنا جاء إهتمامنا بدراسة واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1929. 1962) محاولين الإحاطة بكل ما يتعلق بالموضوع خلال الفترة المدروسة .

* إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الموضوع حول تساؤل رئيسي ، وهو كيف كان وضع التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929 . 1962)؟ وتتطلب الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- كيف كان واقع التجارة الداخلية بين (1830. 1929)؟.

- هل كان للجزائريين مساهمة في هذه التجارة؟.

- ما هي الأدوات والأساليب التي إعتمدها الإستعمار الفرنسي للتحكم في التجارة الداخلية؟.

- ما هي أبرز العوامل والظروف التي أثرت في نشاط التجارة الداخلية بين(1929. 1962) (

- كيف إنعكس واقع التجارة الداخلية على الطرف الجزائري والإستعمار الفرنسي؟.

مقدمة

*أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع للبحث والدراسة هي:

- ميولاتنا الشخصية لدراسة موضوع إقتصادي في مجال تخصصنا تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر .

- تسليط الضوء على الممارسات الإستعمارية في الجانب التجاري .

- المساهمة في إثراء المكتبات الوطنية بدراسة إحدى الجوانب الإقتصادية في تاريخ الجزائر المستعمرة .

*مناهج البحث:

إعتمدنا في موضوعنا هذا على مجموعة من المناهج التي تقتضيها طبيعة الموضوع، حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية العامة وهي:

- المنهج التاريخي:

الذي إعتمدناه لجمع وترتيب المعلومات حول واقع التجارة الداخلية قبل الفترة المدروسة (1830 . 1929) وبعدها بالإضافة الى التعرف على مختلف السلع ، والبضائع المسوقة من الجانبين الفرنسي و الجزائري ، والأسواق التجارية .

- المنهج التحليلي :

إعتمدناه لتحليل مختلف الاحصائيات التي وردت في الجداول.

- المنهج المقارن :

مقدمة

وظّفناه في بعض الحالات خاصّة عند المقارنة بين تطور القطاعات الإقتصادية الممولة للتجارة من الجانبين الفرنسي والجزائري.

- المنهج الإحصائي:

إعتمدناه جمع و تحليل الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

* حدود الدراسة:

وقع إختيارنا على الفترة الزمنية المحصورة بين 1929. 1962 م بإعتبار أن سنة 1929 مثلت الأزمة الإقتصادية التي عرفها العالم، والتي أثرت بشكل مباشر على الإقتصاد الجزائري عامة والتجارة الداخلية خاصة ، فقد أظهرت بشكل واضح الإرتباط الكلي للإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي، الذي أصبح يتأثر بأي أزمة تصيب الإقتصاد الفرنسي ، أما عن سنة 1962 فقد مثلت تاريخ الإستقلال وتخلص التجارة الداخلية ولو نسبيا من القيود والتبعية الإستعمارية.

ومن خلال قراءة وفحص المصادر والمراجع التي كتبت عن هذا الموضوع تم تحديد الإطار الزمني للبحث، في الفترة المذكورة، وذلك انطلاقا من كون ان فترة ما بين الازمة الاقتصادية العالمية (1929) إلى إستقلال الجزائر (1962) شهدت فيها الجزائر عدة أحداث ومواقف ومتغيرات إقتصادية إنعكست على واقع التجارة الداخلية للجزائر خلال الفترة المدروسة .

المصادر والمراجع: لقد اعتمدنا في تحرير هذه المذكرة على عدة مصادر، حسب ما إقتضته ضرورة الدراسة ، وكان أهمها: الأرشيف الفرنسي الخاص بالدليل الإحصائي للجزائر الذي تناول أهم الإحصائيات المتعلقة بواقع الانتاج في مختلف القطاعات من حيث الكمية و تطور الاسعار في الاسواق الداخلية.

مقدمة

بالإضافة إلى كتاب هذه هي الجزائر وتاريخ الجزائر وكتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني أين تحدث بإسهاب عن واقع القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومظاهر السيطرة الإستعمارية عليها .

أما المراجع فهي عديدة ومتنوعة غير أنّ غالبها لم يكن متخصصا في موضوع دراستنا ونذكر منها على سبيل المثال:

الحركة الوطنية الجزائرية بأجزائها الثلاث أبو القاسم سعد الله و سياسة التسلط الاستعماري ليحي بوعزيز الذي تناول فيه إحصائيات تخص تطور الانتاج الزراعي والصناعي للجانبين الجزائري والفرنسي ونسب مئوية حول نصيب الجزائريين والمعمرين من القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة ، وكتابي التجارة الجزائرية للشرق الجزائري وتاريخ الجزائر المعاصر ج2 لمحمد العربي الزبيري ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية لعميرواي إحميدة أين تحدث عن واقع السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد الجزائري وأشار إلى قطاع التجارة الداخلية التي كانت محتكرة لصالح الإدارة الإستعمارية والمعمرين وأساليب تطويرها .

وفيما يخص الكتب الأجنبية المترجمة فقد اعتمدنا : تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954 ج2 ، والجزائريون المسلمون وفرنسا لشارل روبير آجيرون أين تكلم فيهم عن واقع الإقتصاد الجزائري في ظل السيطرة الإستعمارية وتأثير ذلك على المجتمع الجزائري ، إضافة إلى كتاب الجزائر في الماضي والحاضر لأندري برنيان الذي تحدث فيه بشكل واسع عن واقع الإقتصاد الجزائري منذ الدخول الإستعماري إلى الحرب العالمية الأولى شارحا وضع القطاعات الاقتصادية من الطرفين الجزائري والفرنسي محددًا الفرق بينهما ، كما أشار في آخر الكتاب إلى تأثير الحرب العالمية الأولى على التجارة الجزائرية

*

خطة البحث:

يتألف هذا الموضوع المعنون التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929 . 1962) من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تناولنا في المقدمة الخطوات المنهجية المطلوبة في الدراسة، أما الفصول الأربعة فكل فصل يتكون من عناصر إضافة الى بيبيوغرافيا المصادر والمراجع وفهرسين ، ولتوضيح ذلك يمكن تقديم عرض مختصر لما إحتوته المذكرة:

الفصل التمهيدي :

تناولنا فيه الوضع العام للتجارة الداخلية في الجزائر من 1830 إلى 1929م وقد قسمناه إلى ثلاث عناصر: العنصر الاول بعنوان الواقع العام للتجارة تحدثنا فيه عن حال التجارة الداخلية في الجزائر منذ دخول الإستعمار الفرنسي وكيف أثر عليها من جملة القوانين التي سنها لإحتكارها ، والثاني تطرقنا فيه إلى مختلف السلع و البضائع المسوقة من الطرفين الجزائري والفرنسي في الأسواق الداخلية ، أما الثالث تكلمنا فيه عن مدى تأثير الحرب العالمية الأولى على النشاط التجاري في الجزائر .

الفصل الأول :

عنواناه ب واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1929 . 1962) و تناولناه في ثلاث عناصر: العنصر الأول تجارة المستعمر وقد تحدثنا في هذا العنصر على مختلف السلع والبضائع المنتجة من طرف الإستعمار والمعمرين سواء السلع الزراعية أو الصناعية ثم العنصر الثاني تطرقنا فيه إلى تجارة الجزائريين وتعرضنا فيه لنفس العناصر السابقة ، أما العنصر الثالث تحدثنا فيه عن أنواع الأسواق في الجزائر وطبيعة النشاط التجاري فيها .

أما الفصل الثاني :عنواناه ب الأساليب الإستعمارية للتحكم في التجارة الداخلية ،تطرقنا فيه إلى ثلاث عناصر أساسية أولها واقع النظام الضريبي الذي فرضته الإدارة الإستعمارية لإفقار

مقدمة

وإنهاك الجزائريين من جهة وإعتباره مورد مهم للخبزينة الإستعمارية من جهة أخرى . أما العنصر الثاني تطرقنا فيه لطبيعة النظام الجمركي الذي أقرته الإدارة الفرنسية عبر عدة قوانين تهدف كلها إلى ربط التجارة الجزائري بالتجارة الفرنسية دون أي قيود أو حواجز جمركية وذلك لتسهيل رواج السلع والبضائع الفرنسية في الجزائر ، وتزويد السوق الفرنسية بما تحتاجه من المنتجات الجزائرية ، وثالث عنصر تكلمنا فيه عن واقع الطرق والمواصلات في الجزائر ومدى إهتمام الإدارة الفرنسية بتطوير شبكة الطرق والمواصلات بأنواعها لتسهيل نقل السلع والبضائع من كل جهات البلاد نحو الموانئ ومنها إلى فرنسا .

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية . وتناولنا فيه ثلاث عناصر أساسية أولها تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) على النشاط التجاري للجزائر من حيث تذبذب الأسعار والإنتاج ، أما العنصر الثاني تطرقنا فيه إلى تأثير الحرب العالمية الثانية على التجارة الداخلية ، وثالث عنصر عنوانه ب تأثير الثورة التحريرية على التجارة الجزائرية والفرنسية .

وفي الفصل الرابع والأخير فقد عنوانه ب: انعكاسات واقع التجارة الداخلية في الجزائر على الجزائريو الاستعمار الفرنسي ، وقد أوردنا فيه عنصرين أساسيين يندرج تحت كل عنصر فكرتين إثنين كالتالي: العنصر الأول تطرقنا فيه إلى انعكاسات واقع التجارة الداخلية على الجزائر وقسمناه الى فكرتين اثنتين ، الأولى على المجتمع الجزائري الذي عانى الفقر والبطالة من جراء الواقع الإقتصادي المزري والذي كانت التجارة الداخلية إحدى أوجه ذلك ، والثانية على الاقتصاد الجزائري وتحدثنا هنا عن الإرتباط الكلي للتجارة الجزائرية بالفرنسية وإحتكار هذه الأخيرة لأغلب القطاعات الممولة لها ، يليه العنصر الثاني المعنون ب: على فرنسا وأوردنا فيه فكرتين إثنين : الأولى على المعمرين وتناولنا فيها مدى إستفادة المعمرين من خيارات ومنتجات الجزائر في تحقيق ارباح طائلة ، يليها الانعكاسات على الاقتصاد الاستعماري الذي أين بينا مظاهر التطور التجاري لفرنسا على حساب الجزائر وثرواتها .

مقدمة

وإختتمنا الدراسة بخاتمة أوردنا فيها أهمّ النتائج التي توصلنا إليها أثناء العملية البحثية .

*صعوبات البحث:

إنّ الحديث عن " التجارة الداخلية للجزائر فترة الاستعمار (1929 - 1962)يتطلب من الدارس تتبع أحداث كثيرة في رقعة جغرافية واسعة وفترة طويلة نسبيا تحتاج إلى الدقة والمتابعة والتصنيف للموضوعات التي تخص الجانب المدروس وهي مواضيع لا تخلو من الصعوبات والتي من أهمها:

- 1 - طول فترة الدراسة وتداخل عدة احداث اثرت كلها في التجارة الجزائرية (1929.1962).
2. صعوبة التوفيق بين البحث العلمي والعمل التي أخذ منا حيزا كبيرا من الجهد والوقت خاصة ارتباطات مهنة التدريس التي تتطلب مسؤولية كبيرة.
3. ضيق الوقت المخصص لإنجاز المذكرة.
- 4 - عدم وجود مرصد وطني للإحصاء في تلك الفترة ،وإعتمادنا على إحصائيات الإدارة الإستعمارية التي يغلب عليها في كثير من الأحيان الغموض وعدم مطابقة الواقع لتغليط المجتمع .

لكن رغم كل الصعوبات التي واجهتنا إستطعنا تجاوزها بفضل الله ثم دعم وتحفيز الأستاذ المشرف والمثابرة التي تحلينا بها، و نرجو من كل ذلك أننا قد وفقنا ولو بالقدر اليسير في الإجابة عن الاشكالية المطروحة.

الفصل التمهيدي:

واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830 - 1929)

- أولاً: الوضع العام للنشاط التجاري.
- ثانياً: طبيعة المبادلات التجارية.
- ثالثاً: تأثير الحرب العالمية الأولى على النشاط التجاري.

أولاً : الوضع العام للنشاط التجاري:

سيطر المستوطنون الفرنسيون على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية، وتصديرهم لرؤوس الاموال الفائضة عن التجارة وارباحها الى فرنسا، ولقد بدا تنفيذ الهدف الاول، وهو السيطرة على السوق الداخلية عن طريق اصدار القوانين التي وحدت الجزائر جمركيا مع فرنسا في عامي (1851، 1867) ، والتي كان الهدف منها هو عزل الجزائر تجاريا وهي القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعتها وحرفها الوطنية التي لم تستطع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع و سلع ذات جودة عالية وبأسعار اقل مما كانت تنتجها الصناعات والحرف الجزائرية، الأمر الذي ادى الى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، وبذلك أصبحت السوق الجزائرية مرتعا للشركات الفرنسية، ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو إحتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات الفرنسية البحرية¹.

كما قامت فرنسا بغلق الاسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني خاصة تونس والمغرب، وحصرت التعامل التجاري مع الاسواق الفرنسية فقط²، كما كانت السلع الفرنسية تدخل الجزائر بكل حرية وبدون قيود جمركية خاصة المواد التي تساعد في تقدم الاستعمار " كمواد البناء المدني، ووسائل الانتاج الزراعي"³، وقد ظهر إختلاف في كون الجزائر قد إستفادت تجاريا من الإحتلال، فقد كانت تجارتها الداخلية نشيطة قبل الإحتلال ولها طرقها الخاصة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، غير أن السلطات الفرنسية كانت حريصة على تأمين الأسواق الموجودة وفتح أسواق جديدة، وكان التحكم في

¹ مساعد أسامة صاحب منعم: "الاضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830، 1962) ومحاولات

البحث عن النفط قبل الاستقلال" مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية، مج 4، ع 3، ص ص226، 227.

² عبد الرحمان رزاقى: تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، د ت ن، ص 12

³ ابراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847، 1870)، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1986، ص 256.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

الأسواق يتم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة وتنظيم المكوس، ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى أو من بلدان أخرى، والسهر على منع الأمور الممنوعة كالأسلحة ولوازمها " ومراقبة الغرباء، وإذا أرادت السلطات تشجيع بعض الأسواق ترفع عنها المكوس بعض الوقت وأبرز ما كان الناس يتاجرون فيه "المواد الإستهلاكية، حبوب، زيت الماشية"¹، وقد ذكر أيضا "عبد اللطيف بن أشنهو": "أن عملية التبادل كانت تتم ببطء، وهي تتعلق اساسا بما ينفق على القوات والمعمرين"².

ويرى "شارل روبير آجيرون": "أن التجارة تطورت بشكل واسع، لكنها ظلت حkra على الأوروبيين واليهود"³ كما أشار "يحي بوعزيز": "أن العلاقات التجارية كانت مزدهرة، فوصف النشاط التجاري أنه يشبه قطعة فسيفساء"، وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية، التي فاق عددها 15 طريقا، فكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والنفيسة من " الأقمشة، السروج، الأدوات الحديدية كالقدور والسكاكين والأبر والأواني المنزلية"⁴.

ولم يكن الاهتمام التجاري الأوروبي منحصرًا في الشمال فقط، بل إمتد أيضا إلى الجنوب، حيث كانت الصحراء مبعث إغراء للمعمرين والتجار، ومن ثم صارت دافعا للتوسع الإستعماري فيها، وهو ما أشار إليه "شارل فيرو" أنه بإحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية

¹ أبو القاسم سعدالله : الحركة الوطنية الجزائرية 1900، 1930، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 71، 70.

² تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830، 1962)، ترجمة نخبة من الاساتذة، الجزائر، 1979، ص96.

³ الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، تر حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 655، 656.

⁴ يحي بوعزيز: من تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 111، 112.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

قوية أساسها السوق الداخلية¹، ومن العناصر التي كان لها السبق في التوسع في الصحراء، وبوسائل متعددة الجنرال "ديفو" الذي أبهر السكان بما قام به من مشاريع، من بينها "حفر الآبار وشق الطرق وفرض الأمن، " وكان "ديفو" على قناعة كبيرة بضرورة إحتلال الصحراء، بهدف حماية الوجود الفرنسي في قسنطينة والحصول على موارد رزق من الصحراء، التي كانت مصدر ثراء، وقد ترجمت السلطة الفرنسية وترجمت السلطة الفرنسية إهتماماتها عمليا بأن سمحت لقافلتين تجاريتين فرنسيتين بالإنطلاق من بسكرة إلى جنوبها يوم "13 جويلية 1844"، وذلك بهدف معرفة أسواق المدن الداخلية، فإتجهت واحدة إلى "تقرت" والثانية إلى "عين صالح"، تعرفتا على "طومبوكتو" التي كانت أهم مركز تجاري في الصحراء، وفتحتا الباب لقوافل أخرى².

ولقد كانت الأغراض التجارية الواضحة للإستعمار الفرنسي منذ بداية الإحتلال، قد وقع تنفيذها بعدد ضخم من المهمات التي تصحب الوحدات العسكرية او تسبقها، وذلك للقيام بمعاينة لتسيير الغزو وبدراسات مضبوطة للأسواق التجارية، فمنذ سنة 1848 قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو "سوق توقرت"، فلم تلقى هذه العمليات الإستطلاعية إلى ذلك الحين شيئاً من الحواجز، وإن كان القصد منها تعويض السكان الأهليين من أهل التجارة، فكان رؤساء تلك المناطق وسكانها وحتى الرحالة أنفسهم يرون في هذا التصرف فرصة لربط علاقات متوازنة، بفصل الوحدة القديمة بين التل والصحراء الجزائرية، ولكن الواقع كان غير

¹ احميده عميراي: آثار السياسة الإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830، 1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص36.

² احميدة عميراي و آخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844، 1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 32.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

ذلك، إذ أن الجيش يرد مباشرة إثر تلك البعثات التجارية، وفي حال وصول الجيوش قبل البعثات فإنهم يسرعون بإستقضاء الأسواق لصالح الاستعمار التجاري¹.

كما تم القضاء على تجارة القوافل بإنشاء العديد من الطرق بجانب الخطوط الحديدية بحيث أصبح يتم نقل البضائع أو السلع الصحراوية عن طريق العربات والشاحنات، وهو ما أدى في الأخير إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، كما أن العديد من المنتوجات أصبحت غير رابحة نظرا للمنافسة التي واجهتها من السلع الأوروبية المستوردة وأمام الاحتكار الفرنسي للسلع والبضائع الصحراوية، وخاصة الجنوب الغربي، لجأ العديد من التجار إلى ممارسة التجارة الخفية (التهريب) الشيء الذي دفع الفرنسيين إلى سن عملية الحجز الاقتصادي للبضائع وبيعها في المزاد العلني الأمر الذي ضاعف من أرباحها².

وبالتالي كانت التجارة تعد بالنسبة للجزائريين بمثابة العامل المهدم والمخرب، الذي يقوم بتحطيم كيان الجزائريين وتحكم على الشعب الجزائري بالإفلاس، وذلك لأن الفرنسيين هم الذين يتحكمون بالتجارة في الجزائر، ولم يمارس الجزائريون سوى النزر القليل منها، بحيث كانوا يمارسون بعض التجارة في الأسواق المحلية فيما بينهم فقط، ولم يباشروا عملية التصدير والإستيراد إلا بنسب قليلة، ولم يشاركوا في هذه العملية سوى من خلال بيع الفائض من إنتاجهم إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجونه لحياتهم اليومية³.

وبالرغم من تمكن فرنسا من إحتلال الجزائر سياسيا لكنها لم تتمكن من بعث نشاط تجاري واسع، فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من طرف المفكرين، ونذكر منهم

¹ أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر إسطنبولي رابح وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 385.

² احميدة عميراي وآخرون : آثار السياسة الإستيطانية...، المرجع السابق، ص 36.

³ أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 123.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

"بلانكي" الذي وصف التجارة بالعمق، خلال السنوات (1839 - 1942)، ولقد ردت السلطة الفرنسية على هذا النقد بقولها أن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثلما هو الأمر حين سمح للقاييد بن عباس أن يؤسس فندقا عام 1839 م، بجانب ما تم من تجارة بواسطة 150 إلى 200 بغلا كانوا في حركة تنقل دائمة لضمان وصول السلع¹.

وبالتالي فإن التجارة هي حركة إقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة في العالم الإستغناء عنها فقد كانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى، وهي في مفهوم الإقتصاديين إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، ومنافعها بالنسبة للأفراد والأمم محصورة في كونها توفر ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلّة .

ولذلك إهتمت الإدارة الفرنسية بقطاع التجارة، فقد كانت تتدخل باستمرار للإشراف على الأسواق وتنظيمها لذلك أصدرت القرارات التالية كما يلي²:

قرار عام 1847: ينص على إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة من إختصاص حكام المناطق المختلفة، أي أنها أخذت طابع التدرج في إصدار هذا القرار، فهي من جهة أخذت على عاتقها مسألة تنظيم الأسواق، ثم بعد اصدار هذا القرار حسمت امر الغاء او أحداث أسواق جديدة خاصة في الموانئ الجزائرية التي عرفت حركة تجارية نشطة في تلك الفترة مثل ميناء فيليب فيل "بسكيدة"، كما أمر الجنرال "كلوزيل" مع بداية الاحتلال بتهديم محلات تدعى "سوق القيصرية" كانت تبيع الكتب كان يوجد فيها الناسخون، كما هدم محلات اخرى تدعى "سوق المقاييس" كان يصنع فيها اساور من قرون الجواميس وكانت تشكل فرعا رئيسيا من فروع الصناعة، كما هدم محلات تدعى "سوق الصباغين" فقد كان

¹ احميدة عميراي : اثار السياسة الاستيطانية ...، المرجع السابق، ص 35.

² نجاه دهنون :التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830، 1900)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 50.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

العرب والبدو يتعمدون المجيء إلى الجزائر ليصبغوا فيها كل ما لديهم، كما أمر بتهديم محلات أخرى تدعى "السوق الكبير" وهي مخصصة لبيع الملابس المنسوجة والكتان وتصنع فيها الفتائل والأزرار وهذا ما أدى إلى خراب النشاط التجاري في هذه الأسواق ما سيعود بالسلب على الملاك الجزائريين، والذي مثلت لهم هذه المحلات مصدر رزقهم، فلقد كانت المنتجات التجارية تتجاوز الثلاثين نوعا إلى درجة بلغت قيمة المشتريات في أسواق قسنطينة وحدها سنة 1855م حوالي 15.236.727 فرنك¹.

مرسوم عام 1848 : أصدره الحاكم العام الدوق "دومال" ووافق عليه وزير الحربية يوم 31 أوت 1848، وقد نص على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتجات الجزائرية، وفعلا أقيم أول معرض في مدينة الجزائر في الفترة ما بين 20 - 25 سبتمبر 1847م، وفيه تم توزيع 27 ميدالية فضية و32 برونزية على الفلاحين الذين عرضوا منتجاتهم المختلفة، وخاصة "التبغ والزيت"². وقد كان الجنرالات والضباط الفرنسيين بالجزائر يشجعون على زراعة المنتجات ذات الصبغة التجارية، منهم الحاكم العام "بيجو"³.

أما فيما يخص الأسعار فيمكن القول أنها كانت ترتفع بالنظر لما يطرأ من كوارث طبيعية، كغزو الجراد أو الجفاف وسنوات القحط، بالإضافة إلى أنه كثيرا ما عمدت الإدارة الفرنسية إلى رفع الأسعار لإعجاز الفرد الجزائري البسيط، والذي كان في أغليته فلاحا لا يملك قوت يومه، وهذا لزيادة فقره وشقائه وبالتالي إخضاعه⁴.

¹ حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 245، 246.

² احميده عميراي: آثار السياسة الاستيطانية...، المرجع السابق، ص 37.

³ توماس روبرت مارشال فرنسي موقع معاهدة التافنة مع الامير عبد القادر 1837، عين حاكم عام على الجزائر 1848م، شهدت الجزائر في عهده انشاء المراكز الاستيطانية، وسقوط الزمالة، ومحرقه اولاد رياح.

⁴ صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين {1830، 1930}، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص118.

ولقد كانت المبادلات التجارية تتم بين السكان في الأسواق الشعبية والأسبوعية وفي المدن والقرى التي تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، وتعرض فيها منتوجات متنوعة، إضافة إلى تجارة الحيوانات " كالأغنام والابقار"¹.

ثانيا: طبيعة المبادلات التجارية.

1- السلع ذات الطابع الفلاحي:

نجد في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر أولى الكولون إهتماما بزراعة الحبوب، وأكتفوا بإستيراد الخمر من فرنسا وإسبانيا وبصدر قانون 11 جانفي 1851، الذي أعفى الصادرات الجزائرية من الضريبة، تشجع الكولون على زراعة الكروم².

كما سمح قانون 23 مارس 1899 م للكولون بزراعة الكروم الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسترا ما يعني أنتعاش تجارة الخمر، التي شجعت على مضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، مما إنعكس سلبا على السكان، حيث توسعت المساحات المزروعة كروما على حساب الزراعات المعاشية مما أدى إلى حدوث مجاعات مهولة بين السكان³، ولقد عرفت تجارة القوافل تراجعا، وبدأت تتلاشى شيئا فشيئا إبتداء من سنة 1890. وتراجع تسويق البضائع والسلع، خاصة التمور التي سدت كل الطرق أمامها خاصة السودان، وقد كانت الزراعة في الجزائر تشكل القاعدة لتركز رأس المال، وكانت البداية متركزة على زراعة الحبوب والكروم وهذه كانت الأكثر أهمية، وبعدها تأتي زراعة

¹ صالح عسول: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة {1956، 1962}، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2008، 2009)، ص28.

² عده بن داهة: الاستيطان والصراع على ملكية الأرض ابان الإحتلال الفرنسي {1830، 1962}، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص84.

³ المرجع نفسه، ص 198.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

الخضر والتبغ¹، هذا الأخير الذي ظلت مساحته المزروعة محدودة حتى مطلع القرن العشرين وتزايد تبعا وتوسع شيئا فشيئا الى أن زادت عن 34 الف هكتار سنة 1955 م².

كما عرف الشمال الشرقي للجزائر نشاطا تجاريا كبيرا فترة الاحتلال، إذ جاء في تقرير لوزارة الحربية أنه تم شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر، أي ما مجموعه 6845 رأس حيوان، من سوق فيليب فيل بسكيكدة وتم تصديرها الى جيجل والجزائر العاصمة، وهو ما ينطبق على بقية الموانئ، وبناءا على ما قدمه (فليكس انطون) تكون حركة النشاط التجاري عام 1845 م في أهم أسواق مدن الشرق الجزائري كالاتي³:

الجدول رقم (01): الحركة التجارية في أهم أسواق مدن الشرق الجزائري⁴.

المدن	قمح/هكل	شعير /هكل	اغنام/راس	صوف/كغ	جلود بقر	عرب مترددون
قسنطينة	40130	31193	24284	498911	22087	495899
عنابة	92754	26029	12181	138000	9062	765899
سطيف	2056	4922	7060	12940	14603	118590
المجموع	134949	62144	649851	649851	45752	791064

2- السلع ذات الطابع الصناعي:

طبقت فرنسا على الجزائر سياسة "عدم تصنيع المستعمرة"، ولقد كانت فرنسا هي الممون الرئيسي للجزائر في المنتجات الصناعية، وعملت بالفكرة الاستعمارية القائلة "أن

¹ احميده عميراي واخرون: السياسة الفرنسية في.....، المرجع السابق، ص 138.

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 27.

³ عبد القادر حليمي: جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، اقتصادية)، ط 2، مطبعة الانشاء، دمشق، 1968، ص 206.

⁴ احميده عميراي: آثار السياسة الإستيطانية....، المرجع السابق، ص 36

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

فتح مصنع في الجزائر معناه غلق آخر في فرنسا"، وبالتالي القضاء على الإقتصاد الفرنسي¹.

فقضت هذه السياسة على الصناعة اليدوية والحرفية كصناعة "النسيج والجلود والحلي والنحاس" التي كانت مزدهرة في الجزائر، عندما فتحت الأبواب على مصرعيها للبضاعة والسلع الفرنسية، إذ تعرضت إلى ظروف منافسة ظالمة، أدت إلى نهايتها وموتها ببطء وبقاء البضائع الفرنسية تحتكر السوق الجزائرية²، فكانت البضائع التقليدية لا تروج وبالخصوص في السوق التقليدية في التل الجزائري، فتؤول إلى الإنهيار والتقهقر أمام غزو الإنتاج البضاعي الأوربي³، فكان أغلب الجزائريون يقومون بحرف ومهن تدر عليهم أرباحا متواضعة منها "صناعة النسيج، الجلود، الدباغة، تفصيل الملابس، وصناعة السروج والأحذية، والفخار، والزرابي، والحدادة..".

أما صناعة الزرابي فلم تكن تحقق سوى أرباح ضئيلة، وكانت الزربية العادية تزن 17 كغ وتباع بمقدار 150 فرنك، يتقاسمها الحرفي مع العامل فيها، حيث تستغرق صناعتها شهرين، علاوة على فرض السلطات الفرنسية ضريبة على هذه الحرفة⁴.

وبالتالي كانت الصناعات التقليدية في حالة ركود، وقد تسبب الإستعمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في إفقار وتحويل العمال إلى كادحين، وإتخذ عام 1868م تدبيرا مباشرا لتدمير هذه الصناعة، عندما أصدر "قانون إلغاء الحرفية"، ولقد ألحق هذا القانون ضرا كبيرا بشروط إعادة إنتاج الصناعة التقليدية، خاصة على مستوى الإمداد بالمواد الأولية، وعلى مستوى تسويق المنتجات.

¹ مساعد اسامه صاحب منعم، المرجع السابق، ص 227.

² عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص 283

³ مساعد اسامه صاحب منعم، المرجع نفسه، ص ص 227، 228

⁴ . شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871، 1919)، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 395

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

فعلى مستوى المواد الأولية، أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجهها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة، وأرتفع سعر المادة الأولية بالنسبة للحرفيين¹.

والأمثلة التالية تعطي نظرة على وضع الصناعة التقليدية بحيث مع إرتفاع الطلب إرتفع سعر جلود الماعز من 150 فرنك للقطار سنة 1883 م إلى 220 فرنك للقطار سنة 1906 و 250 فرنك للقطار سنة 1911². وزادت الحرب العالمية الأولى من وتيرة إرتفاع الأسعار وحرمت الحرفيين من موادهم الأولية.

ونفس السيورة بالنسبة للصوف، فانقل سعر القطار من 60 فرنكا عام 1904 م إلى 100 فرنك عام 1910 م، لقد كان هذا الوضع ملحوظا منذ بدايات "القرن العشرين"، كما أدى التطور السريع لوسائل الإتصال، وتأسيس المصارف وبيوت التجارة، وورود رؤوس الأموال، إلى تسهيل ومضاعفة عمليات البيع والشراء، وأنتزعت المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية، التي شرعت ترسل منتوجاتها المصنعة وتقدمها للأستهلاك المحلي والأوروبي، وكانت هذه المنافسة كارثية بالنسبة للإنتاج المحلي.

وقد أدى إنخفاض الأسعار بحرفيي الجزائر وقسنطينة ووهران إلى التخلي عن أماكنهم وإقفال الورشات أو الدكاكين، بالإضافة إلى ذلك لم تكن مسالة الأسعار فقط مصدر التراجع الصناعي المحلي، فهناك أيضا تبلبل عالم العمل، بقدر ما كان الخياطون، والمطرزون والسكافيون، والصاغة، متضايقين في عملهم، بقدر ما كانوا أكثر عداء للوافدين الجدد، بحكم مصادفة أزمتهم مع الاحتلال الفرنسي³، ففي منطقة وهران ومقاطعة الجزائر أصبحت الصناعات الصوفية في إنحطاط، ففي تلمسان مثلا كان يوجد 500 معلم حياكة عام 1848

¹ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص 211

² عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص ص244، 245.

² المرجع نفسه، ص 245.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

في حين لم يبقى الا 160 يشغلون 204 عامل، وذلك عشية الحرب العالمية الاولى. وفي قسنطينة عام 1840 كانت حرفة الدباغين تعد 33 مؤسسة، وحرف الجلود تمثل 210 سراج و480 سكاف، وكانت الدباغات ممونة¹.

وبالتالي أصبحت الجزائر سوقا إستهلاكية للمنتوجات الفرنسية لا غير². مثل "الآلات الحديدية، السيارات، المنسوجات، السكر، القهوة، الاخشاب، الاواني، الوقود، الكماليات كالعطور ومواد التجميل³... الخ".

كل هذا جعل من القطر الجزائري دون صناعة تذكر اللهم بعض "معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ"، علاوة على الصناعات التقليدية المحلية" كحياكة الاصواف ونسيج الزرابي⁴.

كما كانت المناطق الصحراوية تمارس هذا النوع من الصناعات، فكانت الصناعات منتشرة في القصور والشوارع وأحياء كثيرة، فوجد فيها الحدادون، وباعة الاسلحة، والصباغون، والنجارون، من شلالة في بو سعادة⁵.

فالسياسة الاستعمارية منذ البداية عمدت الى جعل الجزائر مملكة زراعية، وذلك من خلال محاولة الفرنسيين وخاصة المستثمرين في الصناعة، الحيلولة دون تحويلها الى مصنع بل جعلها سوقا رائجة لمنتجاتها الصناعية، ومصدرا لتوفير اليد العاملة، فكان كل ما هناك صناعة تقليدية (سبق ذكرها).

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 247.

² احمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص126.

³ المرجع نفسه، ص127

⁴ شارل روبيير ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ص، ص 687، 688.

⁵ صالح عسول' المرجع السابق، ص25.

كما حاول الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل "معمل بن جيكو بقسنطينة" ومصنع الدخان والسجائر، ومعامل بن تيشي لصنع الخشب، ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل فقد اعتمدت الصناعة بالدرجة الأولى على المنتج الفلاحي إضافة لمعامل العجين ومعاصر الزيت...

أما الصناعة الأوروبية فقد كانت تقوم على رأس المال، وعلى الصناعة التحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج، فعمدت سلطة الإحتلال إلى إستثمار موارد الجزائر وخيراتها برأسمال حر وبفلاحة شبه تحويلية كصناعة القطن¹.

ثالثا: تأثير الحرب العالمية الأولى على النشاط التجاري (1914، 1918).

أعتبرت الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) مفاجئة للجزائر وبقية أنحاء العالم من جراء ما إستغرقته من الزمن وما أدت إليه من نتائج². فقد أبرزت الحرب الخصائص السلبية في البناء الاقتصادي الجزائري وإرتباطه الوثيق بأوروبا³ فلقد كان الفحم الحجري المستعمل في المواصلات الحديدية، وطحن الحبوب والمعامل الصغرى بالقرى يرد من أوروبا ولم يكن أحد يتصور نقصان الفحم الحجري لطول الحرب، فكان الإنتاج المحلي محدودا لأبعد الغايات، فكانت الواردات من الفحم قد تجاوزت سنة 1913م 2.251.000 طنا إلى 1.692.000 طنا سنة 1914 ومن 1.491.000 طنا سنة 1915 لتصل 757.000 طنا سنة 1917م، أي بنقص 28 %، وكان لإنخفاض الواردات الفحمية تأثيرا على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل، وهو ما أدى إلى ركود الدورة الاقتصادية الجزائرية وجمودها فتدهور الرصيد الاقتصادي بمرور الزمن ولم يقع اللجوء إلى تعويضه أو إصلاحه وبالخصوص تخلي أوروبا عن المد بالبضاعة الصناعية من "الصلب الخفيف، مواد البناء

¹ أحميده عميراي: السياسة الفرنسية في الصحراء....، المرجع السابق، ص 135

² اندري برنيان واخرون، المرجع السابق، ص 413

³ المرجع نفسه، ص 416

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

وبالأسمدة الكيماائية " وفقدت آلات الحراثة وقطعها، وكذلك إختفت من السوق أكياس الشحن والحبال أو بلغت أسعارا باهضة¹ فإنخفض إنتاج الحبوب في الإرياف لإنحصار رقعة الحقول المزروعة بسبب الندرة النسبية للأيدي العاملة.

غير أن إرتفاع الأسعار نشط مبيعات" التين، الزيتون. التمر" كما ارتفعت أسعار "الأنعام والماعز" في المقابل أعرضت المعتمدية العسكرية عن شراء الخروف الجزائري وتحمل الموالون المسلمون ذلك على مضمض الأشهر الأولى من الحرب وتكبدوا خسائر لا تعوض بلغت عشرات الملايين² كما أن التموين اليومي صار عسيرا، إذ لحقت مضاربة السوق "مواد السكر والحليب والبيض ومواد الاستهلاك العادية" ولم يكن يوجد قانون واحد ينظم الأسعار أو يحدد إرتفاعها، بل إن الإدارة والأوربيين المهيمين يدعون إلى الحفاظ على الحرية التجارية الضرورية، وضاعف بنك الجزائر من حجم الأوراق المالية في حركة الأسواق، ففي 5 اوت 1914 م تجاوز حد الأوراق المالية المسحوبة الى 400 مليون فرنك ثم الى 500 مليون فرنك في شهر نوفمبر 1915 م، لكن قيمة تلك الأوراق المالية البنكية كانت تتزايد دون أن يقابلها توازن في الرصيد الذهبي بالبنك الجزائري، وهو ما أدى حتما إلى التضخم المالي، وكان وقع الحرب ثقيلًا جدا على الفلاح فلم تكن له مدخرات من الحبوب بسبب قلة الصابة، أو الأموال، وزادت محاصيل (1914، 1915) و(1915، 1916) في التقهقر الذي أهدر الوضع الاقتصادي لفترة ما قبل الحرب .

وشهدت السنة الثالثة من الحرب التي وافقت صابة (1916، 1917) الوصلة الوثيقة بين المعطيات التي أدت إلى الشلل الإقتصادي، والتي جرت إليها الحرب وضاعفت من تأثيرها قلة إكتراث الإدارة، فمن مشقة في توفير البذور³ وصعوبة النقل وقلة اليد العاملة

¹ اندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 419.

² شالر روبيير آجيرون وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 1

،دار المعارف،الجزائر،د ت ن ،ص 428.

³ اندري برنيان وآخرون، المرجع نفسه، ص 418.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

وارتفاع الأسعار إلى الخريف القاسي والربيع الذي عم فيه الجفاف، فعادت المجاعة التي كان يرى الجزائريون أنها لن تتجدد، تصحبها "الحمى الصفراء".

أما السنة الرابعة من الحرب فقد تواصل بها تدعيم الإختلال الذي بان سنة 1917م وصارت الحياة اليومية للجزائريين رثة شاقة وارتفعت الأسعار إرتفاعا فوضويا¹ ولقد تضرر إنتاج الحبوب من جراء الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 م، فلقد شهدت أسعار المواد الزراعية إنخفاضا كبيرا منذ 1921 م، وتبعه إنهيار سوق الحبوب، وتدني الاجور، إضافة إلى إرتفاع نسبة البطالة، ومنذ ذلك الحين ظل الوضع متذبذبا، إلى غاية حلول سنة 1929.

ولقد فرضت حاجات الحرب تعبئة المنتجات الجزائرية سواء بالشراء أو المصادرة والطلب على الحبوب والخمور والفواكه والخضار والصوف و الجلود تزايد بسرعة، وغداه في ذلك طلب نقدي كثيف. والجدول التالي يوضح حركة التجارة الخارجية فترة الحرب العالمية الأولى

والجدول رقم (2): حركة التجارة الخارجية (1914- 1918).

السنة	الاستيراد	التصدير
1914	524.109	374.624
1915	472.211	537.107
1916	692.905	631.694
1917	679.659	856.269
1918	789.762	794.074

الوحدة: الف فرنك

¹اندرى برنيان وآخرون، المرجع السابق ص419.

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

هذا النمو في التصدير عززه إنخفاض قيمة النقد الذي أحدثت زيادة في الأرباح بين أيدي التجار والعاملين في زراعة الكرمة وقد إجتذب المضاربون الطبقة الفلاحية كما حقق التجار أرباح طائلة وتغذت بالمضاربة في التضخم والإنعاش الاقتصادي¹.

أما حجم العملة الورقية المتداولة فقد قفز من 95 مليون فرنك الى 450 مليون فرنك، عام 1917 و933 مليون فرنك سنة 1919م .

على هذه القاعدة نمت ثروات مالية ضخمة في أيدي الوسطاء ومزارعي الكرمة وهو ما أظهر تبعية رأس المال في الجزائر للاقتصاد الفرنسي، كما ساهمت الحرب في ارتفاع أسعار وسائل الانتاج الزراعي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3)²:

وسائل الانتاج	نسبة زيادة الاسعار%
سكك المحراث	+500
خيوط لجهاز ربط الزوم	+260
حبال	+233
حصادة	+122
محشّة	+106
عربة نقل	+128
عربة جر	+1400
أسمدة	+166

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص155

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع نفسه، ص495

الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1830، 1929)

والملاحظ من الجدول إرتفاع تكاليف الإستغلال الزراعي الذي أثر سلبا على صغار مزارعي الحبوب والكرمة لكن لم يوتر الوضع كثيرا على المؤسسات الكبرى التي استطاعت ترشيد وضعها والوصول إلى تحقيق هوامش نقدية.

فقد بلغ سعر القمح 1914 حوالي 25 فرنك للقنطار ليتحسن نهاية الحرب 1918 ليصل الى 60 فرنك.

الفصل الاول:

واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1929- 1962)

- أولا: تجارة المستعمر.
- ثانيا: تجارة الجزائر.
- ثالثا: الاسواق والنشاط التجاري فيها.

أولاً: تجارة المستعمر.

1: السلع والبضائع المسوقة.

1-1- السلع ذات الطابع الفلاحي:

قام الاستعمار بالاستيلاء على الاراضي الفلاحية الغنية في القطر الجزائري تشمل "عشرين مليون هكتار" يعترف الإحصاء الرسمي الفرنسي أنها توزع هكذا:
- 5,000,000 هكتار: تملكها الدولة الفرنسية، ومعها أرض الاوقاف الإسلامية المغتصبة ومقدارها مليون

- 4,000,000 هكتار: تملكها البلديات أي النظام المبحث الاول: التجارة الاستعمارية الاستعماري الفرنسي وكل هذه الارض يستغلها الاستعمار لفائدته.

- 2,500,000 هكتار: ملك خاص لطائفة المستعمرين " الكولون" وفي أجود الأراضي وأكثرها خصوبة وأحسنها موقعا في الجهات التي يكثر فيها الامطار أو توجد بها أعمال الري يملكها 62,000 مستعمر.

- 8,500,000 هكتار: من الاراضي القاحلة الجرداء التي ليس بها ري ولا تنزل فيها المطر الا قليلا بقيت بأيدي الجزائريين في مناطق الجبال والنجود والصحراء توزع على تسعة ملايين نسمة¹.

في سنة 1929 وضعت الادارة الفرنسية يدها على 318770 هكتار من الاراضي الزراعية، وكان التأثير الحقيقي الذي كانت تسعى اليه السلطات الاستعمارية بين الفلاحين الجزائريين هو حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية، وتقويض تقاليدهم الفلاحية، فمثلا كان اهتمامهم بنشر زراعة القطن والتبغ وغيرهما²، وذلك ما كان يهدف اليه

¹ احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص 107، 108.

² صالح فركوس : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2005، ص342.

الاستعمار، وهو تلقين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية، ولكن شريطة ان يكون المردود لصالح الاستعمار، اي بأيادي غير ايديه وفي أرض غير أرضه¹.

وقد طبق المستوطنون علاقات الانتاج الرأسمالي في الاراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما ادى الى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير، اي هدفه الوصول للأسواق الفرنسية خصوصا، تزامن مع ذلك وجود قطاع زراعي اخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي اي اقتصاد التقوت، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الاجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله عن قطاع الزراعة الجزائرية، سواء في مشاريع الري والاشغال العامة او القروض. ويمكن تحديد نوع الغلال والمحاصيل الزراعية التي كان قطاع المستوطنين الفرنسيين ينتجها، اذ تركز هذا القطاع على المحاصيل التجارية التالية²

1-1-1- الكروم :

ظل القمح هو المحصول الاساسي في الجزائر، الى ان ظهرت الاصابات الاولى بمرض "الفيلوكيسترا" على اشجار العنب في فرنسا سنة 1885 م، مما ادى الى تراجع مساحتها من 2,5 مليون هكتار سنة 1870 مالى 1,8 مليون هكتار سنة 1890 م، وبدا التوسع الكبير في زراعة الاعناب في الجزائر للتعويض عن ذلك الانحسار وقد ساعد في ذلك التوسع :

- مرض "الفيلوكيسترا" المشار اليه.
- ملائمة الظروف الطبيعية لزراعة الاعناب في الجزائر.
- القرض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي "credi agricole" وغيره من البنوك في زراعة العنب ونتاج الخمور.

¹ صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ، المرجع السابق، ص343.

² مساعد اسامه صاحب منعم : المرجع السابق، ص 224

• ارتفاع قيمة العائدات المالية لزراعة الكروم¹

ولقد عرفت زراعة الكروم توسعا مذهلا، قبل 1930 خصوصا، بسبب تزايد اسواق

التصريف، والارتفاع المطرد في الاسعار²

وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية للوطن "سهول تيموشنت، وهران

ومستغانم، تلمسان، معسكر..... " ويليها الوسط " مليانة، المدية، متيجة، تلال ساحل

العاصمة.."، والشرق "سهل عنابة، سكيكدة³، وفيما يلي جدول لتطورها:

الجدول رقم(04) : تطور الكروم مساحة ونتاجا من (1921، 1934) ⁴ :

السنة	المساحة بالهكتار	الانتاج هكتولتر
1921	168,742	7,034,267
1924	180,757	10,141,589
1927	207,367	8,402,618
1930	234,916	12,821,141
1934	373,292	11,652,032

يوضح الجدول تطور مساحة ونتاج الكروم من سنة لأخرى، خاصة وان المردود في

الجزائر كان مناسباً وافضل بكثير مما كان عليه في فرنسا.

ولقد عملت فرنسا على انتاج الخمور واقامة مصانع كبيرة لصناعته وتقطيره، ومراكز

هائلة لتجزئتهم تصديرها الى فرنسا ومستعمراتها على وجه الخصوص، وقد بلغ الانتاج

21,5 مليون هكتولتر عام 1932م، مما جعل الجزائر ثالث منتج للخمر في العالم بعد

فرنسا وايطاليا⁵.

¹ بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر {1830، 1989}، ج1، دار المعرفة، الجزائر، (د، س، ن)، ص253

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص، 164.

³ بشير بلاح، المرجع نفسه، ص254.

⁴ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع نفسه، ص، 165

⁵ بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 256

وبعد اندلاع الثورة التحريرية بشهر وذلك في 31 ديسمبر 1954 م، وخصصت الحكومة الفرنسية (مليارين) من الفرنكات ضمن الميزانية العامة لصناعة الخمر¹ ولقد نتج على هذا النوع النوع من الزراعة تفاقم حالة الفقر لدى الاهالي من جهة، وتنامي النفوذ السياسي للكولون بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة والصناعة الغذائية، وهو ما ادى الى العزوف عن الزراعات المعاشية وتراجع انتاج الحبوب.²

1-1-2- الحبوب:

على حساب الحبوب اهتم الكولون بالزراعات التجارية التصديرية³، والملاحظ خلال الفترة ما بين [1919،1930] لم تتوسع زراعة الحبوب الاوروبية من حيث المساحة، فمثلا بلغت المساحة المزروعة حبوبا لدى قطاع المستوطنين قرابة 803,383 هكتار بين سنتي [1927،1928] بإنتاج قدر 6,997,517 قنطار، لكن هذا الركود في المساحات ترافق مع جهد كبير بذل في نطاق التجهيز والتعزيز، وشجعت عليه السياسة الاقتصادية الفرنسية⁴ وباتت زراعة الحبوب تملك معدات اكثر فاكثر اتقانا، ففي سنة 1930 م كانت التجهيزات المتوفرة لزراعة الحبوب كالتالي: "حصادات: 13,099، مجمعات للرز: 15,500، محاريث: 56,500، جرارات: 5,334..." وفي سنة 1933 كان عدد المؤسسات التي تباع المعدات الزراعية تبلغ 101، بالإضافة الى انشاء مستودعات للحبوب وقد صارت هذه المستودعات التي يحتكرها كبار العاملين في هذا الحقل اداة للمضاربة بواسطة التخزين⁵، لكن رغم كل التسهيلات الاستعمارية بقي مردود الانتاج يعرف ركودا،

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص 230، 231

² المرجع نفسه، ص 234

³ العربي الزبيدي: تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 95.

⁴ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 170

⁵ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع نفسه، ص 170.

بسبب تطور الاسعار النسبية، والديون المتراكمة بسبب القروض المصرفية¹، والجدول التالي يوضح تطور مردود انتاج الحبوب في الاراضي الاوروبية (1915، 1935).

الجدول رقم (05)²:تطور انتاج الحبوب في الأراضي الاوروبية (1915,1935)

السنوات الحبوب	1938	1939	1945	1957	1959
قمع صلب	8,1	10,1	3,2	11,9	10
قمح لين	8,4	10,2	2,7	10,2	7,8
شعير	8,8	12,6	3,1	10,1	7,5
باقي الحبوب	10,8	10,8	29	10,8	—

الوحدة: (قنطار / للهكتار)

1-1-3- الثمار المبكرة:

كما اهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماما كبيرا بزراعة الخضروات³، وذلك لاهميتها في السوق الفرنسية وهي منتوجات جديدة على الجزائر لان مناخ هذه الاخيرة يسمح بنضوج الكثير من البقول والثمار قبل نضوجها في فرنسا، وتباع هذه المنتجات في فرنسا لجلب الربح الوفير، واهم هذه المنتجات [فاصوليا، طماطم، بطاطس، عنب اكل⁴.

فقد تطورت زراعة البطاطا ليرتفع متوسط الانتاج من 401,000 قنطار بين عامي(1916،1920)الى 617,000 قنطار عامي (1921،1926) والى 819000 قنطار عامي (1926,1930)⁵، كما اولى الكولون اهتماما بزراعة الحوامض التي كانت تدر عليهم اضعاف اضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير، ولقد تطور

¹ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص173.

² عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع نفسه، ص311.

³ مساعد اسامه صاحب منعم: المرجع السابق، ص 225.

⁴ احمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 476.

⁵ عبد اللطيف اشنهو: المرجع نفسه، ص 176.

انتاجها من 700 الف قنطار سنة 1931 الى 2,716,000 قنطار سنة 1952م¹ كما حقق انتاج الفاكهة تقدما ملحوظا في ميدان الحمضيات مثل " التين، المشمش، الخوخ، اللوز.."² وتشتهر "سهول المحمدية، مستغانم، غليزان، سكيكدة، عنابة، بجاية،" بغراسة الحوامض وتحتكر سهول متيجة جل المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات، وتلثي الانتاج الاجمالي³ ومن اسباب التطور السريع لهذه الزراعة هو سهولة المواصلات من اماكن الانتاج الى مراكز الاستهلاك، والقرب من موانئ التصدير الى الخارج، وانخفاض تكاليف النقل وتوفر اليد العاملة، ويمثل البرتقال 60 % من مساحة الحوامض في الجزائر⁴، وتحتل عمالة الجزائر 51 % من مساحة الحوامض، ووهران 34 %، وقسنطينة 14 %.

وقد انتقل الانتاج من 1,342,000 قنطار سنة 1942م الى 2,716,000 قنطار سنة 1952م 3، وقد اصبحت الجزائر تشارك ب 2 % من الانتاج العالمي لهذه الزراعة والمركز العاشر عالميا، وازدادت الحوامض الجزائرية اهمية في السوق الفرنسية بعد الحرب الاهلية الاسبانية، وتضائل صادرات هذه الاخيرة، وهذا ما اعطى دفعا جديدا لمنتجي الحوامض في الجزائر⁵، وكان اغلب الانتاج يصدر الى فرنسا حيث ان 85 % من الحوامض تستقبلها الاسواق الفرنسية.

أما عن زراعة البقول فقد عرفت تقدما ايضا في المساحة المزروعة فمن 30,000 هكتار. سنة 1930 الى 55,000 هكتار سنة 1954 م، ولكن كان يعترض الانتاج ضيق السوق الداخلية، وقد اصبحت هذه الزراعات "البقول، الفواكه" تؤمن 10 % من الانتاج الزراعي الاجمالي⁶.

¹ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 19.

² **Annuaire Statistique de L'Algerie**.préfecture de sétif p/A. Algerie 1952. P 101.

³ عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص 202.

⁴ عبد الرحمان رزاقى: تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ن، ص 78

⁵ عبد الكريم رواحنة: المرجع السابق، ص 98.

⁶ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص 313.

1-1-4- القطن:

حيث شهدت هضاب مستغانم ومزرغان أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835م وأعطت نتائج حاسمة وقد بلغ انتاجه في سنة 1852م، في عمالات الجزائر الثالث: 8,510,65 كغ، وكان نصيب الفرد منه 1,135,50 كغ، و قدر ثمن الكيلو الواحد في الاسواق ب 11 فرنك وارتفع عدد منتجه في السنة الموالية من 17 إلى 309 منتج والمساحة من 188 هكتار إلى 245 هك، في إقليم الجزائر وقسنطينة¹.

وتشجيعا لهذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية بين سنتي [1853 1859]، منها مرسوم "16 أكتوبر 1853"، الذي نص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تقدم جوائز لأحسن المنتجين، مع تقديم البذور مجانا عمى الكولون..، إن هذه التشجيعات أعطت نتائج لا يستهان بها منذ 1854، حتى تطور المنتج وأصبح يضاهاى بجودته محصول الولايات المتحدة الامريكية، واستمرت مسابقات منتجي القطن وتطور إنتاجه حتى أنه في سنة 1857م، غطى مساحة 902 هكتار في عمالة وهران مقابل 75 هك في عمالة الجزائر و 522 هك في قسنطينة، ليرتفع بعد سنة الى 1,082,78 هك في اقليم وهران، بينما وصل في عمالة قسنطينة إلى 814,94 هك، وفي عمالة الجزائر 80,78 هك، وشجيعا للمزيد من الانتاج صدر مرسوم إمبراطوري في "25 أفريل 1860م"، ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج وذلك الى غاية 31 أكتوبر 1872م كآخر أجل، وابتداء من عام 1867م، بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهولة سيق و المحمدية و غليزان، حيث تقلصت المساحة من 2,383 هك سنة 1867م، إلى 1442 هك في عام 1872، لتصبح 98 هك في سنة 1882، ثم إلى 32 هك عام 1883، وأخيرا 29 هك عام 1884، بعد الحرب العالمية الاولى [1914، 1918] استعادت هذه الزراعة نشاطها بكل قوة حيث بلغت المساحات المزروعة قطنا 5,894 هك في سنة

¹ CALVELLI.Emile: *Etat de La propriété rurale en Algérie*, Thésé Doctorat, en droit Université de

Alger, 1935,p 139.

1926م، لكن بعد هذه السنة انخفض الإنتاج من 4.6 هك سنة 1926م، بفعل الجفاف وانتشرت الحشرات الضارة إلى أقل من 6 هك عام 1927م، في سهل الهبرة لاسيما بعد انهيار سد فرفور، أما عن مستوى القطر الجزائري فقد انخفض الإنتاج من 7.37 هك سنة 1926م، إلى 7.20 هك في سنة 1927 هك، لتتراجع المساحة الكلية للقطن في الجزائر إلى 13.4 هك عام 1929م بإنتاج قدر ب 09,2 قنطار¹.

1-1-5- التبغ (الدخان):

من بين المزروعات الصناعية في القطر الجزائري، التبغ وهو الشيء الوحيد الذي يكاد الجزائريون - خاصة اهل الجبال منهم . ينفردون بزراعته وذلك تحت مراقبة إدارية صارمة وهو يحجب نحو 30 ألف هك وتنتج 300 ألف قنطار في السنة، وبفضله يعيش أهل الجبال التي تحيط بمدينة الجزائر، إلا أن منتجات التبغ في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع التبغ المنتجة في الهند أو في إقليم الالزاس، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام بالجزائر دعوة إلى العمالات الثلاث يحثهم فيها على استقدام فلاحين ألمان متخصصين في زراعة التبغ باعتباره مادة زراعية تجارية مربحة²، بعدما ارتفعت مساحته إلى 562 هك في سنة 1860م، انخفضت إلى عشر هكتارات بعد عشرين سنة أي في سنة 1882م، وفي سنة 1906م، بلغت المساحات المزروعة تبغا 12,312 هك و في سنة 1914م، بلغت 10,669 هك، و في سنة 1934م، غطت 22,996 هك، منها 6,897 هك إنتاج أوروبي و 16,099 هك من إنتاج الاهالي، وكان المركز الاساسي لزراعة التبغ يوجد في منطقة " إيسر " تيزي وزو"، وفي متيجة، وخراطة، وعنابة³.

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص ص 241,242.

² احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 118.

³ CALVELLI, OP CIT, p139.

وظلت المساحة المزروعة تبعا تتسع شيئا فشيئا، الى ان زادت عن 34 الف هكتار قبل الثورة التحريرية اي سنة 1954 م، كما ارتفع الانتاج الى ان بلغ 295 الف قنطار في نفس السنة¹.

1-1-6-الحلفاء :

لقد وجدت الجالية الأوروبية بديلا للمادة الأولية في نبتة الحلفاء² وذلك منذ سنة 1871م فقد رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني وبعد سنة 1879 نجد أن زراعة الحلفاء أصبحت أساسية بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا الجزائرية وظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات وخلق ما يسمى بالزراعة الصناعية والتي كانت تشجع التوسع الاستعماري ومن بين هذا التوسع صناعة الورق وارتفاع سعر الخزف التي كانت تدخل في صناعة في النصف الثاني من القرن 19م، بحيث أن الصناع على استغلال الحلفاء لتنظيم صارم بحيث يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين ويجب أن يتم اقتلاعها يدويا من غير استعمال المنجل وأن لا تقتلع النباتات من جذوره³، وكننتيجة لذلك فإن الموارد الجزائرية كانت مضمونة في سوق السلع خاصة في إنجلترا بسبب التلف الذي لحق بحقول الاسبانية من جراء الاستغلال المكثف والعشوائي حيث صدر ميناء وهران ما بين 55000 و60000 طن في الفترة ما بين [1873 - 1876] و 80000 طن في فترة 1880.

¹ . عبد القادر حليمي ، المرجع السابق، ص 206

² . رضا حوجو: "شبكة السكك الحديدية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830 - 1914"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.2005، ص35.

³ عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 70.

حيث تعد الجزائر أول دولة عالميا في إنتاج الحلفاء تأتي بعدها المغرب ثم تونس ثم ليبيا وإسبانيا¹ ولقد كانت بريطانيا على رأس الدول المستوردة للحلفاء الجزائرية ومازالت إلى حد الآن وتتنقل كمية الحلفاء المستوردة من ميناء وهران والذي يعتبر أول ميناء جزائري في تصدير الحلفاء. وقد بلغ ما استوردته بريطانيا سنة 1900 ما يزيد عن 190 ألف طن حيث تستعمل في صناعة الورق الجيد². كما كان الاهتمام منصبا نحو تحويل زراعة الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية، وأيضا الفلين الذي أصبح من أهم الصادرات الجزائرية³.

1-1-7- الزيتون:

ونظرا للقيمة العظمى لشجرة الزيتون، فقد اهتم الكولون بزراعتها ضمن مساحات تبعد احيانا 200 كليومتر عن الساحل، حيث نراها تمتد جنوبي "سعيدة وتيارت" بمساحات تغطي 12,000 هكتار، وفي عمالة وهران تتوزع على 37 بلدية ضمن "دوائر وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان"، تنتصدها بلدية سيق ب 112,000 شجرة تليها تلمسان ب75,000 شجرة ثم عين تيموشنت 44,488 شجرة، كما جلب الكولون معهم أصناف مختلفة من انواع الزيتون، من جنوب فرنسا واسبانيا يبلغ مردودها 30 حتى 100 كلغ في الشجرة الواحدة تم زرعها بسيق وغلليزان، ولغرض انتاج زيت الزيتون وحفظه انشأوا معاصر ومصانع للتعليب في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر⁴. ولقد ظلت دائرة وهران تحتل الريادة في الترتيب من حيث المساحة المزروعة زيتونا، وايضا من حيث الانتاج، ويعود ذلك الى كثافة تواجد الكولون بالمنطقة من جهة، ووفرة الاراضي الزراعية الملائمة لزراعة الزيتون، ولقد تمكن انتاج الزيتون من بلوغ الارقام التالية:

. زيتون مخصص للحفظ: 85,309 قنطار

¹ شارل روبير . أجرون، : تاريخ الجزائر المعاصر، تر عيسى عصفور، ط2، الجزائر، دار المكتبة الوطنية 1982، ص154.

² صالح فركوس، تاريخ الجزائر من...، المرجع السابق، ص121.

³ بشير بلاح، المرجع السابق، ص344.

⁴ عده بن داهة ، المرجع السابق، ص ص 246,247.

- زيتون مخصص لاستخلاص الزيت: 149,900,90 قنطار، وهو ما يعادل 23,117,12 هكتولتر من الزيوت¹.

1-1-8- محاصيل اخرى:

لم تتوقف اطماع الدولة الفرنسية عند حدود الاراضي التي استولت عليها، وحولتها الى استغلاليات زراعية ذات منفعة وقدرة انتاجية مرتفعة، بل شرعت في ترجمة احلامها بالاقدم على تجارب زراعية ليس الغرض منها رفع الانتاج الزراعي او تحسينه لمواجهة الزيادة السكانية او توفير فرص عمل، وانما من اجل الثراء وزيادة الاموارد المالية.

ففي سنة 1830 ابدى الجنرال " كلوزيل " رغبة ملحة في انجاح المحاصيل الزراعية المدارية بالجزائر، تعويضا لما خسرتة فرنسا في "جزر الانتيل، وسان دومينغ"، كما نصح "موريس الان" سنة 1830 بمزراعة البن في الجزائر، وفي السنة الموالية اوصى "مونتان" بزراعة قصب السكر، متجاهلين عدم ملائمة مناخ وتربة الجزائر لمثل هذه الزراعات.

وهكذا اهتم الوافدون الاوائل من الكولون، ببعض الزراعات المدارية وابتداءا من عام 1854م² كما اجريت تجارب حول بعض النباتات سنوات من الزيتية خارجا عن محصول الزيتون منها " الخروع، الجلجلان، الفول السوداني، عباد الشمس، الخردل الابيض"، وبعد ثلاث سنوات من التجارب اعطى الخروع انتاجا يقدر ب 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه على مادة زيتية تقدر ب 58%، واعطى الخردل الابيض

مردودا قدر ب 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه على مادة زيتية تقدر ب 35 % الى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة "الخشخاش" بغرض انتاج الافيون بمستغانم، كما اولى الكولون اهمية بالغة للمواد العطرية مثل "الجيرانيون، زهرة الياسمين، ورعي الحمام" ووجدوا لها مصفاة لتحويلها محليا، كما عملوا على تطوير زراعة الذرة البيضاء السكرية

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص 248.

² المرجع نفسه، ص 248.

لغرض إنتاج الكحول، وقد اعطت انتاجا قدر ب25 قنطار للهكتار الواحد، مما يسمح باستخراج 773 لتر من الكحول، بالإضافة الى بعض المحاصيل الاخرى مثل "تين الهند السماق، الفشاغ، الارز الجاف، الجنجل، الخيزران، قصب السكر...". وعلى الرغم من اخفاق التجارب المتكررة بخصوص "البن، قصب السكر، الكاكاو، الفلفل الاسود، القرفة، ثمرة الفانيلا، القطن، .." فان فرنسا ظلت حريصة على تكرار التجربة التي لم يكتب لها النجاح¹.

1-1-9- إنتاج الغابات:

اما الغابات فقد اصبحت ملكا للحكومة الفرنسية منذ 1851 م، والتي كانت غنية بأشجار "البلوط، الفلين، الارز، الصنوبر" فأنها هي الاخرى نظرا اليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام، فقد سمح للشركات الفرنسية بالسيطرة على مساحات كبيرة منها، ثم احتكروا تجارتها، فجعلوها تتجه لسد حاجة الاسواق الفرنسية المتزايدة من الاخشاب، ومن المفيد ان نذكر هنا ان قيمة الصادرات من الاخشاب الجزائرية الى فرنسا في عام 1949 م كانت 64 مليون فرنك².

1-2: السلع ذات الطابع الصناعي:

في المجتمع الجزائري كان هناك نوعان من الصناعة، تلك التي تقوم على المنتجات التي تقوم بها النساء في المنازل، وتلك التي ينظمها الرجال في هيئات الحرفيين المدنية، وقد عملت فرنسا على قتل هذه الصناعة التقليدية الوطنية، التي كانت تزدهر بها الجزائر قبل الاحتلال، ولم يحاول الاستعمار نقل الثورة الصناعية التي عرفتتها فرنسا بعد النصف الثاني من القرن [18 م] الى الجزائر، لأنه كان يرى ان ذلك سيؤدي الى اخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى، لذلك حرم الجزائريون من اي حركة صناعية، مع العلم

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص236.

² بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 61.

ان الجزائر كانت تصدر لجميع الاقطار العربية وحتى المشرق العربي واوروبا قبل الاستعمار¹، انواع المنتجات الفلاحية وبعض المنتجات من الصناعة التقليدية. ويصف احمد توفيق المدني السياسة التي انتهجها الاستعمار في ميدان التصنيع فيقول: "تعتمد الاستعمار محق واعدام كل حركة صناعية في البلاد، فهو يستثمر الارض وما تحتها لفائدته، وذلك يكفيه لحياة الترف والنعية التي يحياها، فلا فائدة يرجوها من تصنيع البلاد، ثم ان احداث صناعة في الجزائر يزاحم معامل فرنسا، وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال ..، ويضيف كما ان تصنيع الجزائر يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، فيغري العمال الجزائريين الى العمل الصناعي المرتفع الاجر، ويزهدهم في العمل الفلاحي عند المستعمرين، مقابل الاجور المنخفضة، وهذا ليس في مصلحة المستعمر"

كل ما سبق كان اهم الدوافع التي كانت وراء عدم وجود صناعة متطورة في الجزائر فترة الاحتلال، وفي نفس الوقت ابقى الجزائريون على صناعتهم التي كانت موجودة قبل الاحتلال، رغم محاولات الاستعمار طمسها او تحويلها وفق ما يخدم مصالحه² وبعد ان اهملت الصناعة في البلد لتتخصص شأنها شان دول العالم الثالث في تصدير المواد الاولية، ولقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها³ فقد كانت الصناعة ناقصة سنة 1939 م "70000 عامل" بما في ذلك عمال المناجم كما تم التخلي عن مشاريع بناء معامل.

ومن الامثلة الحقيقية لسياسة محارية التصنيع، اذ بلغت الاموال المستثمرة في الجزائر سنة 1940 مما قيمته 149 مليار فرنك، كان نصيب الصناعة منها "مليار واربعة عشرة

¹ رشيد مياد: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية واندلاع الثورة (1900، 1954) مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للاساتذة، بوزريعة، 2015، 2014، ص 55.

² أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 126.

³ احمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، د س ن، ص 79.

مليون فرنك"، وهو مبلغ ضئيل جدا¹، كما كانت صناعة مبنية على راس المال وعلى الصناعة التحويلية، والمنافسة الحرة وفائض الانتاج،² والمانفاكتيرية* اما فيما يخص تكون الصناعة فهي حديثة، ولم تتضح معالمها الا سنة 1914 م، فقد جاء بها الاستعمار من اجل دعم المجهود الحربي، الذي كانت تبذله فرنسا المقاومة الغزو الالمانى، ولقد تبين فيما بعد وجود 916 ورشة عمل، يعمل بها حوالي 2900 عامل.

وتتركز معظم النشاطات الصناعية في الجزائر المستعمرة على استخراج الموارد المنجمية الموجهة للتصدير من جهة، ومن جهة ثانية بالنشاطات الآيلة لسد حاجيات السكان المحليين لاسيما " الغذاء، المسكن".

وتتركز النشاطات الاولى بالقرب من المناجم التي تقدم بعض الوظائف للسكان، والتي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام لأوروبا³.

اما الثانية فارتبطت مباشرة بالانتاج الزراعي " مطاحن، الزيت، التبغ.. " والتي تتشا على قاعدة ربع النقل والشحن، أي كل النشاطات التحويلية التي يعيد اجراؤها قبل التصدير او الاستيراد تهدف الى التقليل من مصاريف النقل البحري، كما ينوه الى اهمية هذه الصناعة نظرا لطبيعة النشاطات التي ترتبط بها ارتباطا تاما⁴.

. ولقد جاءت هذه الصناعات تلبية لرغبة المعمارين وخدمة للمصالح الاستعمارية، ويمكن ان نشير لبعض الصناعات الاوروبية التي ظهرت منتصف القرن العشرين في الجزائر.

1-الحديد:

يستخرج من وانزه وجبال زكار، ولكن اهم منبع للحديد "منجم مقرة قرب بونه بعنابة"، مشغل

¹ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 61.

² احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، المرجع السابق، ص126.

* ورشات صناعية اسرية منزلية حرة، يديرها مالك ومن دون مصنع.

³ . عدي الهواري، المرجع السابق، ص159.

⁴ المرجع نفسه، ص 160.

من طرف شركة مقرة للحديد، التي استخلصت هذه المادة مدة ثلاثين عاما دون انقطاع، ما يعادل حوالي 20 طن، وقد بدا استخلاص هذه المادة حوالي عام 1880 م. ولقد تأثرت هذه المادة بتغيرات السوق والاحداث، وبلغت سنة 1920 م [1 مليونطن] وسنة 1930 م [2,2 م طن] ثم نقص استخلاصه بسبب الازمة الاقتصادية 1929 م الى 500,000 طن، ليصل سنة 1938 مالي 3 مليون طن، وينقص خلال الحرب العالمية الثانية [1939،1945] الى 20,000 طن، ثم يصل الى 3,6 مليون طن سنة 1955م. /الفوسفات: ويستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة . ويباع منه سنويا نحو طن 800.000.

4 /الرصاص: ويستخرج منه سنويا 20الف طن

5 /الزنك : ويستخرج منه سنويا 50الف طن

6/-النحاس: ويستخرج منه سنويا 1500. طن

7 /الزئبق : ويستخرج منه سنويا 1200. طن

8 /السماد(الفوسفات): ويستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة . ويباع منه سنويا نحو طن 2 800.000.

9/الفحم الحجري : ويستخرج منه سنويا300الف طن ولكنه لا يستغل.

10/النفط: وهو ما سيسيل لعاب فرنسا في آخر عهدها في الجزائر. وللإشارة فقد بدأت

أبحاث فرنسا عن المناجم في الخمسينات من القرن التاسع عشر في الجهة الشرقية عن طريق ب - اونفونتين والمهندس المنجمي فرونال، وقد شرع هذا الأخير في نشر نتائج أبحاثه ابتداء من 1850، وتم العثور حوالي 45 منجما، وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينات، وبالنسبة للنحاس كانت هناك منجم موازية (المدية)، وكاف أم الطبول (القاله)، ورأس تنس، وبالنسبة للرصاص منجم كاف ا أم الطبول، ووادي تافيلاس (تنس) وغارروبان

(مغنية)، وكانت محاجر البلاط مستغلة بشكل أوسع، حيث بلغ عددها 327 استعمل في استغلالها ألفي عامل، مع هذا ظل الاستغلال المنجمي ضعيفا¹.

كل هذا يورد حقيقة واحدة مفادها استيلاء المستعمر على البلاد وكنوزها وتسخيرها لخدمة هو دون، سواه ما يبعد الجزائري المسلم عن خيارات بلاده².

الجدول رقم: (06): يظهر تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية قبل الاستقلال مقارنة ببعدها الاستقلال

<u>المواد</u>	<u>1961</u>	<u>1962</u>
الحديد	2867	662
الزنك	71	69,1
الرصاص	13	12,9
النحاس	22	2,9
الفوسفات	426	389,8

والواضح من خلال الجدول الفرق الكبير في استهلاك المواد المعدنية قبل وبعد الاستقلال.

كما يوضح سياسة الاستغلال والنهب التي كانت تقوم بها الشركات الفرنسية التي ركزت اهتمامها على استخراج المواد المعدنية وكل ما يفيد الصناعة الفرنسية³.

¹ صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830,1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن، ص98

² احمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص 125

³ مساعد اسامه صاحب منعم، المرجع السابق، ص 228.

وبسبب هذا الاستغلال المفرط لثروات الارض وشعبها، حققت الشركات الاحتكارية الفرنسية بالجزائر زيادة فاحشة في الارباح من سنة الى اخرى، اما البترول فلم يتم اكتشافه واستغلاله الا ابتداء من الخمسينات¹،

بالإضافة الى هذه الصناعات كان هناك بعض الصناعات البسيطة التي كان يمارسها الاوروبيون ومنها "الصناعة التحويلية الخفيفة"، وكانت معظمها تتركز في كبريات المراكز المدنية، وكانت هذه المصانع خاصة "بالمواد الغذائية، ومواد البناء"، وتحظى هذه الصناعة بأهمية نسبية وملفته للانتباه، وكانت مصانع المواد الغذائية تضم حوالي 500 مطحنة تستخدم حوالي 3600 عامل، وكذا عدة فبارك لتصنيع العجائن الغذائية، ومصانع لتصنيع مرطبات المشمش والبرتقال، ومصانع تعليب الزيتون، ومعاصر الزيت ومؤسسات اسماك المقدد، ومطاحن مملحات².

ومع الانتقال التدريجي من انتاج المواد الغذائية الى اخرى صالحة للمعالجة الصناعية "كالعنب، القطن، التبغ" التي تتطلب رساميل مهمة، بذات البنوك تتولى الجمع والخرن والتوزيع، ثم شيئاً فشيئاً تجاوزت مراقبة التسويق الى الانتاج نفسه، هذا ما شجع على فتح السوق الفرنسية لكل المنتجات الجزائرية على اثر قرار الوحدة الجمركية الكاملة 1892م وفضلا على هذه الصناعات انشأت بعض المصانع التي اهتمت بصناعة وتحويل الخشب الى صناديق مخصصة لتعبئة "الخضر والفواكه والبلح والحمضيات"، وايضا صناعة البراميل واثاث المنازل، وكان غلاء اسعار النقل البحري هو السبب في ظهور مثل هذه الصناعات في الجزائر، التي وفرت على الجزائر استيراد منتوجات ثانوية لكنها ضرورية.

¹ عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 م الجزائر عامة، الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص383.

² عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 38.

كذلك ادى ارتفاع الشحن والنقل البحري لظهور العديد من الصناعات الاوروبية خارج نظام الاستغلال المنجمي، مثل مصانع " الكبريت، التبغ، الاسمدة الكيماوية المصنوعة من نفايات المسالخ، ومصانع لا لعداد الحلفاء والالياف النباتية"¹

وقد كان الهدف من هذه الصناعات تلبية الاستهلاك المحلي الا منتج، او الى تحويل صناعي خفيف من اجل تخفيض حجم المنتجات المعدة للتصدير، ومما سبق تجدر الاشارة الا أن غلاء الشحن كان العنصر المشجع لإنشاء العديد من المصانع لإنتاج "البلاط، الاجر، القرميد، الاسلاك، الصفائح الحديدية..." ولكن اغلب هذه الصناعات التي نشأت قبل الحرب العالمية الاولى [1914، 1918] اولى لها بالفشل²

اما فيما يخص الصناعة القاعدية فقد كانت شبه معدومة قبل الحرب العالمية الثانية³ - وخالصة القول ان الصناعة الاستعمارية هي صناعة استغلالية استخراجية بحتة، ترمي الى الاستغلال الامثل لثروات البلاد، لصالح الشركات الاستثمارية الاوروبية، والى صالح المستعمرة فرنسا.

ثانيا: تجارة الجزائر

1: انواع السلع والبضائع المسوقة

لقد كان الاقتصاد الاهلي يركز على نمط الانتاج الزراعي الرعوي [سنة لزراعة الحبوب وسنة للرعي] الخفيف والتوسعي، وقد كان الفلاح يلجا الى ترك الارض تستريح سنة بسنة، لتتمكن من تجديد كميات "الاوزون" الضرورية لزراعة الحبوب، كل هذا جعل من مردود الزراعة والرعي محدودا جدا، وهذا ما جعل من مردود الهكتار الواحد لا تتجاوز 5 الى 6 قنطار في الارض الخصبة والمسقية⁴

¹ عدي الهواري: المرجع السابق، ص 162.

² المرجع نفسه، ص 163.

³ عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ...، المرجع السابق، ص 320.

⁴ شارل روبير اجرون : الجزائريون المسلمون ...، المرجع السابق، ص 671.

ولقد تزعزعت هذه الصورة التقليدية بفعل وجود العنصر الاوروبي، وبفعل امتداد اساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق، وهو ما ارهق الاقتصاد التقليدي نتيجة مصادرة الاراضي والاستحواذ على الغابات التي اتخذها جملة من الاهالي مراعي طبيعية لهم¹.

وبالتالي قضت فرنسا على معظم المزروعات التي كانت تنتجها الجزائر قبل الاحتلال، فبعد ان كانت الجزائر تصدر القمح اصبحت تستورده² لذلك تخصص الاهالي الجزائريون في انتاج المحاصيل التالية:

2- السلع ذات الطابع الفلاحي:

1-2: الحبوب :

لقد كانت الجزائر تنتج من الحبوب على مختلف انواعها، ما يكفي لتغذية سكانها من بشر وحيوانات، وكان الفائض حسب الشهادات الاوروبية المعاصرة، يصدر الى جنوب فرنسا وايطاليا، لإنقاذ الاهالي هناك من المجاعة القاتلة.

ثم جاء الاستعمار وشرع في امتصاص خيراتها بطريقة فوضوية³. وبدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من ايدي اصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من اخصب الاراضي والاقرب للساحل، ومن الطبيعي ان يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على اكبر مساحة من الاراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا، ونفل انتاجها الى السوق الفرنسية، ويمكن القول ان مجموع مساحة الاراضي الزراعية في الجزائر كانت سنة 1940 م تقدر ب 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2,7 مليون هكتار، اي ما نسبته 27%.

¹ شارل روبيير اجرون، الجزائريون المسلمون ...، المرجع السابق، ص 672.

² عمار عمورة: المرجع السابق، ص 382.

³ محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 40.

اما الباقي فيملكها الجزائريون وهي اراضي قليلة الخصوبة والانتاج¹، نظرا لضعف التربة وتخلف الادوات المستعملة²

وينتج الجزائريين الاهالي نحو 20 مليون قنطار حبوب في السنة، ولكن هذا غير ثابت ويختلف من سنة لأخرى لعدة عوامل، وتمتد زراعة الشعير على 1300,000 هكتار والقمح الصلب على 1000,000 هكتار، والاهالي ينتجون سنويا 6500,000 قنطار من الشعير و4000,000 ق من القمح، والاوروبيون ينتجون من الشعير مليون قنطار، والقمح مليون قنطار، اما القمح اللين [الفرينة] فيزرعونها على مساحة 280,000 هكتار، وينتجون منها مليوني قنطار.³ وقد قدر متوسط الانتاج السنوي من الحبوب 14 مليون قنطار خلال [1942،1984]، و19,7 مليون ق خلال [1950،1984]⁴.

2-2- الثمار المبكرة :

وينتج الى جانب الحبوب، وحسب الاراضي، انواع من البقول [الفول، العدس] وبعض الخضار⁵ وهي منتوجات جديدة على الجزائر لان مناخ هذه الاخيرة يسمح بنضوج الكثير من البقول والثمار قبل نضوجها في فرنسا، وتباع هذه المنتجات في فرنسا لجلب الربح الوفير واهم هذه المنتجات [فاصوليا، طماطم، بطاطس، عنب اكل]،⁶ بالإضافة الى بساتين الاشجار المثمرة، كالليمون والزيتون³ فقد بلغ انتاج الفلاح الجزائري من زيت الزيتون حوالي [160]الف هكتولتر بين [1930، 1940]، و[212]الف هكتولتر بين [1951،1952]

¹ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص224.

² عدي الهواري، المرجع السابق، ص90.

³ أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص476.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص70.

⁵ عدي الهواري، المرجع السابق، ص90.

⁶ المرجع نفسه، ص90.

ومن اسباب هذا اسباب هذا التذبذب في الانتاج نقصان المساحات المملوكة من 7,569,977 هكتار سنة 1930 الى 7,349,100 هكتار سنة 1950¹.

2-3- التبغ :

هو من اهم المغروسات الصناعية، يشمل 30,000 هكتار، وينتج 300,000 قنطار في السنة، وقد كان يمارس هذه الزراعة حوالي 8000 من الاهالي 2000 من الاوروبيين، لكن زراعة الاهالي اتسمت بالجودة، على خلاف ما ينتجه الاوروبيون الذين رغم ما خصصوه من مساحات شاسعة للزراعة، الا انهم لم يعتنوا به بالشكل الكافي، مما جعلهم يجنون نصف ما يجنيه الاهالي².

2-4- الكروم (الأعاب):

لقد أحدثت زراعة الكروم تغيرا فعليا في اقتصاد الجزائر " الأوروبي"، لكن اقتصاد الجزائر الأهلي ظل حبيس أساليبه التقليدية، كما كانت السنوات العجاف تتناول أعوام الخصب، لقد استغلت السهول الخصبة³ بجهات عنابة، الجزائر ووهران لغرس الكروم لإنتاج مختلف أنواع الخمور⁴ وكما تطورت زراعة الكروم لدى قطاع المستوطنين العصري، فقد تطورت ايضا في القطاع الاهلي التقليدي، ومن الامثلة على ذلك تطور مساحات الكروم في بلدية "كاشرو"سيدي قادة حاليا، بحيث تطورت من [1932،1937] من 202,47 هكتار الى 1,019,86 اما الانتاج انتقل في نفس المدة من 10,126,86 قنطار الى 48,601,25 قنطار، ولعل سبب اقبال الفلاحين الجزائريين على زراعة الكروم يعود بالدرجة

¹ . احمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 476 - 478.

² عدي الهواري ، المرجع السابق، ص 90..

³ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 70.

⁴ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 690.

الاولى الى العوامل الطبيعية [المناخ، التربة]المساعدة على تنمية انتاج الكروم، اضافة الى حسابات اقتصادية،¹

2-5- القطن:

لم تنجح زراعته، وذلك سبب انحطاط أسعاره بالأسواق العالمية، فلم يعد يزرع رغم جودته.

2-6- الحلفاء:

وهي نبات ينبت وحده بصفة طبيعية، وينتشر على مساحة نحو أربع ملايين من الهكتارات، وينتج سنويا 150 000 طنا²، كان الحرفيون يحققون منها اكتفاء ذاتي، ويبيعون الفائض في الاسواق،ولكن منذ صدور قانون 9 ديسمبر 1885م المتعلق باستغلال نبات الحلفاء، صارت هذه المادة النباتية ثمينة ومنع الناس من استغلالها لاغراض شخصية³.

2-7- النخيل:

ثروة واحات الجنوب الجزائرية وهو يتربع على 65000 هكتار من الأراضي، وينتج انواعا عدة من أجود الثمرات، يبلغ مجموعها في السنة 1,800000 قنطارا⁴.

2-8 الزيتون:

وهي شجرة مباركة لا تنبت الا حيث المناخ المتوسطي، وتوجد في المناطق الجبلية حتى ارتفاع الف متر، وفوق التربة الرملية بالخصوص، والتربة الفقيرة بصفة عامة، مثلها في ذلك اشجار التين⁵، ولقد ارتفع انتاج الزيتون في حقول المسلمين الجزائريين، التي تمثل ثلثي الاشجار الملقمة 5329,000 شجرة سنة 1901 م مقابل 6329,000 شجرة سنة

¹ شارل روبيير أجيرون،الجزائريون المسلمون...، المرجع السابق ، ص 661.

² . أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 112.

³ بن داهة، المرجع السابق، ص ص 229، 230.

⁴ عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 398.

⁵ عبد القادر، حللمي المرجع السابق، ص 198.

1904 م اما صناعة زيت الزيتون فقد ارتبطت بحاجات واسعار معينة، فقد كانت في زيادة مطردة .

الى غاية 1910 م، حيث بلغ الانتاج 388.977 هكتولتر، ثم تراجع سنة 1914م الى 233,660 هكتولتر¹، لينخفض عشية اندلاع الثورة 1954 م الى 212,000 هك².

3. السلع ذات الطابع الحيواني :

حرصت السلطة الاستعمارية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الماشية وبالأخص الأغنام وهذا ما تطلب وفرة المراعي الواسعة ومصادر المياه ما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى الاتجاه إلى تطبيق ما يسمى بسياسة الغدير* إذ أجريت العديد من الأبحاث حول الثروة المائية والأعلاف المتوفرة، لكن المساعي الفرنسية لم تتحقق لوجود عدة معيقات على رأسها عدم كفاية المصادر المالية، كما لم تنجح سياسة خزانات الغدير ذات الجدران المصقولة، والمغطاة بسعف نبات الحلفاء، ما يؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه المخزنة، كما تكاثرت في مثل هذه الخزانات الطفيليات والميكروبات، لقد ساد نشاط تربية المواشي في العديد من المناطق كالحضنة، بركة، تبسة، خنشلة لكن خضوع العشابة في هذه المناطق للرقابة الإدارية، دفعهم للتخلي عن هذا النشاط، ويبلغ عدد الغنم في القطر الجزائري في الأعوام الاعتيادية، نحو سبعة ملايين رأسا وفي السنوات الجدد وفقدان المراعي وقلة المياه يقل عدد المواشي إلى ما دون النصف.³، فقد بلغت ثروة اغنامهم[4,8 مليون رأس خلال[1941 1984]، و [5]مليون رأس خلال [1948،1950] 4.

¹ شارل روبيير اجرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 478.

² أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، المرجع السابق، ص 120.

* نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني، حيث يتم حفر ما يعرف بالفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم التساقط، أما مصطلح الغدير فيطلق على مكان تجميع المياه بعد سقوط المطر دون بنائها بالحجارة، انظر: صالح عسول ص22.

³ صالح عسول، المرجع السابق، ص22.

⁴ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، المرجع السابق، ص 70.

كما كان لسياسة الفرنسية التوسعية في الجنوب الجزائري آثار سلبية على الثروة الحيوانية التي تراجعت بنسبة 80% بسبب نظام العشابة الذي فرضته السلطة الفرنسية على مربّي المواشي،¹ إضافة إلى سنوات الجفاف والقحط والأوبئة التي كانت تصيب المنطقة . لكن من جهة أخرى فقد أولت السلطات الاستعمارية في الجزائر عناية خاصة لتربية الخيول والمواشي، وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة، وذلك لتزويد الوطن الأم بما يحتاجه من مواد حيوانية كالصوف، واللحوم، اما عن الاهتمام بتربية الخيول فكان الغرض منه تزويد الجيش الفرنسي بما يحتاجه منها².

أنظر : **والجدول رقم:(07)** يبين تطور نمو الماشية "من ابقار واغنام وخیل وبغال وجمال "من [1920، 1963]³ .

السنة	1920	1940	1946	1950	1955	1963
عدد الرؤوس	14990	11317	6436	9048	11691	6309

الوحدة: الف راس

وبالتالي انحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة على السهول والأحواض الغنية التي أصبحت في يد ملاكها الجدد من المستوطنين الأوروبيين، حيث ازداد إنتاج هؤلاء المستوطنين في شتى المحاصيل الزراعية ومرد ذلك إلى الدعم المادي والمعنوي الذي كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية خاصة الآلات الحديثة والأسمدة، في حين بقي الفلاح الجزائري يعتمد على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية في غالب الأحيان.

. فالمستوطنين كانوا يتلقون الدعم الكامل من دولتهم ومعفون من كل الرسوم والضرائب بينما الفلاح الجزائري كان يخضع لكل القوانين الجائرة، فكان يدفع الضرائب والرسوم على

¹ صالح عسول، المرجع السابق، ص22. .

² شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، المرجع السابق، ص 203.

³ عبد القادر حليمي ، المرجع السابق، ص 217.

محاصيله الزراعية رغم قلتها، وفي الوقت الذي كان فيه الفلاح المعمر يستفيد من القروض الزراعية بالمقابل كان الفلاح الجزائري يدفع الضرائب، وهذه الوضعية سمحت للمستوطن أن يواجه الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد... في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتائجها الوخيمة المنعكسة سلبا على وضعيته الاجتماعية مما أدى إلى أن يتحول اجيرا عند المعمر¹.

بعد استحواد المحتلين على اراضي الجزائريين بكل الوسائل الغير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيرا عاملاً عند المعمر مقابل أجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط، وكان الاعتماد عليه كبيرا لكونه يدا رخيصة ومردودها مرتفع، فإن أجره كان يقل عن الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحة أرض صغيرة²

وعلى هذا الاساس فان سنة 1954 م، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو، وان تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها وكذلك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية، كل ذلك ترتب عنه ابعاد الفلاحين الجزائريين عن مجال الزراعة، وتحويل معظمهم لألات تسخر لخدمة المستغلين الاوروبيين من جهة وتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون اليه لتحسين منتوجاتهم، وتنمية طاقاتهم الانتاجية من جهة اخرى³. كما اصبحت الزراعات المعاشية ثانوية، وحلت محلها زراعة الكروم والمحاصيل التجارية مثل "التبغ وقشر السنديان والحلفاء وياوكر الثمار"، وحازت الافضلية على الحبوب⁴.

¹ دليلة رحمون، السياسة الزراعية في الجزائر واثرها على المجتمع الجزائري {1830، 1900}، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 75.

² دليلة رحمون، المرجع نفسه، ص 75.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص 41.

⁴ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 78.

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الفلاحي في قطاع المستوطنين

الجدول رقم (08): تطور الانتاج الزراعي للمستوطنين (1942، 1952)

السنوات	قمح لين وصلب	شعير	حبوب اخرى	بطاطا	تبغ	زيتون	حمضيات
1942	6,945	4,256	1,154	853	93	202	1,342
1943	7,886	7,564	1,789	771	103	106	1,162
1944	6,101	3,978	1,446	770	81	106	1,138
1945	827,608	1,138	432	650	42	81	1,056
1946	8,514	5,143	1,243	897	168	74	1,206
1949	9,436	8,904	1,424	1,798	199	128	2,232
1950	10,614	8,042	1,517	2,224	194	164	2,716
1952	11,887	10,432	1,424	2,471	213	249	-

الوحدة: مليون قنطار

يوضح الجدول ان اغلب المنتجات الفلاحية قد عرفت ارتفاعا واضحا في الانتاج بعد الحرب العالمية الثانية 1945 م، ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية اهمية كبيرة في قطاع المستوطنين الزراعي، اذ تركزت جهوده على زراعة "القطن، التبغ، الفلين"، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها، ويكفي ان نذكر ان التبغ ارتفع انتاجه من 10 الاف قنطار سنة 1910 م الى 220 الف قنطار سنة 1955 م¹.

¹ مساعد اسامه صاحب منعم، المرجع السابق، ص 225.

4- السلع ذات الطابع الصناعي:

لم تقم في الجزائر في عهد الاستعمار صناعة ذات اهمية، اما ما وجد فتمثل في "معامل الزيت والصابون والتبغ" والصناعات التقليدية "النسيجية"¹، الطينية، والمعدنية، والخشبية"، وتقوم الصناعة التقليدية على دبغ الجلود، وصناعة الاحذية والاكياس والمحفظات والحقائب والحمايل، ولعل اهم الصناعات التقليدية المنتشرة في اطراف البلاد هي صناعة "الحصر و القفف والحبال من الدوم والحلفاء" ويصنع من النحاس "الابارق والمبخرات والصحون والمصابيح والشمعدان والاكواب" وكانت هذه المصنوعات من اختصاص الرجال الذين يقومون بصناعتها في ورشهم الصغيرة، ويصبغون عليها الطابع المحلي، ولقد كانت صناعة الطين من اختصاص سكان الارياف والجبال، وصناعة الحطب من اختصاص سكان المدن، ويقوم بها الرجال في الورش الصغيرة، ويصنعون منها "الصناديق والمنابر ومتطلبات المساجد والابواب والنوافذ والتحف الخشبية وبعض الاثاث"² ولكن اهملت الصناعة في الجزائر بعد الاستعمار بالتدرج، لتتخصص البلاد شأنها شأن دول العالم الثالث، في تصدير المواد الاولية، ولقد نجحت السلطات الفرنسية

في مهمتها، اذ ما كادت الثورة تتدلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية، وصرنا نستورد كل شيء تقريبا، ولم نعد نسمع لا عن مصانع الاسلحة والبارود، ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة³، وقد تركز اهتمام فرنسا كدولة استعمارية على انتاج كل ما يمكن ان يفيد الصناعة الفرنسية فقامت بحفر المناجم، مثل مناجم الحديد والفوسفات، وربطها بخطوط السكة الحديدية الى الساحل ليتسنى لها تصديرها الى السوق الفرنسية.

¹ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 61.

² عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 321.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص 41.

. في حين بقيت اهتمامات الجزائريين امام هذا الوضع الصعب، باتجاه تامين "الغذاء والسكن" بحدودها الدنيا، واذا ما اردنا ان نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرفية في الدخل الوطني فهي مساهمة ضئيلة لا تتعدى 10 % سنة 1955م.
- وعندما تقرر التصنيع في الجزائر عام 1946 ، في اطار الاصلاحات المقررة لتطوير المجتمع الاهلي لم تحدث سوى 15 الف وظيفة لغاية 1954¹.
. ولقد عمل الاستعمار على تغذية السوق المحلية بالوحدات الانتاجية الموجودة بفرنسا نفسها، وقد قامت فعلا بعض المؤسسات الفرنسية بإقامة فروع لها في الجزائر

والجدول (09) يوضح ذلك

المنتجات	التكتل الفرنسي	الفرع الجزائري
. مواد البناء	. مؤسسة لافارج	. الاسمنت الاصطناعي في عنابة
. الصناعات الكيماوية	. اير ليكيد سولفي	. سولفي الجزائر
. الصناعة الزجاجية	. سان غوبان	. مؤسسة صناعة الزجاج
. الصناعات المعدنية	. فيلال	. صناعات كارنوباس
. الصناعات الغذائية	. لوسيور	. لوسيور افريقيا
. النسيج	. د،م، س	. مغازل اقريقيا الشمالية

ولكن لم تستطع هذه الفروع سواء من خلال الاستخدام الذي يترتب عنها او من خلال المشتريات التي تقوم بها، ان تغير بشكل ملحوظ ظروف السوق والتراكم في الجزائر².

وبالتالي فقد كان الاهالي الجزائريين يصنعون ما يحتاجون اليه بأيديهم، لتحقيق الاكتفاء الذاتي والعيش في نظام اقتصادي مغلق، فمثلا تقوم العائلات الاوراسية بعد موسم الحصاد بإنفاق ما لا يزيد عن 150 فرنك لاقتناء بعض الاقمشة لخياطة ملابس النساء اما معظم

¹ مساعد اسامه ولد منعم، المرجع السابق، ص228

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص376

الملابس واواني المطبخ فكانت تصنع من طرف الفلاحات ومن هنا جاءت اهمية ودور المرأة في نسق النشاط الاقتصادي ، كما تتولى النساء اعمال الغزل والنسيج لصناعة الفرش والعباءات وغيرها¹....

- وكانت صناعة الفخار نشاطا نسويا محضا فباستعمال الطين المتواجد على مقربة من المساكن تتولى المرأة صناعة الاواني اليومية الضرورية مثل "القدور والصحون والكسكاس وواواني الغرس والقناديل والكانون والجرار الكبيرة لخرن السمن والحبوب او الملابس..."²

¹ عبد الحميد زوزو :الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية(1837،

1939)، ترجمة مسعود حاج مسعود، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 395، 396

² عده بن داهة: المرجع السابق، ص320.

ثالثا: الاسواق والنشاط التجاري فيها

ان التجارة الجزائرية في العهد الاستعماري خاصة الفترة ما بين (1918-1962). قد انتقلت برمتها الى ايدي حفنة من الرأسماليين والاقطاعيين في المدن و الريف واخذت طابعا واحدا ظل يميزها على الدوام، وهو تهيمش الجزائريين واقصائهم من كل نشاط تجاري بينما اقصى الجزائريون من كل نشاط تجاري (داخلي خارجي)، فسح المجال واسعا امام الجالية اليهودية الى جانب المجموعة الاوربية لبسط نفوذها على دواليب التجارة الجزائرية¹.

وفي نفس الوقت اجهضت تجارة الاهالي نهائيا من السجلات التجارية، لانها ظلت تعتمد على وسائل تقليدية بسيطة، بعد ان انتزعت منها سلطات الاحتلال كل مصادر الثروة.²

1 - الاسواق التجارية الكبرى

1-1 - عنابة:

من الشرق اعتبرت من مدينة عنابة ذات اهمية كبرى بالنسبة للتجارة الفرنسية الخارجية وذلك بفضل قوة مينائها اقتصاديا ولقد تميزت العلاقة التجارية للمدينة انها كانت مفتحة على العالم الخارجي وذات اسواق نشطة وهذا ما دلت به المكاتب العربية*.

فقد كان انتاج الحبوب يأتي بكثرة على اسواقها والذي كانت تمونه لكثير من القبائل "كقبيلة الحنانشة او لاسي عابد". وكذا قبائل تونسية حدودية، كانت تتردد على السوق

¹ صالح عسول، المرجع السابق، ص30.

² عدة بن داهة، المرجع السابق، ص135.

* مركز السلطة الفرنسية لادارة شؤون الاهالي في الامن والقضاء بلغ عددها سنة 1865، 14 مكتبا في العاصمة، 12 قسنطينة بقيت المدن التجارية حتى 1870

بقوافلها لبيع حبوبها وبعض منتجاتها الاخرى، كما كانت تشتري "الدخان" الذي يجلبه التجار من دائرة القالة ومن ايدوغ.

كما كان تم جلب الزيوت، الملح-الفحم-الواشي -الاقمشة الى هذا السوق.

كما كانت تجارة الفحم منتشرة في هذه المدينة.

1-2- قسنطينة:

عاصمة مقاطعة الشرق الجزائري وهي ذات اهمية بالغة من الناحية التجارية وكانت مركز لقاء للتجار الوافدين اليها من مدينة تقرت لبيع الصوف بسوقها وكانت هذه المادة الاولية تغطي على السوق .

كما كان للسلع التونسية تروج في هذه السوق خاصة السلع التقليدية "الشاشية، القماش الحريري" وكانت هذه الاخيرة من البضائع الاكثر اقبالا عليها.

وكان سوقها يتميز بتجارة الاغنام التي يجلبها كثير من القبائل مثل قبيلة "الحراكتة، السلاوة" وكانت هذه المواشي تشتري من قبل التجار الاوربيين وكانت ذات فائدة للمعمر¹.

1-3- سكيكدة:

لم يكن النشاط التجاري في سكيكدة يقل اهمية لان ميناءها كان نشيطا بالصادرات الفرنسية واعتبرت هذه المدينة ذات اهمية بالغة وحيوية لاقتصاد المستعمر وذلك لنشاطها التجاري المتزايد كما ان اسواقها تميزت بنشاط واضح لتسويق "الخيول، والمواشي والصوف الزيت الدخان الاقمشة" وغيرها من المنتجات².

¹صالح فركوس: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرق البلاد(1844-1871)، منشورات

جامعية، الجزائر2006، ص ، ص 357، 358.

² صالح فركوس، المرجع نفسه، ص360 .

وبعد وصول التجار الاوربيين الى المدينة ازدادت عملية التبادل التجاري، وهو ما تطلب انجاز مشاريع تجارية " كتأسيس المحلات، المكاتب الجمركية، توسيع ميناء سكيكدة لاستقبال عدد متزايد من السفن "، وبعد احتلال مركز القل عقب الاستعمار العسكري عرفت نشاطا تجاريا متزايدا¹.

1-4-4 بجاية

لم تكن اقل اهمية من غيرها من المدن الساحلية الشرقية للبلاد، فقد كانت ذات نشاط تجاري، ولها علاقات مع مدن الجنوب و سكيكدة حيث يذهب جزء كبير من حبوبها وصوفها للتصدير، كما كانت تشتهر بتجارة الزيوت في حين تصلها كميات معتبرة من التمور قادمة من الجنوب .

وكانت تتميز ايضا بصناعاتها التقليدية المتمثلة في " البرنوس " والحاك الزرابي وغيرها. اما صناعة الاسلحة فقد نقصت مما يدل ان تلك صناعة مزدهرة قبل الاحتلال. كما نشطت تجارة الزيتون خاصة زيت الزيتون والتي ارتفعت صادراته الى فرنسا وقدر في سنة كاملة بحوالي 1117967².

1-5- باتنة

كانت ذات أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للمستعمر، فقد علق عليها امالا كبيرة، لذلك لان مدينة باتنة تقع بين قسنطينة وبسكرة، وظلت بلا انقطاع معبر للقوافل التجارية القادمة من الجنوب، اذ يمكن ان تشكل -مستقبلا- مركزا تجاريا هاما، وقد كانت تونس اكبر مركز تموين للمدينة وغيرها، ومنها كانت تنطلق القوافل حيث يستورد منها تجار قسنطينة وعنابة وتبسة "الحرير القطن الشاشية".

¹ صالح توفيق: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الفترة الكولونيالية (1938، 1962)، شهادة ماجستير جامعة قسنطينة، 2011، ص 191.

² صالح فرкос، إدارة المكاتب....، المرجع السابق، ص 259، 260.

1-6- بوسعادة

اهتمت بها الإدارة الفرنسية كثيرا ولقد عملت على تحقيق عبئ الرسوم المفروضة على سوق المدينة، وكانت ترى في ذلك خدمة لمصالح الحكومة الفرنسية، وذلك من اجل جلب القوافل التجارية اليها. وبالتالي تحقيق مداخيل معتبرة للخزينة قد تصل الى 9000 في نطا سنويا¹.

ومن اهم السلع والبضائع التي كانت تعرض في سوق المدينة والأسواق، التي كانت تعرض شكل وافر بدليل قدوم 30 بغلا محملة يوميا بهذه الحادة الأولية. التمور كانت تعرض هي الأخرى كميات معتبرة تأتي من جنوب المدينة. حيث يشتري هذه السلع التجار القادمون من التل .

1-7- تبسة

تعتبر مدينة تبسة أيضا من المدن التي ركزت عليها الاستعمار الفرنسي فقد كانت من اهم المدن التجارية أي مقاطعة، وذلك ان صناعاتها وتجاريتها وكذا اثارها العجيبة، يمكن من خلالها احياء ماضي تلك المدينة فالبرنوس، الحائك كانت صناعة مشهورة عند العرب وكذا صناعة الأسلحة وغيرها من المصنوعات الأخرى التقليدية جعلت من المدينة من ابرز المراكز التجارية والصناعة للمبادلات التجارية. فقد كانت سوق المدينة تزود بالأسواق التمور والزبدة، وجلود الخرفان...من المناطق المعيطة بها جريد، سوق نقرين النمامشة. كما تزود السوق بالحبوب "من طرف" اولاد يحي في طالب النمامشة. وقد تم تأسيس سوق منتظم بالمدينة منذ مرسوم 23 أكتوبر 1857 مخصص لبيع الخضر الفواكه الحبوب الزيوت، المواشي، الانعام، الصوف، الجلود، مواد أخرى تجارية.

¹ صالح فركوس: إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص361.

ولقد كانت الإدارة الاستعمارية شهر على امن تلك المدينة، كما تسعى جميع "حقوق السوق" المفروضة. وهكذا يتضح ان مدينة تبسة كانت مهمة بالنسبة للمصالح الاستعمارية¹.

1-8- سطيف

كانت هذه المدينة ذات أهمية تجارية لدى الاستعمار الفرنسي، لكن ما كان يعيق ازدهارها التجاري، هو استخدام المبادلات التجارية للتحريض على الثورات من طرف الثأرين على الاستعمار، وبالرغم من اعفاء سوقها عن الرسوم والمكوس بهدف تحفيز التجارة به، الا ان اهتمام الإدارة الاستعمارية كان منصب اكثر على مراقبة تحركات الأهالي، تخوفا من أي عمل ضدهم .

اما عن تجارة المدينة فتمحورت خاصة في تسويق "الحبوب، الزيت، المواشي، الدخان الاقمشة" كباقي المدن الأخرى².

1-9- بسكرة

كانت مدينة بسكرة مركز عبور بالنسبة للقوافل التجارية الصحراوية، كما كانت نقطة لقاء ومكان مواعيد التجار الذين كانت الصحراء مجال عملياتهم التجارية فقد كانت حلقة وصل ما بين بلدان عربية-آنذاك عن طريق الواحات، مثل "السودان، ليبيا، تونس، المغرب الأقصى".

وقد كانت تجارتها تتركز أساسا على:

- التمور التي كانت نزر بها المدينة حيث يفوق عدد النخيل فيها 80.000 نخلة.
- كما تركزت تجارتها أيضا على "الصوف، الحبوب، الزيوت، الاقمشة" لقاء من هن تونس كما كانت صلتها التجارية قوية مع تقرت خاصة في مجال الصوف.
- وقد كانت التجارة سوقها الرئيسي "ذات أهمية بالغة حيث ظل بتوافد عليه التجار من مختلف المناطق.

¹صالح فركوس، إدارة المكاتب...، المرجع السابق، ص362-363.

²صالح فركوس، المرجع نفسه، ص364.

من التل يتم جلب الحبوب.

من الصحراء يتم جلب التمور.

بلاد القبائل يتم جلب الزيت.

كما كانت المبادلات التجارية خاصة مع "الجريد التونسي و وادي سوف" ولقد علق الاستعمار امالا كبيرا على هذه المدينة وذلك بفضل التطور التجاري الذي كان ينتشي ويزداد يوما ببعد يوم بالمنطقة وهذا مايمكن ان تحقق امالا كبيرة في المستقبل لصالح الاستعمار¹.

1- 10- وادي سوف

اشتهر سكان وادي سوف بالتجارة منذ القديم سواء كانت ذلك مع التل الجزائري او المناطق الصحراوية الأخرى "كوادي ريغ" بالإضافة الى العلاقات التجارية مع تونس والاقاليم الطرابلسية وبلاد السودان فالظروف التي تميز المنطقة فرضت على الفرد السوفي ان يكون تاجرا بسبب شح المواد التي تقدمها سوف باستثناء التمور وبعض الصناعات التقليدية.. الخ وكان النقل من اهم العراقيل التي تؤثر على تجار سوف مع الشمال خاصة اثناء الحرب العالمية الثانية برغم ان الازمة الاقتصادية العالمية (1929م) قد اثرت سيما في مناطق أخرى فلم يكن لها تاثير يذكر بداية عام 1931م وقد حققت تجارة سوف رقم اعمال قدر سنة 1925م ب7000.000 فرنك، كما وصلت وارداتها الى 5750100 فرنك.

ولتشجيع التجارة في سوف كونها منطقة معزولة، فقد استفادت مع بعض مناطق الجنوب من اغاء إجراءات مرسوم (9 سبتمبر 1939) الذي يخضع الراغبين في ممارسة نشاط تجاري جديد الى رخصة إدارية وتم الغاء من خلال الفقرات (42-43) من قانون (31 ديسمبر 1945) مما سمح في فترة(1947-1952) من بروز حوالي 30 تاجر جديد.

¹صالح فركوس، إدارة المكاتب ...، المرجع السابق، ص 360,361.

ولرفع المعيشة لسكان المنطقة وضمان تمويل جيد لها صدر قرار (7 جوان 1949) الذي حدد بعض الإعفاءات من الحقوق والرسوم على بعض السلع الموجهة للمناطق الصحراوية فعليا. من بينها (سوف) الوحيدة التي استفادت من هذا الامتياز في منطقة تقرت. ولقد كان من اهم أسواق المنطقة: الوادي، قمار، الزقم، كوينين، عميش....¹. ويعد سوق الوادي هو المركز الرئيسي لأسواق المنطقة تجرى اهم الصفقات التجارية الى جانب (سوق قمار الثاني) من حيث الأهمية ويشمل سوق الوادي العديد منم الأقسام حيث الاختصاصات التجارية وهي:

-ساحة القمح،سوق الخضار،الصوف،الحطب،سوق الحيوانات،واللحم ،ساحة القماش،المواد الغذائية و الحرفيين².

2-الاسواق الشعبية

التجارة الجزائرية في العهد الاستعماري خاصة الفترة ما بين 1918-1962 انتقلت غير مفي لرمتها الى زيدي حصته من الراسمالية في المدن الاقتصادي رغم ضغط الادارة الفرنسية على التجارة الداخلية في الجزائر بوسائل مختلفة، الا انها بقيت متواصلة بحيث نجد البدو الرحل نبردون على المناطق النائية قرى مواشي دواوير لجلب ما يلزمهم من حاجيات لكن تبقى التجارة محتكرة من طرف الاوربيين و اليهود فقد لقيت التجارة المحلية رواجاً، رغم بساطتها، فالنقل كان عن طريق العربات والدوريات³.

كما عرفت قبائل الاوراس نشاطا تجاريا في القرى و الارياف .

¹ عثمان زقب ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف (1918، 1947)،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص96، 97.

² عثمان زقب، المرجع نفسه، ص ص98، 99

³ شارل روبيير اجيرون، الجزائريون المسلمون،...، المرجع السابق، ص ص684، 685

ارتبطت المبادلات التجارية بالفلاحة وتربية المواشي وكانت مصدر رزق اضافي للقبائل مما سمح لها بتكوين بعض المخزون الاحتياطي بفضل المقايضة او التبادل.

وهكذا كانت قبيلة النمامشة تعرض سلعها في سوق مجاورة لقرية خنقة سيدي ناجي بمعدل مرتين في السنة خلال " الخريف والصيف" فتقايض منتجاتها من " السمن الصوف" مقابل "التمر القمح الشعير".

وكان الأوراسيون وعلى الخصوص " بني اوجانة" يقبلون على السوق بعد موسم الحصاد وجني التمور فيبيعون ماشيتهم وسائمتهم و ما إستوردوه من "منسوجات قطنية وحريرية" من تونس وكان اولاد عبيدي وقبائل اوراس الصحراء والعرب يجدون في سوق بسكرة، ما يبتغون من منتجات محلية "الحناء، التمور، المصنوعات القسنطينية كالأحذية الجلدية البلغة" فيقتانوها مقابل بعض الملح الشعير الثوم الفواكه المجففة

كما توجد الى جانب هذا اسواق أسبوعية اخرى مثل سوق ذراع الكاف في بني ايفرت¹. الذي يقام كل جمعة

وكان يرتادها اولاد سلام اولاد سلطان اولاد عبد النور وكانت هذه السوق تجذب اليها الوافدين من سطيف فرجيوه بسبب شهرة معروضاتها المتنوعة وخاصة منها الحبوب الحيوانات الزيت الصابون.

اما المبادلات التجارية بمفهوم البيع وما ينتج عنه من ارباح كانت من اختصاص سكان خنقة سيدي ناجي وبسكرة و القنطرة. وهم من الخضر ولا يمثلون في المنطقة سوى من السكان².

¹ عبد الحميد زوز، الاوراس ابان فترة ...، المرجع السابق، ص85.

² عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص121.

² يحي بوعزيز، الجزائر في الملتقيات الوطنية...، المرجع السابق ص332.

كما كان سكان منطقة الزاب القبلي* قبل 1954م تتم مبادلاتهم التجارية في المداشر والقرى وتعد لها اسواق خاصة دورية واسبوعية على مدى ايام الاسبوع وتنتعت بسوق الخميس والاربعاء او السبت... وهكذا، يتجه الناس لهذه الاسواق باكرا اما راجلين او على البغال والاحصنة يحملون اليها بضائعهم المختلفة.

وتنشط التجار خلال فصول الربيع صيف خريف اما في الشتاء فتنتكس التجارة بسبب البرد.

ومن البضائع التي تسوق في هذه الاسواق الحبوب، الخضر، الفواكه، الزيتون، التمور وادوات اخرى مثل الفخار، الطين، التوابل الاليسة¹.

وبصفة عامة اذا رأينا الحالة التجارية في منطقة الزاب القبلي* فنجد ان حالتها متدهورة وهذا راجع الى الضغوطات المسلطة عليها من طرف العدو الفرنسي، حيث تفرض عليهم ضرائب عند التبادلات التجارية التي تجرى في الاسواق وقيامها بالعديد من العراقيل التي تؤدي الى كبح التطور التجاري بالمنطقة.

كما تتم المبادلات التجارية لسكان الزاب القبلي مع المناطق المجاورة، فمواده وبضائعه تنقل الى بسكرة، لتبعث مع القوافل الصحراوية مثل قافلة الاغواط البيض قسنطينة تقرت ورقلة وتجهز هذه القوافل بالمال والبضائع.

اما بالنسبة لسكان الغرب الجزائري. فقد تميزت التجارة الداخلية بالضعف ورغم ذلك مارس الجزائريون تجارة التجزئة وسيطرة الاوربيون على المدن الكبرى وهران، مستغانم، سيدي بلعباس.

¹ بجي بوعزيز، الجزائر في الملتقيات الوطنية، المرجع السابق، ص 334.

* الزاب وطن كبير يشتمل على قرى متعددة وملتجعة جمعا يعرف منها الزاب اولها الدوسن ثم زاب طولقة ثم زاب مليلة زاب بسكرة وزاب تهودة وزاب بادس وبسكرة ام هذه القرى كلها.

ومعظم الجزائريين كانت تعاملاتهم في الاسواق والاحياء الشعبية في القرى والدواوير وأغلبها بشكل سري وفوضوي خارج، السجل التجاري مثل (سوق فرندة).
اما في الريف فيتم بيع منتوجات حسب طبيعة المنطقة وما تفرضه من توفر منتج معين" كالصوف اللحوم، العدس "وغيرها من المنتوجات¹.

كما تعد التجارة نشاطا بارزا في جنوب البلاد خاصة سكان واد سوف والتي سمحت ولو نسبيا بفك عزلة المنطقة وسط رمال العرق الشرقي، فقد كانت توفر حاجيات المنطقة من السلع المختلفة تسمع بتصريف جزء من انتاج التمور وبيعه او مقايضته للسماح بتلبية حاجيات السكان.

كما كان الفرد السوفي قبل كل شي تاجرا، ففي الخريف والشتاء يذهب الى بسكرة والتل الجزائري لأجل مبادلة منتوجاته"من التمور- والتبغ - والبرنوس، مقابل الحبوب اما مع وادي ريغ ففي الغالب يستوردون منها الحشان، والتعامل معها كان ضعيفا².

كما تمتلك وادي سوف تجارة محلية معتبرة من خلال اسواقها المنتشرة في الكثير من القرى ومدن المنطقة، والمقننة منها تسعة⁹ لكنها تختلف من حيث الاهمية مثل 'سوق الوادي، قمار، الزقم، كوينين، عميش، البهيمه، لرقبية ، تقرت).

ونظرا ان وادي سوف عبارة عن مدن وقرى تمتد على خط زراعة التمور من الشمال الى الجنوب على مسافة 60كلم، وعرضها حوالي 25 كلم، فالاسواق موجودة في المنطقة في معظم قراها، وبكل منها ايام اسبوعية ايام متفرقة نسبيا عن بعضها البعض ليتم السماح للناس بحضور سوقين على الاقل في الاسبوع ويبقى سوق الواد هو الالهام واكثر نشاطا³.

قراوي نادية: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958 مذكرة شهادة ماجستير، كلية

¹ العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، ص 35

² عثمان زقب، المرجع السابق، ص 97.

³ المرجع نفسه، ص 97

ومن خصوصيات التعاملات التجارية في اسواق "سوف" انها تتم بالدفع نقدا او المقايضة كما يوجد في تجارتها المحلية ثلاث شخصيات مميزة (الدلال-قياس الحبوب والقلاع).

فالدلال يتكفل ببيع المنسوجات الصوفية وتعرض عليها عن طريق المزايمة مع عمولة محددة اما قياس الحبوب او الكيال فبخبرته يقدر وزن الحبوب ومن خلال وحدات بكف يده ويتحصل عن 2 كغ عن كل معاملة تجارية لـ"2 قنطار"، بالإضافة الى حفنة من الحبوب من طرف المشتري، اما القلاع فدوره اقتلاع الغرس من المعني بالمعاملة التجارية من مكان يعرف بالخابية المخصصة لتخزين التمر ومن بين السلع المتبادلة في اسواق سوف¹، التمور التي تدخل بقوة في عمليات البيع، المنسوجات المختلفة، التبغ، الحبوب، السكر، الشاي القهوة، الصوف، اسعار الماشية، الزيت، الجلود².

¹ عثمان زقّب، المرجع السابق، ص 100.

² المرجع نفسه، ص ص 101,102.

الفصل الثاني

وسائل تطوير التجارة الاستعمارية

أولاً: النظام الضريبي والمكوس

ثانياً: التنظيم الجمركي.

ثالثاً: الطرق والمواصلات.

أولاً: النظام الضريبي والمكوس

1- النظام الضريبي:

إن من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائرية في المجال الاقتصادي اتسمت بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية وثقل الضريبة المدفوعة مما جعل الفلاح مالك الأرض يفقد أرضه ويصبح هو وعائلته عمالاً فيها¹ لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريباً على نفس النظام الضريبي الذي كان سائداً أثناء العهد العثماني، وكان في أغلبه ذا طابع ديني، علاوة على وجود ما هو ليس بديني²، ففرنسا لم تكتف بحرمان الشعب من مصادرة رزقه بل اتجهت إلى إثقال كاهله بضرائب كانت في معظمها جائزة . ويقسم احمد توفيق المدني الضرائب إلى ضرائب أوروبية وضرائب أهلية والتي تمثلت في العشر والزكاة والحكر واللزمة وضريبة النخل على الواحات، وكان الأوروبيون يدفعون من يدفعون من جهتهم ضرائب خاصة خفيفة، ويجهلون الضرائب التي كانت موجودة بفرنسا فكانت الضرائب مجحفة في حق الجزائريين، خفيفة على الأوروبيين³ . كما سبقت الإشارة انه كان هناك نوعان من الضرائب المفروضة على الأهالي اثرت سلباً على واقعهم الاقتصادي وهما كالآتي:

1-1- ضرائب ذات طابع ديني (ضرائب عربية):

مستمدة من الشريعة الإسلامية لم يستحدثها الفرنسيون بل استمدوها من النظام الضريبي العثماني سابقاً، وتتخلص في الزكاة والعشور

¹ صالح عسول ، المرجع السابق، ص11.

² الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص 225.

³ احمد توفيق المدني :كتاب الجزائر...، المرجع السابق، ص263.

❖ **الزكاة:** وهي ضريبة تفرض على قطعان الماشية وهي تحدد كل سنة من قبل

الحكومة العامة، وذلك بحسب القيمة التجارية للمواشي .

❖ **العشور:** أخذ على الأراضي الزراعية وتحدد بحسب الجابدات او الزويجات

ومساحة كل جابدة حوالي 12 هكتار، ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20

فرنك كما تؤخذ في بعض الاحيان عينا، وتخضع إلى عدة عوامل منها الكوارث

الطبيعية التي تصيب الأراضي كالجفاف والجراد، ونوعية الأرض وكمية المحصول¹

1-2- ضرائب غير دينية :

❖ **الحكر:** وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض تابعة للدولة 1848²

لقد كانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845 لتتحول نقدا بعد هذا التاريخ، إذ تذكر

جريدة المبشر في عددها الصادر يوم 30 مارس 1848، انه بعدما كانت السلطات تأخذ

هذه الغرامات من الأهالي عينا، أصبحت تؤخذ نقدا و، المسؤولون على جمعها هم القيادات

العربية.³

للاشارة فانه علاوة على التقسيم السالف الذكر للضرائب يمكن تقسيمها أيضا إلى :

- **ضرائب عربية (دينية)** الأنفة الذكر، وضرائب خاصة بالقانون الفرنسي والتي حددها

مرسوم 28 أكتوبر 1847 وهي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب فنذكر منها :

ضريبة المساكن وكانت متمثلة في قيمة الكراء، وضريبة الخدمات وضريبة المناجم وضريبة

خاصة بغرف التجارة واخرى خاصة بعائدات الري⁴ ايضا ضريبة المهنة

¹ الغالي غربي، المرجع السابق، ص225.

² احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، المرجع السابق، ص263.

³ الغالي غربي، المرجع السابق، ص226.

⁴ شهرزاد شلبي: واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، مذكرة ماجستير في

التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009، ص122.

حيث طبق حق ضريبة المهن في الجزائر منذ بداية الاحتلال ديسمبر 1830م، ثم ضبط شكلها النهائي في 31 جانفي 1847 م وتنص على "على كل شخص قاطن بمدن الجزائر وبلدياتها وكل الذين يمارسون الصناعة والتجارة، او أي مهنة خاضعون لضريبة المهنة¹.

بينما تعفى البرجوازية الاستعمارية من العبء الضريبي، ولقد استطاعت هذه الاخيرة ان تقلل الى حد كبير، وبصورة منهجية من وعاء الضريبة ومعدلها، بفضل هيمنتها السياسية وتلقي بعينها على جماهير السكان الجزائريين، وعلاوة على ذلك كانت تستكمل مواردها الضريبية من الاقتراض ومعونة الوطن الام [فرنسا].
وللتوضيح يمكن ان نقارن في فترة زمنية واحدة، المعدلات الضريبية المطبقة في فرنسا والجزائر

الجدول رقم (10): معدلات الضرائب المباشرة على الارباح التجارية والزراعية في الجزائر وفرنسا²

الجزائر	ارباح تجارية	ارباح زراعية
الجزائر	3,5 %	3,5 %
فرنسا	9,2 %	7,2 %

فقد كان الاوروبيون الاغنياء يدفعون اقل من الاهالي الفقراء، وقد النزم الاهالي بدفع الضرائب المباشرة الفرنسية وكل الرسوم والضرائب الاخرى المباشرة الى جانب الضريبة العربية، فقد دفع الاهالي عام 1870 م مبلغ [4] مليون فرنك ضريبة عربية و 22 مليون

¹ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 43.

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 192.

فرنك ضرائب اخرى، وفي اعوام [1885،1890] كانوا يدفعون سنويا مبلغ [4] مليون و[8] مليون فرنك منها 19 مليون ضريبة عربية، وي عام 1912 م دفعوا 45 مليون فرنك .
واتضح في مطلع القرن العشرين ان الجزائريين كانوا يدفعون 46 % من الضرائب المباشرة، وذلك رغم انهم لا يملكون سوى 37 % من ثروات البلاد، مع التحفظ على هذه النسبة التي تبدو عالية جدا¹

وفي فرنسا اسهمت تدابير الاعفاء الضريبي التي استفاد منها صغار التجار و المنتجين، في تعزيز التحالف بين البرجوازية والفلاحين ذوي الملكية الصغيرة، اما في الجزائر حيث لا مبرر اطلاقا لقيام مثل هذا التحالف، فان طبقة الفلاحين ذوي الملكية الصغيرة غير معفية ابدا من الضرائب، وكما يشير الحاكم "فيوليت" ان هذا النمط الاخير من الضرائب يسمح بفرضها على جماهير السكان المحليين الذين يعيشون على الرزراعة وتربية المواشي.
ولما كانت جميع الاعفاءات مرفوضة، فاننا نلاحظ ان 644443 مزارعا جزائريا خاضعين للضرائب على الارباح الزراعية مقابل 696100 في فرنسا حيث طبقة الفلاحين اكبر بكثير، والارض اوفر خصبا، ولكن حيث تمارس الاعفاءات والتتزيلات من وعاء الضريبة².

وفي الحقيقة ان جماهير السكان الجزائريين، تعاني اكثر من الضرائب المفروضة على الانفاق، هذه الضرائب التي تمثل ثلثي الواردات الضريبية، وتمثل الاداة المثالية للظلم الضريبي بحق الشرائح الاشد فقرا بين السكان، وبالتالي تحويل السكان الى كادحين وذلك باضعاف القدرة الشرائية، وتنصب الضرائب خصيصا على الاستهلاك، " رسوم خاصة على التبغ والبن ورسوم دخول الى المرفا على المنتجات المستوردة خاصة السكر، الشاي التوابل"، ولقد قدرت نسبة الضرائب التي ساهم بها الجزائريين حوالي 55 % سنة 1930م³

¹ عبد الطيف اشنهو، المرجع السابق، ص192.

² المرجع نفسه، ص 193.

³ المرجع نفسه، ص194.

وبعد اصلاحات عام 1919 م، الغيت الضريبة العربية على الاهالي، وانخفضت مساهمتهم في الضرائب الى 16%¹.

والجدول التالي يوضح الحصص التي سددها اهل الارياف في الفترة ما بين (1907،1921).

الجدول رقم (11):حصص اهل الريف من الضرائب .

السنة	حصة الجزائريين بالنسبة لمجموع الضرائب	حصة الجزائريين في الضرائب المباشرة	حصة الجزائريين في الضرائب على الانفاق
1907	45 %	70 %	26 %
1913	41 %	66 %	26 %
1921	27 %	16 %	28 %

نلاحظ من خلال الجدول الهبوط الشديد لحصة الجزائريين من الضرائب ،ومرد ذلك الى الغاء الضرائب العربية 1919 م، وتعميم الضرائب المباشرة على جميع السكان². ومن بين هذه الضرائب، يعتبر العمل العيني الضريبة الاشد عبثا على السكان، والتي باتت واجبة الاداء نقدا بين [1924، 1930]، وتضاعفت هذه الضرائب مرتين ونصف على مستوى المقاطعات، وقد تم فرض ضريبة جديدة 1928 م على المواشي خاصة مربّي الحيوانات من المسلمين³.

اجمالا كان النظام الجبائي عنصريا قائما على التمييز واللامساواة، شديدا على الجزائريين متساهلا مع المستوطنين، فقبل 1919 م زعم بعضهم ان الاوروبيين في الجزائر يدفعون من الضرائب اكثر مما يدفعه المسلمون، واحتجوا في ذلك بالمبالغ المحصلة من ضريبة المهنة، ولم يكن ذلك صحيحا، اولا لانه لا توجد ضريبة فرنسية واحدة لا يدفعها الجزائريين، مع ان الفرنسيين لا يدفعون اي ضريبة عربية، اما ضريبة الدخل التي كانت

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص55

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 194.

³ المرجع نفسه، ص 195.

تحتسب على اساس الدخل الافتراضي فاذا صح ان الاوروبيين يدفعونها بمقادير اكبر فمعنى ذلك انهم يربحون اموالا اكثر، وبعد 1919 م صارت المساواة نظرية فقط، وبقيت فوارق لصالح الاوروبيين¹،

وبالتالي كان وجه العنصرية واضحا تماما، من اول الاحتلال الى 1918 م، فقد كان النظام الجبائي مزدوجا قائما على التمييز بين الضرائب العربية وغير العربية، اي فرنسية الاصل، وكان على الجزائريين ان يدفعوا الضرائب من الصنفين².

2- المكوس :

كانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في الاسواق الشعبية الاسبوعية، المقامة في المدن والقرى، اذ تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، وتشمل اهم المعروضات مثل "الادوات الفلاحية، الاواني الفخارية، الحبوب، التمور... " اضافة الى تجارة الحيوانات "اغنام، ابقار، جمال، " مما يؤدي الى نوع من التكامل لبن تنوع المنتجات خاصة الفلاحية منها³

وقد عملت السلطات الفرنسية بهدف الاستقادة من النشاط التجاري عموما، ومن السيطرة على الاسواق من جهة اخرى، على تحديدها في اجتماعات المجالس البلدية خاصة ببعض مناطق الشرق الجزائري كبلدية تبسة وبعض المناطق المجاورة لها أين تم تحديد الأسواق الاسبوعية والتي تشمل كل من " الشريعة، بئرالعائر، المزارة، ثليجان، ... الخ " كما حددت المدة الزمنية لتسييرها بموجب جملة من القوانين والضوابط التي تحكمها. وقد وضع لعملية استغلال الأسواق دفتر شروط يسيروها، ويحدد كيفية الدخول في المزاد العلني والشروط المتحكمة في ذلك، ويحدد المكوس على المعروضات المختلفة سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها. ومما جاء في دفتر الشروط أن

¹ صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين {1910، 1939}، منشورات بن مرابط، الجزائر، 2015، ص84

² صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص 84

³ عدي الهواري، المرجع السابق، ص ص 15، 16

السوق في المناطق المذكورة سابقا يتم تسييره بعد إجراء مزيدة علنية على مستوى مقر البلدية - بعد الإعلان عنها - بإشراف وحضور الإداري الرئيسي مصحوبا بعضوين من المجلس البلدي، والقابض البلدي في المكان المخصص للمزاد، حيث يحدد آخر مزايدين قدما أعلى عرض مع العلم أنه قبل إجراء المزيدة يتم تحديد سعر ثابت دون الإعلان عنه، وعندما لا يقدم المزايدين القيمة المتفق عليها سلفا يلغى المزاد ليعاد بعد 15 يوما دون إعلان جديد، وبعد 48 ساعة من المزيدة يحدد الشخصان اللذان قدما أكبر عرض، وتجرى مزيدة جزئية بينهما بحضور المستغل السابق للسوق.

على أنه يتوجب على كل شخص يتقدم للمزيدة بهدف استغلال السوق القيام بالإجراءات اللازمة مع الإداري الرئيسي للبلدية المختلطة خلال (08 أيام) قبل المزاد وهي: تقديم " طلب مختوم ومدموغ، تحديد الاسم واللقب والمهنة، تحديد مقر الإقامة¹."

تعهد الالتزام بالمزيدة الذي يفرض عليه شرطا جزائيا يدفع بموجبه قيمة مالية محددة في حال قبوله كمحصل للضرائب مكاس للسوق مع الالتزام بما ينص عليه دفتر الشروط في كل الأحوال

أما إذا كان المزايد من غير سكان البلدية يتوجب عليه تقديم شهادة من البلدية الأصلية مؤشرة من طرف رئيس البلدية والإداري العام تثبت خلاء ذمته من أي دين أو تبعات مالية، غرامات وغيرها.

وعند الإعلان عن المستغل الجديد للسوق يتعين عليه خلال مدة خمسة أيام أن يدفع للخرينة والقابض البلدي مبلغا يعادل 12/4 من المبلغ السنوي كضمان في حال تأخره أو عدم التزامه، وعندما لا يتم دفع هذه القيمة المالية وفي الأجال المحددة يفصل العقد رسميا ولا يسترجع المبلغ السابق وهو 10/1 - مبلغ المشاركة - كعقوبة مادية له، ويتم تحصيل المكوس بالأسواق والأماكن المحددة، والشوارع وفي محيط يصل إلى 02 كلم من مقر

¹ صالح عسول، المرجع السابق، ص 28

السوق، وتشمل العرض، الوزن، القياس ويستثنى من ذلك الأشياء ذات الاستهلاك الشخصي أو العابرة لتراب البلدية أو المخصصة للتصدير .

وتحدد المادة 14 من دفتر الشروط قيمة المكوس المفروضة على المعروضات المختلفة من سلع وبضائع وحيوانات، أما فيما يتعلق في رصف البضاعة أمام المحلات فإنه يتوجب على التاجر دفع رسوم عن البضائع المرصوفة أمام المحلات بغرض البيع وبصفة يومية وحسب المساحة المشغولة بالمتر المربع، وتدفع شهريا بالنسبة للتجار المقيمين بالبلدية.

أما بالنسبة للوزن والكيل فإن المادة 16 من دفتر الشروط تحددها بالفرنك عن كل 50 كلغ، وفرنك عن كل 20 لترا، ويتم تحصيل الرسوم من طرف المكلف بالسوق مباشرة وتحت مسؤوليته الشخصية، وعند امتناع احد الباعة عن الدفع يستدعى المحصل الشرطة البلدية، وكل تحصيل يكون مقابل وصل مقتطع من دفتر مخصص لهذه العملية ، ويرفض كل وصل يحمل قيمة مالية أكبر من القيمة المحددة، وتسجل العائدات اليومية في سجلين مؤشرين من سلطة البلدية أحدهما لتحصيل الرسوم الخاصة بالركن والعرض والآخر يتعلق بالرسوم الخاصة بالذبح، ويكونان باللغة الفرنسية يقدمان للجهات الوصية كلما استدعت الضرورة.

أما الالتزامات المفروضة على مستغل السوق فتتمثل في دفع ما يعادل 12/4 من المبلغ الإجمالي كدفعة ثانية لخزينة المحصل البلدي قبل مباشرة تحصيل الرسوم، ثم يقدم بقية المبلغ خلال الخامس والعشرين من كل شهر عن الجزء المتبقي دون اعتبار أي ظرف قد يؤدي إلى شلل نشاط السوق "كالجفاف، الفيضانات، الكوارث الطبيعية" أو تحول التجار إلى أسواق أخرى، كما يتحمل المستغل الأعباء المالية والنفقات المتعلقة بالمكلفين بتحصيل الرسوم، عملية ترميم المحلات، كما لا يخفض المبلغ المحدد للاستغلال ولو أغلق السوق

بأمر من السلطات المخولة، ولا تقبل طلبات تأجيل الدفع بل تفرض عليه غرامات إضافية في حال التأجيل¹.

ثانيا: التنظيم الجمركي

ان النظام الاقتصادي الاستعماري بالجزائر كان يعمل جادا على بقاء الاقتصاد الجزائري في خدمة التطور الاقتصادي الفرنسي بفرنسا، وهذه السياسة الاقتصادية الاستعمارية تظهر جليا في التجارة الخارجية والقوانين الجمركية التي ظلت فرنسا تصدرها من حين لآخر لاستنزاف ثروة البلاد الجزائرية، واخذها لقمة سائغة دون مقابل، او بقيمة رمزية لتببعها مرة اخرى باثمان مرتفعة في الاسواق الاوروبية بل وحتى الاسواق الجزائرية².

ولقد كانت الجزائر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسوق الفرنسية، سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات، ولهذا عملت فرنسا بجميع الوسائل على توجيه التجارة الجزائرية نحوها (المتروبول)، وكان تطور التجارة الخارجية تجاه فرنسا مرتبطا بتطور النظام الجمركي الذي يحكم الجزائر وكذلك قدرة السوق الفرنسية على ضمان حاجات الجزائر من مواد مصنعة ووسائل التجهيز واستقبال واردات الجزائر لفرنسا. ومنذ الاحتلال عمدت فرنسا إلى تقديم كل التسهيلات لهذا التبادل حتى يتطور وينشط³.

ولقد أثر النظام الجمركي كثيرا على السياسة الاقتصادية للبلاد، فهو الذي يتحكم في التجارة الخارجية، ولقد ظلت الجزائر تعاني من افلاسا من هذا النظام منذ الاحتلال حتى نالت استقلالها، وهو نظام ما كان يراعي مصلحة الجزائر، بل كان هدفه افلاس البلاد، وقد سلك في ذلك طرق شتى، واصدر قوانين متعددة ترمي كلها لاستنزاف ثروات البلاد ويظهر ذلك جليا في :

¹ صالح عسول، المرجع السابق، ص 28.

² عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 308.

³ المرجع نفسه، ص 310.

- قانون 1851:

وهو قانون اعفى الصادرات الجزائرية الداخلة لفرنسا من الضريبة الجمركية¹، كما اعفى المنتجات الصناعية الفرنسية الداخلة للجزائر من الضريبة الجمركية ايضا، ولقد حقق هذا القانون المماثلة الجمركية بين المستعمرة وفرنسا².

• قانون 1867 :

ويعرف بقانون السوق الحرة للتجارة الفرنسية بالجزائر، واصبح ما يدخل الى الجزائر من الصادرات الفرنسية يعفى من الضرائب الجمركية، ومعنى هذا القانون فتح سوق مريحة جديدة لفرنسا، وعرقلة تطور الجزائر صناعيا.

- قانون 1884 :

اصبحت الجزائر بموجبها سوقا فرنسية لا ينازع فيها احد المنتجات الفرنسية³.

وبالتالي فقد تبوأ الجزائر المرتبة الاولى بين المستعمرات الفرنسية والمتربول (فرنسا) بالنسب التالية :

- الخمر: تمثل 40% من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا
- المواشي: 15% .
- التبغ والقطن: 8%.
- منتجات غابية (حلفاء): 5%.
- زيت الزيتون: 3%.
- حبوب جافة وبطاطا: 3% 4.

¹ عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 310.

² عبد اللطيف اشنهو، المرجع السابق، ص ص 96، 97.

³ عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 310.

⁴ احميدة، عميراي، اثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص 67.

ثالثا: الطرق والمواصلات.

تعتبر الطرق عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة، ولا شك ان فرسا كانت على ادراك تام بذلك قبل احتلال الجزائر، فعملت على تشييد العديد من الطرق، اقتناعا منها بان هذه الاخيرة تعد من العوامل الاساسية التي يمكن من خلالها تحقيق اهدافها الاقتصادية بالجزائر.

وان الحديث عن التجارة الاستعمارية لا يخلوا دون ربط هذه العملية بعملية انشاء الطرق والمواصلات التي كانت عماد السياسة التعميرية وحجر الاساس لتنفيذها للتجارة الاستعمارية التي قامت السلطات بكل ما في وسعها بأنشاء افضل السبل لتنشيط العملية التجارية الاستيطانية لذلك كان عليها ربط المدن الداخلية مع الساحلية لتسهيل المستوطنون عملية تشغيل التجارة¹.

1. الطرق المعبدة :

لقد كان السبب الأساسي لتطور الطرق البرية هو انخفاض تكاليف انجازها وصيانتها مقارنة بالسكك الحديدية والتي بلغت تكاليف صيانتها بأكثر من (6 مليار فرنك) في الثلاثينيات من القرن العشرين (20 م)، الى جانب انخفاض الرسوم الجمركية².

لقد بدأت السلطات الاستعمارية هذه العملية ف وقت مبكر جدا. وكان ذلك نهاية افريل 1832م اين تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرق سنة 1842 قرب الجنرال "بيجو" انشاء خطوط تربط سبع مدن دالية وهي تلمسان، مليانة، الكمدية . سطيف قسنطينة. قامة وسعة مدن ساحلية "وهران مستغانم تنس شرشال الجزائر سكيكدة عناية³.

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص 177.

² عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 75.

³ عدة بن واهة، المرجع السابق، ص 177.

ومن هنا تظهر اهمية الطرق في العملية التجارية الي جرى انشاء عدة انواع منها المعبدة والسكك الحديدية والموانئ.

اما الاولى فقد تم تعبيد الطرقات ووفرة بذلك (80 الف كلم) من الطرق المعبدة مثلا عملت فرنسا على تعبيد الطرقات الوعرة في الغرب الجزائري بين الريف والمدينة وذلك لجعل الحمولة الموجهة للتصدير تصل في اقصر وقت ممكن واكثر سلامة هذا بالنسبة للمعمرين اما بالنسبة للجزائريين فقد كانوا يتخذون الحيوانات ووسائل للنقل مثل الحمير البغال الجمال الاحصنة¹.

وفي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصف الطرق الخمسة التالية الى طرق امبراطورية- وطنية.

- 1- الطريق الرابط بين سطورة وبسكرة عبر سكيكدة الحروش قسنطينة باتنة.
- 2- الطريق الرابط بين الجزائر والاغواط عبر بئر خادمبوفاريك البلدية الشفة المدية بوغار الجلفة.
- 3- الطريق الرابط بين المرسى الكبير تلمسان عبر وهران مسرغين وعين تموشتن.
- 4- الطريق الرابط بين الجزائر وهران عبر الشفة بورقيقة غليزان مستغانم ارزيو.
- 5- الطريق الرابط بين الجزائر قسنطينة مرورا ببني هتّى، برج البويرة، بني منصور، برج بوعريريج، سطيف، ونفس القرار جعل من الخط الرابط بين وهران والبيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم 06 .

كما صدر مرسوم امبراطوري في 26 اوت 1865 م يصنف الطرق الثلاثة التالية بغرب البلاد الى طرق اقليمية .

طريق وهران ومعسكر مرورا بفالمي "الكرمة"، تليلات سيق، واد الحمام "حسين".

¹ قراوي نادية، المرجع السابق، ص 38.

طريق وهران، بلعباس.

- طريق مستغانم ومعسكر.

فالطريق المار (ببشار ' الاغواط) يشق طريقين غير معبدتين، والوحيدتين في الصحراء فهذا الطريق وحده يعرف نقلا سنويا يقدر بـ 3000 طن . والآخر يربط الجزائر بتمراست

ينقل بضاعة سنوية يفوق وزنها 6000 طن،

اما الطريق الرابط بين تقرت وورقلة فيقدر الوزن المنقول فيه بحوالي 4000 طن سنويا¹ وحتى يسهل على الكولون نقل محاصيلهم الزراعية بالداخل عملت الادارة، الاستعمارية على صيانة الممرات داخل الارياف والمدن ومن الامثلة على ذلك في الجهة الغربية من الوطن الطرق الرابطة بين المدن التالية "معسكر، المحمدية" و"معسكر سيق" "معسكر، سعيدة" "الغزوات تلمسان" "تيارت غليزان" " تلمسان حدود الغرب" "تلمسان سيدي بلعباس". ويفضل هذه الشبكة من الطرق الداخلية تم شحن "94000" هكتولتر من الحبوب سنة 1863 و"172000" هكتولتر خلال 1864.

لكن سوء الظروف المناخية لسنة 1867 حولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب الى بلد مستورد.

-حيث كانت بلجيكا تشتري الشعير والقمح الصلب المنتج في الغرب الجزائري، بينما كانت بريطانيا تستورد القمح الصلب والكتان والقطن والحلفاء من الجزائر.

- والملاحظ ان عملية شق الطرق المعبدة قد شهدت نشاطا كثيفا فيما بين "1871-1885" وهي الفترة التي تزداد فيها استخدام ادارة الاحتلال للمزيد من المهاجرين الاوربيين الى الجزائر وقد ربطت هذه الطرق الوطنية الكبرى بطرق ولائية وبلدية، وكذلك بمسالك ودروب،

¹ عبد الحكيم رواحة، المرجع السابق، ص 75

وتغطي هذه الطرق الكبرى مساحة تقدر ب14 الى 15 مليون هكتار من اقليم التل بطول
قرب 2.922 كلم¹.

2- السكك الحديدية

-اهتمت الادارة الفرنسية بانشاء السكك الحديدية باعتبار ان ثلاث ارباع المبادلات التجارية
كانت تتم عن طريق هذه الخطوط، وثلثين من حجمها كان يتجه نحو الموانئ لذلك تم
اصدار مرسوم 1858/4/8 الذي نص على:

المادة1: سوف تنشأ في الجزائر شبكة السكك الحديدية خاصة للعمالات الثلاثة وستتكون
هذه الشبكة من

1-خط مواز للساحل

2-خطوط منطلقة من الموانئ الرئيسية موصولة بالخط الموازي للساحل.

ان الهدف من هذا المرسوم هو احياء المناطق المعزولة والنائية. وخاصة التي بها
أراضي زراعية، كما ستساهم هذه الشبكة في انعاش قطاع التجارة من خلال الربط
بين المناطق التجارية المتباعدة وكذا في التسهيلات التقنية التي ستوفرها والمتعلقة ب الشحن
بكميات كبيرة. فايضا شحن السلع التي كان نقلها امرا مستحيلا في السابق مثل "الأغنام
الابقار" ناهيك عن سرعة التنقل وتنشيط الحركة التجارية البحرية للمستعمرة، وهذا عن طريق
ربط المدن الداخلية بالموانئ الثلاث الرسمية "فيليب فيل-سطوره-ميناء الجزائر-ميناء
وهران"².

¹ عده بن داهة، المرجع السابق، ص، ص 180، 181.

² رضا حوجو: شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830، 1914)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ص65، كلية العلوم الانسانية والاسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، 2005، ص ص 65، 66.

- هكذا تم لإدارة الاحتلال ان انشأت خط حديد سنة 1863م يربط فيما بين مدن "تلمسان بلعباس وهران الجزائر" وخطا سنة 1864م يربط فيما بين "مستغانم المحمدية" ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة. وفي سنة 1871م قد فتح الخط الحديدي الرابط بين وهران والجزائر عبر غليزان لحركة المرور¹.

وبعد سنة 1871م سمحت المجالس العامة بالجزائر لشبكة الطرق الحديدية أهمية خاصة فسمحت للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير فنشأت لهذا الغرض شركة تدعى من "عنابة الى قالمة" وشركة من "ارزيو الى سعيدة" وأخرى من "الغرب الجزائري" تم منحت امتيازات لشركة من عنابة -الى قالمة لمد الخط الحديدي حتى تونس وفي سنة 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3.033 كلم، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3.079 كلم.

- وفي نفس السنة 1892م تجاوزت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدنمارك بما يقرب النصف، والتي لم تكن طرقها الحديدية تتعدى 2065 كلم².

- الى جانب هذه الخطوط الحديدية الكبرى انشأت خطوط ذات أهمية محلية منها
- الخط الحديدي الرابط بين معسكر وتيزي وزو، وذلك بمقتضى قانون 03 جويلية

1929

- الخطان الناشان فيما بين 1909-1929 والرابط كل منهما "تيزي وزو بفرطاسة وتيزي وزو وبلعباس"³.

وحتى تساعد الكولون على حسن استغلال واستخدام الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج بما يحقق اكبر عائد من الأرض شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في

¹عده بن واهة، المرجع السابق ص182.

²المرجع نفسه، ص183.

³المرجع نفسه، ص185.

دراسة مشروع بناء خط حديدي بين "غليزان وزمورة" على ان يصل هذا الخط الى ميناء "تس" لتسحن منه منتجات الرسو¹.

كما اهتمت الإدارة الفرنسية بمد خطوط السكك الحديدية بالصحراء الجزائرية وتعود فكرة ظهور هذا المشروع الى العديد من الضباط أصحاب الفكر السانسيموني* الذين تم تعيينهم في مناصب ادارية وعسكرية أمثال لامورسيير قائد منطقة الغرب الجزائري والدوق "دومال". ولقد كانت خلاصة الدراسات، والاقتراحات لمشاريع عديدة ان تم مد السكة الحديدية نحو الصحراء خلال النصف الأول من القرن 20م ووضع نواة لثلاث خطوط حديدية نحو أعماق الصحراء، تفرعت من الخط العرضي الرئيسي الذي يخترق الشمال الافريقي من تونس شرقا الى الدار البيضاء غربا.

وقد كانت هذه الخطوط كالاتي

الخط الأول: يمتد من قسنطينة الى ورقلة عبر بسكرة وتقرت.

الخط الثاني: يمتد من مدينة البليدة الى الجلفة عبر المدينة.

الخط الثالث: يمتد من المحمدية الى بني عباس سعيدة وبشار².

ولاشك ان هناك العديد من الأسباب دفعت الإدارة الفرنسية وضباطها الى تبني هذا المشروع نحصر أهمها في الجانب التجاري والاقتصادي.

- تنشيط الاقتصاد الفرنسي والعمل على ازدهارها وخاصة قطاع الخدمات. وذلك من خلال استغلال الثروات الطبيعية الظاهرية والباطنية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية مثل

¹عده بن واهة: المرجع السابق، ص184

* نسبة الى كلود دوسان سيمون (1760، 1800) : فيلسوف اجتماعي واقتصادي فرنسي، ولد في باريس، وقطع صلته بأسرته، وتنازل عن لقبه، وانفق ثروته على منتدى العلماء، نادى بدين جديد وهو دين العلم، والتفوق الصناعي وله عدة مبادئ اشتراكية وعلمية وصناعية تقنية ومن اشهر مؤلفاته رسائل مقيم في جنيف الى معاصرة، عقيدة اصناعيين،...تأثر به جماعة من الشباب المتحمسين فانشاو حركة اجتماعية تأثيرها الفكر الاشتراكي. فيما بعد.

²أحميدة عميراي واخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء...، المرجع السابق، ص19

الفحم الحجري في قورارة وتوات مركبات الكبريت في تاميت، الرصاص والزنك والنحاس والانتيموان*.

الحد من تجارة القوافل المغربية والطرابلسية والمالية العابرة للصحراء الافريقية المحملة بكل أنواع العطور، الروائح، المنسوجات، الصحراوية، ريش النعام، معادن ثمينة، ذهب، فضة ونحاس

ومنافستها في الوصول الى مصادر الثروة واستغلالها واحتكارها لصالح الشعوب الاوربية. وقبل مد خطوط السكك الحديدية ستقوم لقوات الفرنسية بالترصد لهذه القوافل لابتزازها وعرقلتها عن ممارسة نشاطاتها التجارية وللعلم ان الصحراء الافريقية كانت غنية بطرقها واسواقها التجارية¹.

ونظرا لتزايد اهمية السكك الحديدية في تقدم الاستعمار، فكرت السلطات الاستعمارية في إنشاء مشروع يمتد من البحر المتوسط شمالا الى الصحراء جنوبا، هدفه نقل بعض المواد الاولية الخام وبعض المنتجات الزراعية، وكان المفروض ان يمتد من "وهران الى نيامي بالنيجر" وهو ما تطلب 6 سنوات من العمل لربط المدينتين، وقد تم انفاق اكثر من (9 ملايين فرنك) للنهوض بوتيرة الاشغال بهذا الخط، لكن لم ينجز منه إلا الخمس في الجانب الجزائري، وكان الهدف من انجاز هذا الخط إرسال (الأرز والقطن) من النيجر الى السواحل الجزائرية ومنه الى فرنسا واوربا².

إذا ان الاهمية التي انجزت من اجلها السكك الحديدية في الجزائر، تكمن في نقل المعادن والمنتجات الزراعية، بالإضافة الى التوغل في الصحراء، وهو ما استوجب اعمالا فنية كبيرة مثل (انشاء الجسور، شق الطرق، تعديل المنعرجات، تجديد القاطرات ..).

* معدن يستخدم غالبا في ادوات الزينة، وهو معروف عند العامة بالكحل.

¹ احمد عميراي، السياسة الفرنسية في الصحراء...، المرجع السابق، ص 78، 79.

² عبد الحكيم رواحة، المرجع السابق، ص 80.

كل هذا كانت له نتائج على الاقتصاد الفرنسي، فمثلا اصبح الطريق الرابط بين (الجزائر وهران) يقطع في (6 ساعات)، وقدرت الشحنات المنقولة عبره بـ 350 ألف طن، وهو ما يعادل عشرة شاحنات كبيرة، كما ينقل عبر السكك الحديدية (التمور، لحفاء) الى جانب (الفحم) من الجنوب¹، وبالتالي نستنتج ان الاهمية الحقيقية للطرق تتمثل في ربط مناطق القطر الجزائري ببعضها الشيء الذي سهل عملية نقل المنتجات الزراعية والمعدنية، هذا الى جانب ربط مناطق الانتاج الداخلية بموانئ التصدير في المدن الساحلية . كما سهلت تحرك الجزائريين والمعمرين، بالإضافة الى انها مصدر للثروة، من خلال المبالغ التي كانت تجنيها من الضرائب والرسوم، المفروضة على ناقلات البضائع والاشخاص.

كما اهتم الاحتلال الفرنسي بالنقل البحري واولاه اهتماما بالغا، فعملوا منذ الوهلة الأولى على العناية بأهم الموانئ "كميناء وهران، الجزائر سكيكدة و عنابة " فقد عملوا على اعادة تهيئتها وترميمها من خلال مختلف المشاريع الاستثنائية التي قام بها المهندسون الفرنسيون، وقد كان اهتمامهم بها كأداة سيطرة وتوغل وليس كإنجاز حضري مدني، كما عملت فرنسا على توجيه التجارة الخارجية الجزائرية نحو فرنسا وذلك بهدف دمج الاقتصاد الجزائري الفرنسي².

وإذا عدنا الى خريطة توزيع الطرقات في الجزائر، خلال الاحتلال الفرنسي ليتبين ان فرنسا كانت تسعى الى تحويل المواد الاولية والمنتجات الزراعية الى الوطن الام³. وتمويل مصانعها بما تحتاجه من تلك المواد في حين اهملت الطرق الوعرة الي تربط المناطق النائية واهتمت مقابل ذلك بالمناطق التي تتواجد فيها المواد الاولية الموجهة لتصدير وبهذا تفسر ان التجارة الداخلية بالجزائر كانت مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي حتى الاستقلال⁴.

¹ عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق، ص 79.

² Paul laurent: les ports maritimes, algeriens, paris, 1948, p39.

³ عدة بن واهة، المرجع السابق ص186.

⁴ قراوي نادية، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الثالث:

العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر فترة الاستعمار (1929، 1962)

أولاً: الازمة الاقتصادية العالمية .

ثانياً : الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: الثورة التحريرية.

أولاً: الازمة الاقتصادية العالمية 1929

لقد ضاعفت الازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد الحرب العالمية الاولى 1929 م، من وضعية المسلمين الجزائريين، فقد عانت الجزائر الازمة وعرف اقتصادها الذي كان تابعا على اكثر من صعيد للاقتصاد الفرنسي ازمة جديدة، وتقلصت التجارة بين فرنسا والجزائر، بفعل "تسخير السفن لصالح الجيش، وقلّة وسائل النقل، وبطء تلك المستعملة، وارتفاع اسعار المنتجات الفلاحية، وغرس المنتجات الصناعية"، ولقد سبب انقطاع تلك العلاقات للجزائر نوع من الاختناق¹.

وان فهم نتائج الازمة الكبرى في الجزائر يضطرونا الى معرفة وضعية تراكم راس المال عشية بدء الازمة، الذي كان في حالة غير ثابتة .

فبالنسبة للخمر والحبوب والحمضيات تحسن الانتاج ابتداء من عام 1927 م، بعد سنوات سيئة نتيجة اوضاع المناخ الغير ملائمة، وارتفع الانتاج من 1927 بفضل الظروف المناخية المواتية، لكن رافق ذلك انخفاض شديد في اسعار المواد الاساسية (السكر، البن، الحليب) عام 1929 م².

فمزارعي الكرمة والحبوب الذين استفادوا من القروض للزراعة ولشراء الآلات، وقعوا تحت وطأة الديون المصرفية، وقد اثرت هذه الديون كثيرا، خاصة ان معامل التبادل بين السلع الزراعية والصناعية قد انخفض.

¹ محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919، 1939)، متر محمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2012 ص 24.

² عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 316

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

وهكذا قبل الازمة الاقتصادية العالمية كانت وضعية راس المال بحال مهلهلة، وسبب ذلك تضخم في الانتاج بالنسبة لزراعة الحبوب والكرمة¹، هذه الاخيرة التي انتاجها من 8,402,618 هكتولتر سنة 1927 م الى 12,821,141 هكتولتر سنة 1930م لتصل سنة 1934 مالى 16,631,032 هكتولتر².

وقد نتج هذا الوضع (الافراط في الانتاج) النمو الفوضوي في زراعة الكرمة التي تم توسيع زراعتها ابتداء من سنة 1927 م بالجزائر وجنوب فرنسا في ان واحد³.

كما اثر فائض القمح سنة 1934 م بكميات معتبرة على الاسواق، وتسبب في انخفاض سعره، ولقد جمع المضاربون انتاج الفلاحين باثمان بخسة، وقد عانا الفلاحون الجزائريون من الازمة اكثر من الاوربيين.

وفي سنة 1935 م كانت الصعوبات اكثر، وزاد في تأزمها قلة رؤوس الاموال والتضييقات المصرفية المرتفعة للخصم، والانتاج ما يزال فائضا⁴.

وقد وصلت الازمة اوجها فيما يخص انتاج الحبوب وتجاريتها، وقد ضرب الكساد أيضا بدرجة حادة زراعة الكرمة وتجارة الخمر، ولاقت بالضرورة كل الصناعات المعتمدة على الفلاحة نفس المصير، وقلصت من نشاطاتها، ومن ذلك "صانعو الآلات الفلاحية ومصالحوها صانعو الليف النباتي، مطاحن القمح، صناعات التقطير والنقل بواسطة الحافلات والشاحنات" كما توقفت صناعة البناء نهائيا تقريبا، وتم تسجيل ظاهرة البطالة في معظم المؤسسات التي لم تعد تشتغل بكامل طاقتها⁵.

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 318.

² المرجع نفسه، ص 165.

³ المرجع نفسه، ص 319.

⁴ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 44.

⁵ محفوظ قداش، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

وعموما، فمنذ بدأ الازمة اصبح الاقتصاد الفرنسي في الجزائر يتجه نحو الاعتماد على اسعار الخمور والمناجم، اما باقي القطاعات الانتاجية الاخرى، فحالها كانت متأزمة¹.

ولقد ظهرت معالم الازمة الاقتصادية جليا منذ 1933 م، مع انهيار اسعار الخمور ولكن تاثيرات الازمة بدأت تظهر في القطاع المنجمي منذ 1931 م².

وقد تميزت سنة 1929 م بالكساد الكبير، وهبوط اسعار الاغنام بنسبة 39 %، وبالتالي تراجع الثروة الغنمية من (8,9 مليون راس) قبل 1919 م الى (5,3 راس) سنة 1930 م³

كما ادت الازمة الى هبوط حجم الصادرات، واكثر منه قيمة الصادرات، وهو ما جعل اغلب المؤسسات الجزائرية تقلص من عدد المستخدمين فيها، ففي عام واحد استغنت مناجم الحديد عن 83 % من عمالها، ولكن على الرغم من هذا الهبوط في الانتاج والاستخدام في المناجم، ورغم هبوط اسعار الحبوب كما اوردنا سابقا، فالازمة الاقتصادية لم تكن شديدة الوطأة بشكل عام نتيجة وضع زراعة الكرمة، ففي هذا لقطاع استمر نمو الصادرات بالحجم وبالقيمة نتيجة الوضع العام للعرض والطلب حتى عام 1933 م .

فقد استمرت صادرات الكرمة في التزايد حتى عام 1933 م بحيث مثلت 37 % سنة 1929 م، و 43 % سنة 1930 م، و 65 % سنة 1933 م، ولكن بعد 1933 م انخفضت مبيعات الخمر وتفاقت الازمة سنة 1935 م، فقد هبط سعر الخمر من 190 فرنك للهكتولتر سنة 1933 م الى 98 فرنك للهكتولتر و 80 فرنك سنة 1935 م⁴.

¹ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص 320.

² المرجع نفسه، ص 320.

³ يحي بوعزيز: سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص 70.

⁴ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع نفسه، ص 321، 322.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

كما تراجعت اسعار التين الجاف بنسبة 46 % اسعار القمح بنسبة 52 % والشعير وزيت الزيتون بنسبة ما بين (59، 61 %) ¹

ثالثا: الثورة التحريرية (1954، 1962)

ما إن كادت تندلع ثورة أول نوفمبر حتى إختفت الصناعات التقليدية، و ظهر الاهتمام بالمواد الاولية، و تصديرها مثل الحديد ن و قد كان في مقدمة المعادن التي إهتمت بها الإدارة الفرنسية في هذه المرحلة.

كما إحتل النفط مكانة هامة في الإنتاج حتى سنة 1962 بحيث تطور إنتاجه منذ 1954 من 02% من إجمالي الإنتاج الصناعي إلى (14.5%) سنة 1958 ثم (33.5%) سنة 1960 ، ليصل إلى (48%) عام 1962.

و إلى جانب هذا تطور بشكل مواز للنفط إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية والمعدات الخاصة بالبناء ، و قد حققا معا (النفط ، قطاع البناء 9 60% من الانتاج الصناعي العام. أنظر الملحق رقم (14) ².

كما اهتمت الإدارة الاستعمارية بالتجارة و الطرق و المواصلات بإعتبارها ذات أهمية في الاقتصاد الاستعماري ³.

فقد عرف القطاع الزراعي نمو نسبيا في بعض المنتجات التي كانت تخضع بشكل واسع النطاق للوجود الاستعماري، بالنسبة للكروم نرى أنها بالرغم من تراجع معدل مساحتها المزروعة من 396.000 هكتار فإن الإنتاج وفق المؤشرات التالية :

¹ عبد اللطيف اشنهو ، المرجع السابق، ص 327.

² عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص 428.

³ نادية قراوي، المرجع السابق، ص 35.

الجدول رقم(12):تطور المساحات الزراعية(1954-1962)

السنوات	الإنتاج (هكتولتر)
1954	19.297.00
1956	16.619.000
1957	15.285.000
1958	13.827.000
1959	18.601.000
1960	15.850.000
1961	13.631.000
1962	12.277.000

والملاحظ تذبذب الإنتاج نسبيا خلال فترة الثورة التحريرية .

لكن منذ 1957 شهدت أسعار الخمور إرتفاعا، وتضاعفت الأسعار مقارنة ببداية العام نفسه ، فقد بلغت أوجها سنة 1958 " بحيث تم البيع بسعر متوسط أعلى بـ70% من سعر 1957"¹.

وقد جاء إرتفاع الأسعار هذا ليعوض عن نقص الإنتاج ، كما سجلت صادرات الخمر (التي لا تشكل 90% من الإنتاج) التقدم نفسه في القيمة ، بحيث إرتفعت قيمة صادراته من (56.91 مليار فرنك) أي (48% من الصادرات الزراعية) سنة 1956 إلى 111.87 مليار فرنك (أي 58.57% من إجمالي الصادرات الزراعية سنة 1958 لتصل لأوجها سنة 1962 بـ 115.50 مليار فرنك (أي 70 % من إجمالي الصادرات الزراعية)

¹ عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص ص 423 ، 424.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

كما تطور إنتاج الحبوب خاصة القمح الطري سنة 1954 ليبلغ حوالي (24%) من الإنتاج الإجمالي للحبوب، بحيث بلغ سنة 1954 حوالي (41.288.000 قنطار) ليرتفع سنة 1956 الى (4.446.00 قنطار).

قد بدأ الانتاج في التراجع ابتداء من سنة 1958 (3.157.000 قنطار) ثم (1.531.000) سنة 1961، وهذا يعود للسياسة الإقتصادية الإستعمارية التي ركزت إهتمامها على المحاصيل التجارية خاصة الكرمة و الحمضيات التي تطور انتاجها و تصديرها خلال الثورة التحريرية¹.

بحيث ارتفعت قيمة الصادرات (الحمضيات - الزيتون)² من 7,69 مليار فرنك سنة 1954 إلى 15,47 مليار فرنك سنة 1957 لتقفز سنة 1962 إلى 26.58 مليار فرنك أي (021 % من الصادرات)³.

اما بالنسبة للتجارة الداخلية فقد كانت ضعيفة و اختص الجزائريون بتجارة التجزئة التي كانت مردودها ضعيف مقارنة بتجارة الأوروبيين في المدن الكبرى (عنابة ، قسنطينة هران) ، فمعظم الجزائريين كانت تعاملاتهم في الاسواق الشعبية و الاسبوعية في القرى والمداشر، اين تتم بيع المنتوجات حسب طبيعة المنطقة و ما تفرضه من توفر منتج معين (كالصوف ، اللحوم ، العدس) و غيرها من المنتوجات⁴.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ، ص ص 225، 226.

² نادية قراوي، المرجع السابق، ص 35.

³ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه ، ص ص 225، 226.

⁴ نادية قراوي، المرجع نفسه، ص 35.

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

فقد بلغ معدل مدخول الفلاح سنة 1954 حوالي 22.000 فرنك بينما معدل مدخول الفلاح الاوروبي 870.000 فرنك ، و هذا ما جعل الأغلبية الساحقة تعيش في فقر و بطالة وأدى الوضع بأهل الريف إلى مغادرة قراهم في حركة هجرة نحو المدن أو فرنسا¹.

ثانيا: الحرب العالمية الثانية : 1939-1945

كانت الحرب العالمية الثانية فترة تراجع كبير على صعيد القطاعات المسيطرة في عملية تراكم رأس المال² وكان لظروف الحرب نتائج كارثية ، إضافة إلى مرض (التيفوس) وأصبحت المواد الأولية مقيدة ومقننة بدقة ، وما هو متوفر من إنتاج أرسل إلى الحرب فأفرغت مخازن البلاد وانتشرت السوق السوداء³ وتراجع الإنتاج خاصة على صعيد الكرم والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج بالحجم إثناء وبعد الحرب العالمية الثانية

- الجدول رقم (13) : تطور الإنتاج بالحجم (1939-1945)

- الإنتاج	- 1939	- ادني نقطة إثناء الحرب	- 1950
- الحديد (طن)	- 2.940.000	- 184.000	- 2.570.000
- الفوسفات (طن)	- 530.000	- 77.000	- 685.000
- القمح (قنطار)	- 12.100.000	- 2.450.000	- 10.600.000
- الشعير (قنطار)	- 10.600.000	- 1.140.000	- 8.040.000
- الخمر (هكتولتر)	- 17.900.000	- 66.000.000	- 14.200.000
- غنم (رأس)	- 6.400.000	- 2.800.000	- 4.500.000

والملاحظ من خلال الجدول التراجع الواضح في الإنتاج بمختلف القطاعات إثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب تجنيد عدد كبير من الفلاحين في الحرب، بالإضافة إلى

¹ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 59.

² عبد اللطيف بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 339

³ ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986، ص184

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

فقدان الأراضي الباقية للأهالي لعمالها¹، ولقد طال هذا الركود أيضا قيمة وحجم الصادرات والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (14) : قيمة الصادرات بملايين الفرنكات (1939-1952)

1952	1949	1938	11
1929	1472	2676	الخمور
355	301	317	الحديد
512	390	140	الحمضيات
130	137	118	التبغ
52	62	67	الفلين
37	84	75	الحلفاء
146	58	79	الحلفاء
131	94	103	الخضار البطاطا

يبين الجدول التراجع الواضح في قيمة الصادرات عشية الحرب العالمية الثانية ، ليزداد الأمر سوءا بعد الحرب بأربع سنوات ثم تطور نسبي لقيمة الصادرات خلال 1952².

بحيث حصل انهيار واضح طرا على الصادرات والواردات إثناء الحرب ، إذ بلغ حجم الصادرات سنة (1939) حوالي 100 مليون قنطار لتتراجع سنة (1943) الى 25 مليون ثم الى 41 مليون طن سنة 1945.

إما بالنسبة للواردات فحصل نفس الأمر ، بحيث بلغت حجمها سنة (1939) 100 الف طن لتتراجع سنة 1943 إلى 46 ألف طن فهذا الانهيار الذي أصاب الواردات

¹ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (1830-1954)، تر محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر 2008 ، ص337

² عبد اللطيف بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص340

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

من مصنعة، أو خام، أدى إلى نقص شديد في المواد الضرورية الداخلة في الإنتاج، وهو ما يدل عليه الجدول التالي¹.

الجدول رقم (15) : تطور واردات بعض المنتجات (بالقنطار)

المنتجات	1939	1942	1943	1946
الاسمنت	1.864.000	482.000	47.000	165.000
الفحم الحجري	5.916.000	5.326.000	7.312.500	7.387.000
الزيوت المعدنية	1.593.000	87.000	1.221.000	1.800.000
السماذ	477.500	46.400	1000	74.000
قطع الغيار	11.000	2000	100	24.000

ويعود هذا الانهيار لعدة أسباب يمكن تلخيصها في مرحلتين أساسيتين

المرحلة الأولى (1939-1942) :

بسبب قطع الاتصال بين الجزائر وبريطانيا (زبونها الثاني) تدنت في هذه المرحلة صادرات (فلترات الحديد، الحلفاء، النبيذ، الذي تراجع بنسبة 50 بالمائة عما كان عليه سنة 1939.

- نقص إنتاج الحبوب ازداد بسبب مصادرة أراضي سنة 1940
- إما مصادرة وسائل النقل ونقص الفحم والبتروال والكهرباء، فستعرقل السير الطبيعي للإنتاج

المرحلة الثانية (1943-1945) :

¹ عبد اللطيف اشنهو، المرجع السابق، ص ص 340,341

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

فقد انقطعت كافة الاتصالات مع فرنسا نفسها بسبب وقوع هذه الأخيرة تحت الغزو الألماني .

يضاف إلى هذا التدهور في الصادرات ، تدن شديد في عمليات التموين خاصة على صعيد الأدوات الزراعية والسماذ ومعدات النقل والمنتجات الغذائية¹.

ورغم إن محاصيل (1939) كانت ممتازة (24مليون قنطار) فإنها كانت غير كافية للسنوات اللاحقة ، ويمكن القول إنها كارثية

وفي سنة (1945) تراجعت جدا (5مليون قنطار) مما سبب تقنين توزيع الخبز وبرزت المجاعة في بعض الدوائر

كما تم تقنين مواد أخرى مثل (السكر - الزيت -القهوة) وقد تضررت الشرائح الفقيرة (الفلاحون ، العمال البطالون) من -غلاء المعيشة والسوق السوداء - وقد انجر عن نقص اليد العاملة توقف العديد من مشاريع تهيئة المساحات القابلة للري ، كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات (السكك الحديدية ، قطع الغيار والسماذ)².

والجدول التالي يوضح التحولات التي طرأت على بعض أسعار المنتجات الأساسية للغذاء

الجدول رقم (16) : التحولات الطارئة على بعض الأسعار (1939-1945)

السلع	1939	1942	1944	1945
الخبز	3.10	3.70	8.15	8.88
الزيت	6	17	30	36.25
اللحوم	15.30	23.60	71.50	98.15
البن	15.75	22.40	43.30	31.30
السكر	5.60	8.20	10.25	10.90

(الوحدة : فرنك)

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق ، ص 341

² محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ...، المرجع السابق ، ص 337

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر خلال (1929، 1962)

والواقع إن الأسعار المذكورة في الجدول هي أسعار محددة رسمياً، إلا إن ندرة المنتجات أدت إلى نمو وتنظيم السوق السوداء ، وهكذا قفز قنطار القمح من سعره المحدد ب700 و800 فرنك الى سعر قدر بـ 200 و300 فرنك وعلى اثر ذلك اصبحت اوضاع العمال المعيشية مرهونة بتطور اجورهم¹.

¹ عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 344,345

الفصل الرابع :

إنعكاسات الوضع التجاري على الجزائر والاستعمار

• أولاً: انعكاسات الواقع التجاري على الجزائر.

1- على الجزائريين.

2- على الاقتصاد الجزائري.

• ثانياً: انعكاسات النشاط التجاري على الاستعمار.

1 - على المعمرين.

2 - على الاقتصاد الفرنسي.

أولاً- انعكاسات الواقع التجاري على الجزائر

1- على الجزائريين:

لقد كان للسياسة الاستعمارية في الجزائر انعكاسات سلبية، اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد المعاشي للأهالي¹، وقد تسبب سيطرة المستوطنين الاوروبيين على البلاد وخيراتها في اضعاف اصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفاقة المدقعة بينهم، وادلى ذلك الى انهيار الحرف والصناعات المحلية، وتحول اصحابها الى عمال بسطاء وعاطلين.

وبسبب كل ذلك تعقدت حياة اكثر من 7 ملايين جزائري اصبحوا في طبقة الكادحين².

ومن مظاهر هذا التدهور نذكر:

1-1- الفقر والبطالة :

ان القوانين التي فرضتها فرنسا في اطار عمليات مصادرة الاراضي، ادت الى انخفاض الملكية الزراعية للجزائريين³، ولقد كانت الزراعة من اكثر الانشطة الاقتصادية استقطابا لشرائح المجتمع من بقية الانشطة الاقتصادية الاخرى، وحسب الاحصائيات فان الزراعة كانت تؤمن حياة حوالي 95 % من الجزائريين⁴.

ولأهمية هذا النشاط فقد كان عرضة لسلسلة طويلة من القوانين والمراسيم والاجراءات القمعية والجزرية من قبل الادارة الاستعمارية⁵ ولقد كان الهدف من وراء هذه السياسة هو تفجير الجزائريين واجبارهم على الهجرة وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد، والحصول على املاك للاربيين الوافدين الى الجزائر قصد الاستيطان والاستعمار⁶.

¹ Mahfoud Kaddache: L' Algerie des Algeriens, histoire de L'Algerie (1830 ,1954), edution roucher, p 146

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، مرجع السابق، ص ص 66، 67 .

³ Mahfoud Kaddache :op cit ,p 146

⁴ الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954، 1958)، المرجع سابق، ص 41.

⁵ الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 42.

⁶ ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع سابق، ج1، ص 78.

فقد كان الاوربيون سنة 1954 م يملكون 22037 ضيعة مساحتها 2,726,000 هكتار ومنتوجاتها تمثل 66 % من جملة الانتاج الفلاحي، وكانت مداخيلهم تبلغ 93 مليار فرنك وقد عملت الفلاحة الاوربية من اجل السوق (من 3 الى 4%) فقط للاستهلاك المحلي. اما الجزائريين فكانوا يستغلون 603,732 ضيعة و 20,000 منها مستغلة حسابا لأساليب الراسمالية، و 70 % منها لا تفي بحاجة مستغليها. وفي سنة 1954 م بلغ دخل الفلاح الجزائري 17,691 فرنك مقابل اكثر من 800,000 فرنك للمعمر¹. واصبح سكان الريف من الجزائريين - وهم الاغلبية - يحيون حياة ضنكاء مكتفين بالخبز والماء والثياب الرثة في غالب الاحيان².

لذا يمكن القول ان ثلثي الفلاحين الجزائريين كانوا عاجزين على ضمان قوت اسرهم وعلى اعتبار ان هناك 69,5 % من مجموع الفلاحين يملكون اقل من 10 هكتار، بل الادارة الفرنسية نفسها اعترفت بوجود (نصف مليون) اسرة لا يملكون اراضي اصلا، ولنا ان نتصور بعد ذلك حالة البؤس التي يمكن ان تؤول اليها هذه العائلات بعد حرمانها من مورد رزقها الاساسي³.

ونتيجة لعمليات المصادرة لم يبقى في ايدي الاهالي الا بعض الاراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة والنواحي الصحراوية النائية، وهذا ما نتج عنه تراجع الانتاج الزراعي للأهالي وانخفضت نسبة الانتاج الرئيسي للأهالي وهو القمح من 80 % عام 1860م الى 44% عام 1938 م. كما ادت الى هبوط حاد في الماشية، بسبب مصادرة اراضي الرعي

¹ محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 89

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر..، المرجع السابق، ص 41

³ صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830، 1930)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 262

واضطر الاهالي الى التخلي على هذا النشاط الفلاحي، كما توقفت هجرات الماشية الموسمية من الجنوب الى الشمال¹.

بالإضافة الى ذلك فقد كانت تتالف (اربع اخماس) ملكيات الاهالي من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة، ولا يستعمل اصحابها تقنيات حديثة (الاسمدة، الالات)، ولا يحصلون على قروض زراعية، ويعتمدون على الوسائل التقليدية البسيطة في الانتاج (الحيوانات، عضلات الانسان، المحراث الخشبي)، ويظطرون الى اراحة اراضيهم عامين كاملين لتوفير المراعي والعلف لحيواناتهم².

والادهى من ذلك انهم وجدوا انفسهم ملزمين بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الدولة، تعود فائدتها في النهاية للمعمرين، وعليه حدث تراكم للثروة في الجانب الاستعماري، يقابله تراجع الانتاج والثروة في جانب الاهالي الفلاحين³.

ولما كانت عملية جباية الضرائب تتم عادة في موسم جني المحصول، فقد ادى ذلك الى زيادة كمية القمح المعروض للبيع، وبالتالي انخفاض اسعاره، وهكذا يجد الفلاح نفسه مضطرا الى بيع جزء هام من قمحه باسعار منخفضة، لتسديد ضرائبه⁴، ففي عام (1905، 1914) بلغ انتاج الحبوب في قطاع الاهالي (6قنطار) للهكتار الواحد، لينخفض بين عامي (1945، 1954) الى (4,65 ق)، ولا يزيد دخلهم على (22,000 فرنك)⁵. وهو ما ادى الى زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، هذه الاخيرة التي كانت تلعب دورا هاما في انقاذ الجزائريين من الهلاك اثناء المواسم الفلاحية الصعبة، وكانت تشكل احتياطي استراتيجية، ويعود سبب زوالها ايضا الى تصدير القمح الجزائري الى فرنسا على نطاق واسع.

¹ عبد الحكيم رواحنه، المرجع السابق، ص 148.

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص ص 70، 71.

³ عدي الهواري : المرجع السابق، ص 70.

⁴ مغنية الازرق:نشوء الطبقات في الجزائر، تر عيسى حنفي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 59.

⁵ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع نفسه، ص 71.

كما ان حاجة الجزائريين الى النقد دفعتهم الى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة بل ان منهم من اضطر الى بيع محاصيله قبل حصادها واصوافه قبل جزها¹.

اما بالنسبة للصناعة الاهلية فقد كان من الصعب العثور على ذكر الحرفيين الاهالي ضمن الاحصائيات المهنية الجزائرية.

كما يجهل ايضا تفاصيل مختلف المهن حتى وان ورد سرد رسمي لمنتجي "مواد خاصة بالاهالي" في (النسيج وصناعة البابونج والطرز والجلود والدباغة وتفصيل والملابس وصناعة السروج والاحذية والبراميل والفخار....)، لكن الامر المثير في هذه القائمة غياب صناع الخشب والحجر والحديد، والحقيقة ان مهن النقش والنحت على الخشب والحجر او الجبس، كما انقرضت الفسيفساء تماما في الجزائر.

اما بخصوص الحدادين وصناع المناجل فقد صارو في عالم الذكريات، وتجسد مدينة قسنطينة بحق ما اصاب الصناعة التقليدية من انتكاس حيث لم يعد في المدينة فيسوى ورشة واحدة للنسيج و17 ورشة للدباغة.

ويمكن القول بخصوص صناع الغرابيل والرفوف ان لم يعد لهم وجود، او تركوها لليهود الذين استحوذوا على فنونهم، كما اندثرت صناعة الاحذية. وللاهلالي. قد كانت كل هذه الحرف تدر ارباحا متواضعة على الاهالي².

كل هذا جعل الحرفيين يصنفون ضمن فئة الفقراء في المجتمع الاهلي، ومع نفس المرتبة مع الفلاحين والخماسين³. كل هذا ادى الى الحد من النشاط التجاري الكثيف الذي كان يترافق مع هذه النشاطات الاقتصادية.

¹ مغنية الازرق، المرجع السابق، ص 59.

² شارل روبيير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، المرجع السابق، ص 395.

³ شارل روبيير اجيرون، المرجع نفسه، ص 395.

فمنذ بداية الاحتلال حتى 1954 م بقي السكان الجزائريين بنسبة 78 % يتعاملون مع الارض كمصدر اساسي لرزقهم، واذا ما قارناها بالتي بحوزة الاوربيين، للاحظنا ان الاراضي التي بايدي الجزائريين في تراجع دائم، بفعل القوانين العقارية التي تراعي مصلحة المستوطنين.¹

وهذا ما يشهد عليه كتاب الاستاذ الفرنسي " شفاليه" حيث ورد في احدى صفحاته ما يلي: "ان الدراسات التي اجريت بطلب من الحاكم العام بالجزائر عام 1947م على مناطق سكان المحليين اسفرت ان ثلاث أرباع سكان هذه المناطق لا يعرفون مطلقا طعم اللحم، والبيض، و الحليب وحين يضطرون لتجديد قواهم يستهلكون كميات ضخمة من هايدرات الكربون في شكل مختلف انواع الطحين".²

وفيما يخص نسب البطالة في أوساط الشعب الجزائري، نردف في الجدول رقم: (17) الذي يبين توزيع السكان الجزائريين و المعمرين الأوربيين، عبر القطاعات الاقتصادية الحيوية :

الجزائريون		الاوروبيون		القطاعات الاقتصادية
النسبة المئوية %	عدد العمال	النسبة المئوية %	عدد العمال	
87,8	—	14,4	48059	القطاع الزراعي
4,2	132000	28,6	94000	القطاع الصناعي
8	252000	57	18900	القطاع التجاري

¹ عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 322.

² - عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 381

وما تبقى من الجزائريين، وعددهم 6000000 نسمة، هم في الحقيقة بطالون ولا ينتمون الى أي قطاع اقتصادي من القطاعات المذكورة وهذا الرقم يعبر بصدق عن الواقع المر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري¹.

1-2- الهجرة:

1-2-1- الهجرة الداخلية:

لقد ادت مصادرة الاراضي الفلاحية، الى الهجرة الجماعية لسكان الارياف نحو المدن ابتداءا من مطلع القرن العشرين 20.

ولقد وردت بعض الاحصائيات عام (1950) تقسيما ونسبا مئوية للمجتمع الاهلي الريفي على الشكل التالي :

- عدد الفلاحين المالكين (19,5%)

- عدد الفلاحين الخماسة (9- 10%)

- عدد الرعاة (12%)

- العمال الزراعيين الدائمين وغير الدائمين (22%)

- عدد العاطلين عن العمل عام (1954) حوالي مليون شخص.

ولقد كان هذا (مصادرة الاراضي) احد اسباب الهجرة الجماعية من الهضاب العليا القاحلة والجبال الى المدن العمرانية الكبيرة².

بالاضافة الى تندي اسعار الحبوب والاعنام، وارتفاع ضغط الاعباء الضريبية، وعدم الاستفادة من القروض³.

¹ قريشي محمد: الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى {1945، 1954}، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، {د ص}.

² عده بن داهة، المرجع السابق، ص 235 .

³ عبد اللطيف اشنهو، المرجع السابق، ص 310.

وعلى صعيد الأرقام نلاحظ أن عدد سكان المدن المسلمين قد ازداد ما بين 1936 و1948 من 722,000 نسمة إلى 1,129,000 نسمة و قد كان التدني الكبير في أجور العمال اليفين (بالمقارنة مع أسعار المنتجات) دورا مهما في تغذية الهجرة الداخلية. بحيث بلغ عدد الحد الأدنى لأجور العمال الزراعين سنة 1942 حوالي 12 فرنك و 20 فرنك سنة 1944 ليرتفع سنة 1945 إلى 50 فرنك، لكن كان ارتفاع الأجور كتوازيا مع ارتفاع أسعار المنتجات الضرورية للمعيشة مثل :

- الخبز : بلغ سعره سنة 1939 "3,10"فرنك، ليرتفع إلى "8,15"فرنك سنة 1944 ثم إلى "8.88"فرنك سنة 1945 م .

- الزيت : بلغ سعره سنة 1939 حوالي 6 فرنك ليرتفع سنة 1944 إلى 30 فرنك ثم إلى 36,25 فرنك سنة 1945¹

و قد أصبحت هذه الفئة (المهاجرين) مثل نصف سكان المدن، و تعيش في مستوى منخفض جدا، و أغلب أفرادها عاطلون لا يعملون، إلا أعمالا مؤقتة مثل "مسح الأحذية الحماله، مسح البيوت، بيع الصحف، العمل اليدوي، البناء، الزراعة، الشغال العامة ."

ويشكل التجار والبائعون الصغار والحرفيون نسبة 30% من هذه الطبقة في القرى المجاورة للمدن التي يسكنها المستعمرون الأوروبيون.²، وبسبب ذلك تعقدت حياة 7 ملايين جزائري كادحين، تنحصر مواردهم في الأراضي لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، وأخطر العمال المزارعون إلى الهجرة بنسب جماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في أحياء قذرة بنوها بأنفسهم من القصدير و الخرق البالية و البوص*، و قطع الأخشاب وعلب الأطعمة الفارغة .

¹ عبد اللطيف اشنهو، المرجع السابق، ص ص 344، 345

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص ص 67، 68

و لقد عرفت الجزائر نوعين من الهجرة، وقد تم التطرق من النوع الأول "الهجرة الداخلية" فأما النوع الثاني فهو كالتالي:

1-2-2- الهجرة الخارجية:

لقد كانت توجهات الجزائريين منذ 1832 م وحتى طيلة القرن العشرين، نحو بلاد الشام وتونس¹ اللتان كانتا أكثر البلدان اجتذابا للمهاجرين الجزائريين .

وقد كان النزوح الكبير من مناطق (سطيف، برج بوعرييج) الى سوريا بعد بيع ممتلكاتهم وهذا ما يدل على ياسهم من العيش بسلام في أراضيهم وديارهم، فقرروا الفرار بأنفسهم من ظلم وحكم العدو¹.

والى جانب الهجرة نحو بلاد الشام وتونس، فهناك هجرة الى فرنسا واوربا، بلغت أقصاها سنة 1954 حيث هاجر (300 الف شخص) وذلك بمعدل (شخص من كل 7 اشخاص) ذكور بالغين²

فقد ضاقت بهم السبل بسبب (البطالة، العمل الموسمي، الخماسة ..)، فضلا عن التدهور الفادح في أسعار (الحبوب، الماشية)، ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش .

بالإضافة الى الأسباب الطبيعية مثل (الجفاف) الذي حرم القطيع من العلف والكلأ. وقد كان اغلب طالبي السفر الى الخارج رددوا ان الأسباب التي دفعتهم الى ذلك تعود إلى قائمة طويلة من الشكاوي، ومن ذلك نذكر (المبالغة في فرض الضرائب المرهقة، و مصادرة الأراضي ...) هذه الظروف و غيرها دفعت الكادحين إلى الهجرة نحو فرنسا بأعداد ضخمة بلغت نصف (مليون شخص)³.

¹ إبراهيم مهيد: مقاومة الجزائريين بالهجرة الى الديار الإسلامية عمالة وهران نموذجا، مجلة عصور، العدد 4، 5 ديسمبر

2003، ص 145

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 73

³ شارل روبيير آجرون وآخرون: الجزائريون المسلمون ...، المرجع السابق، ص 325.

2- على الاقتصاد الجزائري:

لقد كانت فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية، فالجزائريون على كثرتهم لا وجود لهم في الحركة التجارية، إذ كانت تصدر خيراتهم ومنتجاتهم لتبييعها لمصانعها ثم ترجع لتبييعها في الجزائر مصنعة بأرباح طائلة¹

كما عهدت فرنسا من وراء هذه السياسة، إلى إعدام الحركة الصناعية في الجزائر لتجعل هذه الأخيرة مطمورة للمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا في حركتها التصنيعية .

فكانت سياسة الاستعمار، أخذ المواد الأولية خام من الجزائر بكل بساطة وبأزهد الأثمان ثم تصنييعها في فرنسا وبيعها في الجزائر بأثمان باهضة وبالتالي أصبحت الجزائر سوقا استهلاكية للمنتجات الفرنسية² .

كما جعل الاستعمار الفرنسي الأرض الجزائرية متجهة للمحاصيل التجارية مثل (الكروم، القطن، التبغ الحبوب)، ومرتبطة بالأسواق الفرنسية و الخارجية على حساب الاستهلاك المحلي، مما جعل الزراعة مرتبطة باحتياجات السوق الفرنسية و العالمية، و أصبحت الزراعة الجزائرية خاضعة لخدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية، و أضحت عاجزة عن ضمان أبسط شروط العيش لأعداد الفلاحين، مما أدى إلى تدهور الأوضاع في الريف الجزائري، و بالتالي اشتداد ظاهرة النزوح الريفي التي اتخذت طابعا ملحوظا منذ 1930 .

ومن الأنشطة التي لم تكن متاحة للجزائريين (التجارة، الصناعة) فقد كانت محتكرة في اليد العنصر الأوروبي³ .

¹ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، المرجع السابق، ص 124

² المرجع نفسه، ص 126

³ بلقاسم ميسوم، المرجع السابق، ص 44

وقد كانت لسياسة فرنسا التجارية في الجزائر انعكاسات أثرت على القطاع الاقتصادي المحلي وعلى المجتمع الجزائري، و يتضح ذلك من خلال :

- انخفاض الملكية الزراعية للجزائريين بسبب القوانين التي فرضتها السلطات الاستعمارية¹
 - كان المعمرون يمارسون نسبة فائدة من (20 إلى 50 %) ويطلبون الأراضي ضمان مع بقاءها بأيدي أصحابها لكنها غالبا تصادر لاحقا، وهذا ما أدى القبائل للقيام بانتفاضات ضد هذه السياسة².

- كما أن بقاء السيطرة الاستعمارية لم تسمح بنشوء صناعة حقيقية³.

أما التعامل التجاري فقد أدى إلى تحكم السلطة الاستعمارية في التجارة الداخلية، من خلال السيطرة على الأسواق و الأسعار المنتوجات، وهو ما أدى إلى جعل الفلاح الجزائري يبيع محصوله من القمح إلى المعمر مقابل مبلغ من النقود لا يعادل قيمة المحصول الحقيقية ، حيث كان يبيعه بثمن زهيد و يشتريه مرة أخرى بضعف الثمن⁴ .

إضافة إلى مساهمة الجزائريين في الصادرات الفرنسية بنسبة معتبرة بفضل منتوجاتهم الزراعية والحيوانية⁵.

كما يساهم هذا القطاع " التجارة " في تنشيط الحياة الاقتصادية للمستعمر، من خلال مشاركته في الصادرات من جهة و تقديمه للأيدي العاملة الرخيصة من جهة أخرى، كما يساهم

Mahfoud kaddache :L'algerie des algeriens histoire de L'algerie(1830.1954),edution P 146

²ibid,p249

³ عبد القادر جغول:تاريخ الجزائر الحديث،تر فيصل عباس،ط1،دار الحديث ،لبنان، 1981، ص129.

⁴ عدي الهواري، المرجع السابق،ص71.

⁵ عبد الرحمان رزاق، المرجع السابق، ص 26.

في بـ45% من مجموع دخل الضرائب في الجزائر، و رغم هذه المساهمة فلم يكن لها أي مقابل، فلا السلطة الاستعمارية و لا المعمرين حاولوا مساعدة الجزائريين¹.

كل هذه الظروف أدت إلى تدهور القطاع التجاري، من خلال سلب الأراضي احتكار السوق ومنافسة المعمرين له، مما جعل الجزائريين يعيشون في معاناة وفقير دائم .

ونجد وضع التجارة الداخلية في فترة الثورة التحريرية (1954، 1962) أنها كانت تعاني من ضغط الإدارة الفرنسية التي كانت تسعى إلى عرقلة الطرق التجارية لمنع تدعيم الثورة في تلك الفترة².

ولقد تأثرت التجارة بالتغيرات التي أصدرتها السلطة الفرنسية، وذلك بخصوص تشديد المراقبة وتفتيش وانشاء أبراج مراقبة عسكرية³، والتعقيدات الجمركية ومراقبة الأنشطة التجارية، مما خلف أثرا سلبيا تمل في ارتفاع الأسعار⁴.

¹ بسام العسلي: المجاهدون الجزائريون ، ط2، دار النفائس، لبنان، 1986، ص 124

² سليمة خالدي وأخرون: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في وادي سوف أثناء الثورة التحريرية (1954، 1962)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2016، 2017، ص60.

³ اسماعيل الغريب: الصحراء الكبرى وسوقها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 208.

⁴ رضوان شافو: جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الاستعمارية والوثائق الارشيفية، (د، ط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص21.

ثانيا: انعكاسات النشاط التجاري على الاستعمار.

1- على المعمرين:

لقد تسبب سيطرة المستوطنين الاوربيين على البلاد وخيراتها فب اضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، وانتشار الفقر المدقع بينهم ، وادى ذلك انهيار الحرف والصناعات المحلية ، وتحويل أصحابها الى عمال بسطاء وعاطلين مزمين خاصة بعد ان انتشرت الوسائل التقنية الحديثة، وتسرع المعمرين في استعمالها¹.

ولقد خلق الاستعمار الفرنسي بالجزائر طائفة المعمرين والكولون . الذين يحولون دون تطور الشعب الجزائري.

فقد بلغ عددهم (المعمرين) في الخمسينات من القرن 20م نحو المليون مستوطن، يكونون مجتمعها بمختلف طبقاته داخل المجتمع الجزائري، اغلبته من الإقطاعيين والبرجوازية الكبيرة، من كبار الملاك. الزراعيين الى الراسماليين، وكبار التجار وأصحاب المصانع والشركات التي ربطت مصالحها بالاستعمار الفرنسي، وفي ايدي هؤلاء المعمرين يتركز النشاط الاقتصادي ففي الجزائر وتعمل السلطات الاستعمارية

على حمايتهم بقوانينها الجائزة ، ولم يتركوا لبعض الجزائريين الا التجار الصغيرة التافهة المتمثلة في حوانيت صغيرة لبيع سلع الاستهلاك المحلي، بينما حولت الرأسمالية، الفرنسية الشعب الجزائري خلال 130 سنة من الاحتلال الى طبقة كادحة محرومة من ادنى حقوقها².

وبعد ظهور الملكيات الزراعية الكبرى للأوربيين ، اخذ المستوطنون ينزحون من الأرياف الى المدن للاستقرار بها وبلغ عددهم سنة 1931م حوالي (673000) نسمة سنة 1931م.

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق ص66.

² عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ...، المرجع السابق، ص382.

و(772000) نسمة ، سنة 1954م¹. وكان معدل ازديادهم 1% تقريبا، ويتوزعون من الناحية

الاقتصادية على الفئات التالية:

- 14.4% ينتمون لقطاع الزراعة.

- 28.6% الى قطاع الصناعة.

- 57% الى قطاع التجارة والخدمات².

- ورغم ان المزارعين الاوربيين المزاولين للزراعة كانوا اقل من 15% من مجموعهم العام،

الا انهم يجنون 55% من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني، و66% من الإنتاج النباتي وحده.

ويمثل راس مال املاكهم في الأرياف (600 مليار فرنك) ويقدر دخلهم ، لسنوات الصافي بمبلغ

(93 مليار فرنك)³.

فالمعمر "بورجو" (ملك العنب) وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مدينة الجزائر. يملك

(.....هكتار) من الأراضي الزراعية، وبساتين ضخمة تنتج (4 مليون لتر من الخمر). ويملك

أسهما في (18 شركة) منها.

- شركة جان دارم التي يملك فيها حوالي (1200 هكتار).

- الشركة الزراعية لأفريقيا الشمالية.

- معامل الجزائر للتقشير، ومطاحن الشلف ، ومناجم فوسفات ،قسنطينة ،ومصانع التبغ...

بالإضافة الى النائب جورج بلا شيت (ملك الحلفاء) إقليم الهضاب العليا شمالي مديينة الجلفة،

مقابل (15 سنتيما عن كل طن من الحلفة).

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...المرجع السابق، ص62.

² المرجع نفسه، ص60.

³ المرجع نفسه، ص63.

اما "لوران سكيافينو" عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ،فكان يحتكر عمليات التجارة النقل البحري وله اسهم في 7 شركات هامة لاستغلال مناجم الفوسفات والنقل التجاري، والمصاريف التجارية والصناعية

- وعن طريق المؤسسات والشركات نمت رؤوس أموال المعمرين، حتى ان 24 شركة في الجزائر اعترفت بارتفاع أرباحها من 468 مليون عام 1947م الى 7155 مليون فرنك عام 1954م¹.

- وفي الواقع فان الدولة الاستعمارية الفرنسية. اقامت الية حكومية في الجزائر منذ 1909م لتمويل الاقتصاد الاستعماري على اجل طويل ، بواسطة "صندوق الاعتماد". الذي تستفيد منه التعاونيات الفلاحية، من قروض مداها 25 سنة لفائدة تقدر ب2% . هذا فضلا عن القروض الفردية الممنوحة الكولون لتحسين ممتلكاتهم الريفية.

- وفي سنة 1923م انشاء صندوق مؤونات الاعتماد الزراعي بمجموع أموال موضوع تحت تصرف الزراعة. كما انشاء صندوق عقارية للتسليق على الاجل الطويل². وبهذه الطريقة وجد المعمرون الاوربيون كل التنظيمات ذات طابع الفلاحي ، وكل الأجهزة والهياكل الفلاحية محمية في نفس المنى (دار الكولون. دار الفلاحة).

مما سمح لهم وسهل عليهم مناقشة مصالحهم وطرح انشغالاتهم ومكنهم أيضا من معالجة قضايا (تسويق الإنتاج الفلاحي).

وإمكانية الحصول على كل ما هو ضروري لممتلكاتهم الفلاحية³.

- وبفضل كل هذه التسهيلات والقروض بأنواعها استطاع المعمرون ليس فقط تمويل الاستثمار والتجهيز. ولكن أيضا الدخول في ملكية الأرض.

¹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص66.

² عدة بن واهة، المرجع السابق، ص 297,298.

³ المرجع نفسه، ص298.

2- على الاقتصاد الفرنسي :

لما اكمل الاستعمار الفرنسي من سلب أراضي الجزائرية في الأرياف تحولت خيراتها الباطنية، فأستغل واحتكر ثرواته الباطنية وسيطر على تجارتها الخارجية، فأصبحت الجزائر مثلما كانت عليه في عهد الرومان مخزنا (فلاحيا ومعدنيا) لخدمة فرنسا الام دون إعتبار لضروريات الاستهلاك المحلي .

فجعلت من الشعب الجزائري فريسة للإستغلال المنظم لموارده وقواه لصالح الاقطاع الفرنسي المحلي والاحتكار الباريسي والحقيقة ان الشعب الجزائري لم يستفد من يوم أن وضع الفرنسيون أقدامهم على ارض الوطن من خيرات بلادهم، ماعدى الاقلية القليلة جدا التي كانت تخدم فرنسا بإخلاص ووفاء في الأرياف والمدن ضد مصلحة شعبهم وبلادهم .

ففي الميدان الفلاحي قضت فرنسا على معظم المزروعات التي كانت تبتاعها الجزائر قبل الاحتلال، فبعد أ، كانت الجزائر تصدر القمح أصبحت تستورده.

كما حاولت فرنسا في البداية تجربة العديد من المنتجات الاستوائية مثل القهوة، قصب السكر، الشاي، لكنها لم تأدي الى نتائج مرضية.

فحولها الى زراعة الكروم المنتجة العنب(الخمور)، ولما عرف هذا المنتج نجاحا كبيرا ركزوا جهودهم لزراعته وتوسيعه، على حساب زراعة القمح وانواع الحبوب، فخصصوا له احسن الاراضي 20.000 هكتار عام 1878 الى 155.000 هكتار سنة 1914 لتصبح سنة 1935 40.000 هكتار واصبحت منتوجاتها تمثل 40 % من صادرات الجزائر¹.

أما من الناحية التجارية فقد سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الاهلية، لذلك احتكرت النقل البحري والبري ونتيجة لذلك اخذت البضائع الفرنسية تغمر اسواق الجزائر بشكل واسع².

¹ عمار عمور، الجزائر بوابة التاريخ ...، المرجع السابق، ص382.

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 63.

فيرى سارتر: أن فرنسا لم تنوي بيع منتجاتها الصناعية للجزائريين، لإنهم لا يملكون القدرة الشرائية بسبب تدهور اوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية، لذلك عمدة على خلق قدرة شرائية عن طريق تشجيع الاستيطان، فالدولة الفرنسية تمنح الارض للمستوطنين لتكّون لهم قدرة شرائية، تمكنهم من الاقبال على شراء منتجاتها الصناعية، في حين يزود المستوطنون السوق الفرنسية بمحاصيل الارض المسلوقة¹

وكنتيجة لذلك إحتكرت فرنسا التجارة الخارجية، وسيطر على النقل البحري وحده (11 شركة فرنسية)، وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في الإقتصاد الفرنسي، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية سنة 1954.

أما سنة 1955 فقد إرتفعت واردات الجزائر من فرنسا إلى (76 %) من "المواد الغذائية الأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود"، وإرتفعت صادراتها إلى (78 %) من "المواد المعدنية والمنتجات الزراعية"².

أما في المجال الصناعي فقد لجأت السلطات الفرنسية إلى إستخراج المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب المولنئ بإتجاه فرنسا، وأهمها الفوسفات الذي إرتفع إنتاجه بسرعة كبيرة من 371.000 طن سنة 1913 إلى 850.000 سنة 1939، لتبلغ العائدات المالية لفرنسا في هذه المادة سنة 1930 حوالي (65 مليون فرنك)³.

¹ جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، تر عبده مطر، ط2، دار الادب بيروت، 1958، ص 118.

² يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري...، المرجع السابق، ص 64.

³ عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 206.

أما فيما يخص الحديد فقد إرتفع إنتاجه ما بين (1913- 1929) بحيث وصل إلى 2.141.000 طن سنة 1929 ، خاصة من مناجم الوزنة وبني صاف، ويحول جزء كبير منه إلى فرنسا¹.

أما فيما يخص البترول فلم يتم إكتشافه وإستغلاله إلا بعد الخمسينات (1956)²، فعلى مستوى الإستثمار كان هناك زيادة مذهشة في رؤوس الأموال المستثمرة في مجال النفط، من طرف فرنسا في الجزائر، فقد إرتفع مستوى الإستثمار بين (1952- 1961) أكثر من عشرين مرة ويبلغ إجمالي الإستثمارات التي تم توظيفها في قطاع النفط حتى 1962 ما يعادل (7 مليار فرنك)³.

أما بالنسبة للزراعة ، فقد عمل الإستعمار الفرنسي على تطوير الزراعات التجارية (النقدية) وعلى رأسها الكروم، وذلك من أجل تزويد السوق الفرنسية بأكثر كمية من الخمر، لذلك إرتفعت المساحة المخصصة لها بشكل متسارع من 364 الف هكتار سنة 1935 إلى 350 الف هكتار سنة 1956⁴.

¹ إحميدة عميراي وآخرون، آثار السياسة الإستيطانية...، المرجع السابق، ص 68 .

² عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ....، المرجع السابق، ص383.

³ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 409.

⁴ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص310.

الختامة

وبعد دراسة هذا الموضوع الموسوم بـ التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1929. 1962) توصلنا إلى جملة من النتائج مفادها أن التجارة الداخلية في الجزائر كانت أغلبها محتكرة لصالح الإدارة الإستعمارية والمعمرين ،فقد كانت فرنسا تصدر خيرات الجزائر ومنتجاتها لتبيعها لمصانعها ،ثم ترجع وتبيعها في الجزائر مصنعة بأرباح طائلة ،كما أغلقت أسواق الجزائر في وجه السلع الأجنبية وبقيت مقصورة على واردات المصانع الفرنسية .

كما عمل الإستعمار الفرنسي على استغلال خيرات البلاد كلها، فوجه الإنتاج بما يلائم المصالح الكبرى لفرنسا، وبالتالي أصبحت السياسة الإقتصادية المتبعة تخدم الأقلية الأجنبية في مقابل بقاء غالبية الشعب الجزائري في تدهور اقتصادي كبير .

وقد إستباححت فرنسا زراعة الكروم والمحاصيل الزراعية ذات الصبغة التجارية وذلك إستيعابا للمزيد من المهاجرين الراغبين في الإنتفاع من هذه المحاصيل التجارية وتحسيسهم وكأنهم في بلدهم، بحيث تطورت الزراعات التجارية، خاصة زراعة الكروم ، وبفضل ذلك أصبحت الجزائر من أكبر مصدري الخمور في العالم في تلك الفترة ، فقد سيطرت هذه الزراعة سيطرة شبه تامة على الإقتصاد والتجارة الجزائرية ، وذلك على حساب الزراعات المعاشية الموجهة لإقتصاد الكفاف "التقوت" مثل "الحبوب ، الخضار"، والى جانب ذلك تطورت زراعة الحمضيات والتبغ ، والغريب أن السلطات الاستعمارية حولت حتى زراعة الحبوب إلى زراعة تجارية موجهة للتصدير قصد تحقيق أرباح أكثر ، وكنتيجة لذلك تعايش في الجزائر قطاعان ، قطاع حديث ذو طابع تجاري إستأثر على أخصب الاراضي وأجودها سيطر عليه المستوطنون والسلطة الفرنسية، وآخر تقليدي ذو طابع معاشي موجه لإقتصاد الكفاف يتركز في بعض السهول الضيقة حول الجبال خاص بالجزائريين .

ونتيجة لنمو الزراعات التجارية إزدهرت الحركة التجارية الخارجية للجزائر والتي أحتكرت من قبل فرنسا بفعل القوانين التي سنتها في المجال الجمركي، حيث تضاعفت

قيمة الصادرات والواردات ،فقد كانت فرنسا تصدر إلى الجزائر منتوجاتها الصناعية الفائضة عنها ، وبذلك جعلت هذه الأخيرة سوقا رائجة لمنتوجاتها المتمثلة أساسا في الآلات الفلاحية والسيارات والألبسة القطنية والجرارات وغير ذلك، وتستورد منها حاجياتها فيما يخص المحاصيل الزراعية كالخمور والحبوب والحلفاء والفلين، وبذلك تم ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.وأعدمت الحركة التجارية الداخلية أمام هذا الوضع .

كما أن النظام الاستعماري الفرنسي بالجزائر وبالرغم من الأرباح التي جناها من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري، إلا أنه لم يكتف بذلك بل أثقل كاهل الجزائريين بمجموعة من الضرائب المرتفعة لتغطية نفقاته في الجزائر ولتحقيق المزيد من الربح، و قد ظهر التمييز العنصري جليا في معاملة السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر للمستوطنين والجزائريين الذين فرضت عليهم مجموعة من الضرائب الخاصة والمعروفة بالضرائب المباشرة ، وغدا بذلك العنصر الجزائري أكثر مساهمة في الخزينة وأقل مستفيد منها.

ولإعطاء دفعة جديدة للتجارة الإستعمارية أنشأت فرنسا العديد من المشاريع الكبرى والبنى التحتية ،حيث عملت على شق الطرق البرية بين المدن و مناطق الإنتاج الفلاحي والموانئ، إضافة إلى مد خطوط للسكك الحديدية انطلقت من اعماق الصحراء الجزائرية الى مدن الشمال ومنها الى الموانئ ، وذلك بهدف استغلال الثروات الفلاحية والمعدنية والطاقوية التي تتركز بها البلاد وإرسالها الى الوطن الأم لتحريك عجلة اقتصادها وتموين مصانعها بما تحتاجه من تلك الثروات، وهو ما أدى الى إضعاف التجارة الداخلية بين الشمال والجنوب ،والقضاء على تجارة القوافل .

كما أثرت الكثير من الأحداث التي زامنت الوجود الإستعماري في الجزائر في التجارة الداخلية وحركة الأسعار، هذه الأخيرة التي تأثرت بشكل مباشر بهذه الاحداث ، إما في الإرتفاع المفرط أمام ضعف القدرة الشرائية للأهالي، او انخفاضها بشكل كبير وبالتالي

تحقيق خسائر فادحة للتجار ومموليهم من فلاحين وحرفيين، ومن تلك الأحداث الأزمة الإقتصادية العالمية، التجارة الخارجية التي وجهت اغلب الإنتاج المحلي إلى الأسواق الفرنسية، والحرب العالمية الثانية، اضافة إلى الثورة التحريرية.

ولقد أثر هذا الوضع المزري للتجارة الجزائرية فترة الإستعمار سلبا على المستوى المعيشي للجزائريين من جهة وعلى إقتصاد البلاد من جهة أخرى، بحيث جرد الجزائريون من مصدر رزقهم الأساسي سواءا الأرض الفلاحية أو صناعاتهم الحرفية التي كانت تسد حاجياتهم اليومية، وتوفر لهم مردود مالي يعيشون عليه ، وذلك أمام غزو السلع والبضائع الإستعمارية لأسواق البلاد، والإعتماد على المحاصيل التجارية لتحقيق أرباح أكثر ، دون مراعاة حال الشعب الجزائري . وهو ما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وارتفاع وتيرة الهجرة الداخلية والخارجية.

وقد كان الإنتاج المحلي لا يسد حاجات الناس لذلك يتم اللجوء بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية، كما أن القانون الفرنسي يحتم على الجزائريين عدم ممارسة أي عملية تجارية على غير السفن الفرنسية.

ولقد كان الجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجاتهم المحلية من أصواف وتمر وتبغ وحبوب وزيت ليشتروا ما يلزمهم من الأجانب ، وهذا ما يجعلهم يتخبطون في فقر مدقع ذلك أنهم يشترون أكثر مما يبيعون علما أنهم لا يشاركون إلا بصفة ضعيفة في حركات التصدير والاستيراد.

والواضح من خلال ما تطرقنا اليه حول واقع التجارة الداخلية في الجزائر خلال (1929. 1962)، أن الإستعمار الفرنسي إعتمد بالدرجة الأولى على المستوطنين في تجارته غي الجزائر، مهمشا الجزائريين الذين لم ينالوا من النشاط التجاري إلا النزر القليل

ولم يلعب التاجر الجزائري سوى دور الوسيط بين المنتج والمصانع الكبرى لفرنسا والمستوطنين في الخارج.

الملاحق

الملحق رقم (01) : أنواع الضرائب في مقاطعات قسنطينة

الأراضي	مقاطعة قسنطينة (الضرائب)
المدنية	الزكاة، العشر، الحكر، اللزمة الثابتة، اللزمة البيئية، لزمة النخيل
العسكرية	الزكاة، الحكر، اللزمة الثابتة، لزمة النخيل.

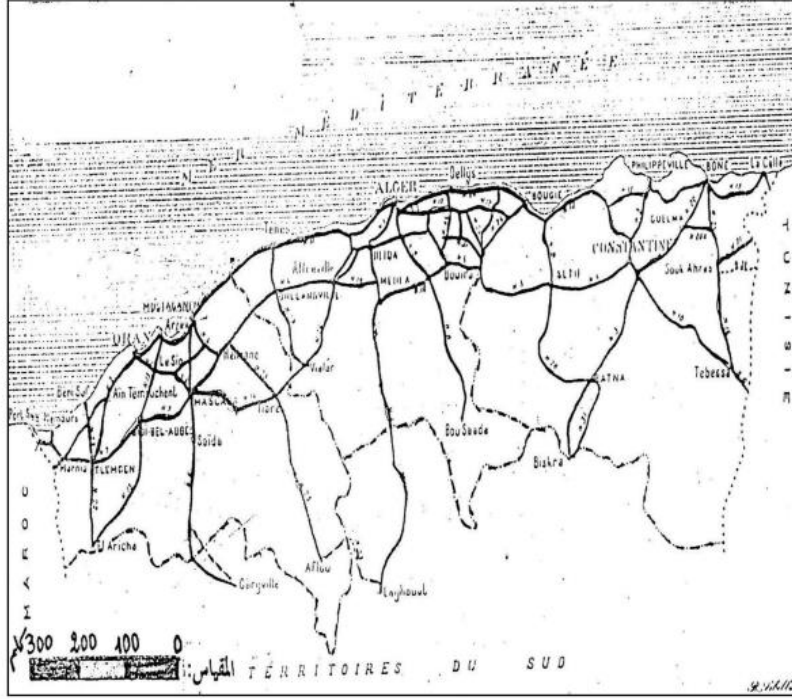
وفاء العيفة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الى غاية 1900م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص92.

الملحق رقم(02): تطور حجم الضرائب في منطقة باتنة

القبائل	ضريبة العشر (الإيجار)	ضريبة العطور
بازمة	17 790	14 825
قيادة باتنة	30 690	25 575
أولاد بوعوز	16 335	13 612
أولاد سلام	25 980	21 650
أولاد سلطان	15 510	12 925
الصحاري	6 000	5 000
أوراس	20 640	17 200

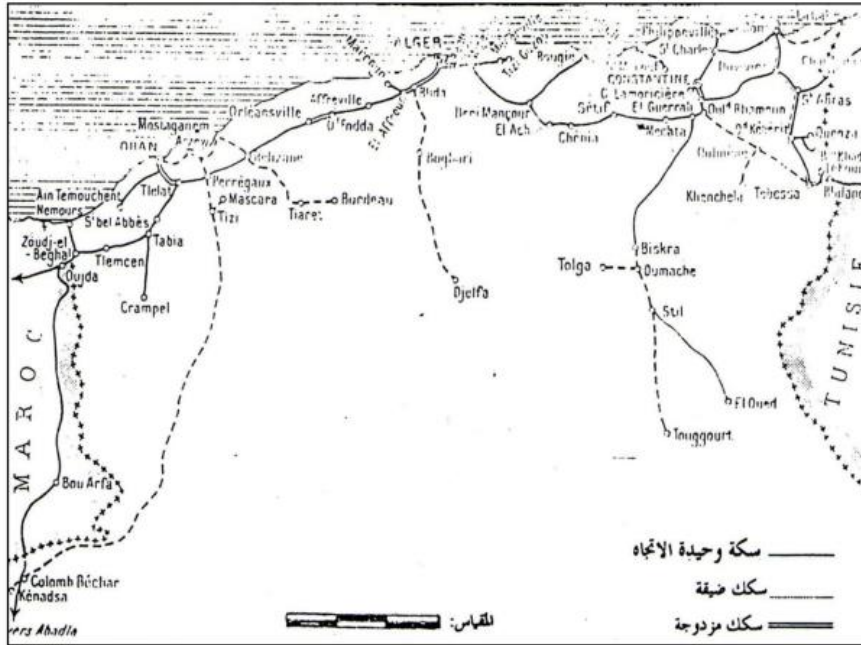
وفاء العيفة: المرجع السابق، ص92.

الملحق رقم (03) : الطرق الوطنية في الجزائر



عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص221.

الملحق رقم(04): السكك الحديدية في الجزائر



عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص222.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق الأرشيفية

Annuaire Statistique de L'Algerie.préfecture de sétif p/A. Algerie 1952

ثانياً: المصادر:

- 1.خوجة حمدان بن عثمان :المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 2.سارتر جان بول: عارنا في الجزائر، تر عبده مطر، ط2، دار الادب بيروت، 1958
- 3.المدني احمد توفيق: تاريخ الجزائر، دار لبصائر ، د ط، الجزائر ، 2008
- 4._____ : كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963.
- 5._____ : هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 2001.

ثالثاً: المراجع

أولاً: باللغة العربية

- 6.اجيرون شارل رويير : تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 1. دار المعارف، الجزائر. د ت ن.
- 7._____ : تاريخ الجزائر المعاصر، . تر: عيسى عصفور، ط2 الجزائر: دار المكتبة الوطنية، 1982.
- 8._____ : الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 ، 1919) .ج 2، دار الرائد للكتاب ،الجزائر .د،ت

9. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول. منشورات إتحاد الكتاب العرب، د ب ن، 1999.
- _____ :الثورة الجزائرية في عامها الأول. منشورات إتحاد الكتاب العرب،(د،ب)، 1999
10. الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر ، تر عيسى حنفي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983 .
11. بلح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر (1830 . 1989) ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، (د، س).
12. بلحاح صالح: الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 . 1939) منشورات بن مرابط، الجزائر، 2015.
13. بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 ، 1962، تر نخبة من الأساتذة ، الجزائر ، 1979 .
14. بن داهة عده: الاستيطان والصراع على ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي (1830 . 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 .
15. بوعزيز يحي: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر ، 1999.
16. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباس، ط1 ، دار الحديث ، لبنان ، 1981.
17. جندلي محمد: عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث. ج2، منشورات بونة، الجزائر، 2008.

- 18.حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- 19.حليمي عبد القادر: جغرافية الجزائر طبيعية، بشرية، اقتصادية، مطبعة الانشاء، دمشق الطبعة 2، 1968 .
- 20.زوزو عبد الحميد: الاوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية(1837. 1939)، تر مسعود حاج مسعود، الجزء 1 دار هومة، الجزائر، 2005.
- 21._____: محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004 .
- 22.سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 23._____ :_الحركة الوطنية الجزائرية1830، 1930، ج1، دار البصائر ، الجزائر 2007.
- 24.عباد صالح:الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830، 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999 .
- 25.عبد الرحمان رزاقى: تجارة الجزائر الخارجية ، الشركة الوطنية للنشر الجزائر،(د ت ن).
- 26.العسلي بسام: المجاهدون الجزائريون ، ط2، دار النفائس، لبنان، 1986 .
- 27.عمورة عمار:الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر عامة، ج 1، دار المعرفة، الجزائر 2006 .
- 28.عميرايو إحميده وآخرون : اثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

29. _____: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر ، 2009 .
30. الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007.
31. الغريب إسماعيل: الصحراء الكبرى وسوقها، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983.
32. فركوس صالح: إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرق البلاد (1844، 1871)، منشورات جامعية، الجزائر ، 2006.
33. _____: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
34. قداش، محفوظ: جزائر الجزائريين (1830.1954)، تر محمد المعراجي منشورات ANEP ، الجزائر 2008 .
35. لونييسي إبراهيم: القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1870. 1847، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ، 1986، ص 256.
36. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 ، 1939)، تر محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2012.
37. مهساس أحمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

38. F. Elie : de la primadaie. **Le commerce et la Navigation de l'Algérie avant la conquête Française** ٫ R.A.C ٫ 1860.
39. Kaddache Mahfoud: **L' Algerie des Algeriens ٫ histoire de L'Algerie, (1830 ٫ 1954) ٫** edution roucher.
40. Paul laurent: **les ports maritimes algeriens**, paris ;1948 .
41. Schiffmache Louis, **Les richesses minières de département de Constantine** ٫ Alger ٫ 1910.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- باللغة العربية

- 42.رحمون دليلة: **السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830، 1900)** ، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة حمه لخضر بسكرة .
- 43.مياد رشيد: **الايوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية واندلاع الثورة(1900 ، 1954)** ، رسالة مقدمه لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة، 2014، 2015.
- 44.حوحو رضا: **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830 . 1914)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ص65، كلية العلوم الانسانية والاسلامية، جامعة منتوري، قسنطينة 2004 ، 2005.

45. شافو رضوان: **جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الاستعمارية والوثائق الارشيفية** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2007.
46. زريبي حسبية: **أثر الموائى الجزائرية في الاقتصاد الكولونيالي (1830.1914)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعي قسم العلوم الانسانية، جامعة حمه لخضر، بسكرة، .
47. خالدي سليمة وآخرون: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في وادي سوف أثناء الثورة التحريرية (1954 . 1962)**؛ مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2016 ، 2017.
48. شلبي شهرزاد: **واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، {2008، 2009}.
49. صالح حيمر: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830، 1930)** شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة
50. صالح عسول : **اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة (1956-** 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الانسانية قسم التاريخ والآثار، جامعة حمه لخضر، باتنة، (2008، 2009).
51. صالح توفيق: **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الفترة الكولونيالية (1938 . 1962)**، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011 .

52. زقب عثمان :الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في منطقة وادي سوف (1918 . 194)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة .
53. تقرأوي نادية :دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية. (1954.1958)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.
- قرشي محمد: الأضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى(1945 ، 1954)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.(د، س).
54. دهنون نجاه :التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1830 ، 1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- باللغة الفرنسية:

55. CALVELLI.Emile : **Etat de La propriété rurale en Algérie** : Thésé Doctorat, en droit Université de Alger, 1935.

المجلات والمقالات والمنشورات:

56. مهديد إبراهيم : "مقاومة الجزائريين بالهجرة الى الديار الإسلامية عمالة وهران نموذجاً"، مجلة عصور ، العدد 4 ، 5 ديسمبر 2003 .

57. صاحب منعم مساعد أسامة : "الأوضاع الإقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830 1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال"،
مجلة مركز بايل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3 .

الفهارس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحركة التجارية في أهم أسواق مدن الشرق الجزائري	19
02	حركة التجارة الخارجية(1914. 1918).	26
03	مساهمت الحرب في ارتفاع أسعار وسائل الانتاج الزراعي. (1914-1918)	27
04	تطور الكروم مساحة ونتاجا من (1921، 1934)	31
05	تطور انتاج الحبوب في الأراضي الاوربية (1915,1935)	33
06	تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية قبل الاستقلال مقارنة ببعء الاستقلال	44
07	تطور نمو الماشية "من ابقار واغنام وخيل وبغال وجمال" من [1920، 1963]	53
08	تطور الإنتاج الزراعي للمستوطنين [1942، 1952]	55
09	فروع المؤسسات الفرنسية المقامة لها في الجزائر	57
10	حصص أهل الريف من الضرائب	73
11	معدلات الضرائب المباشرة على الارباح التجارية والزراعية في الجزائر وفرنسا	75
12	تطور المساحات الزراعية(1954-1962)	94
13	تطور الإنتاج بالحجم (1939-1945)	97
14	قيمة الصادرات بملايين الفرنكات (1939-1952)	98
15	تطور واردات بعض المنتجات (بالقنطار)	99
16	التحويلات الطارئة على بعض الأسعار (1939-1945)	100
17	تطور نسبة البطالة في أوساط الشعب الجزائري	107

الصفحة	العنوان
	الشكر والعرفان
	قائمة المختصرات
9-4	مقدمة
الفصل التمهيدي: واقع التجارة الداخلية في الجزائر فترة الاستعمار (1830، 1929)	
11	أولا: الوضع العام للنشاط التجاري:
18	ثانيا: طبيعة المبادلات التجارية.
18	1 - السلع ذات الطابع الفلاحي:
19	2 - السلع ذات الطابع الصناعي:
24	ثالثا- تأثير الحرب العالمية الأولى على النشاط التجاري
21	رابعا: تأثير الحرب العالمية الأولى على النشاط التجاري (1914، 1918).
الفصل الاول: واقع التجارة الداخلية في الجزائر فترة الاستعمار الفرنسي (1929 - 1962)	
29	أولا: تجارة المستعمر .
29	1: السلع والبضائع المسوقة.
29	1-1: السلع والبضائع الفلاحية:
40	1-2: السلع والبضائع الصناعية .
47	ثانيا: تجارة الجزائر
47	1 :أنواع السلع والبضائع المسوقة
47	2-السلع ذات الطابع الفلاحي:
51	3. السلع ذات الطابع الحيواني:
56	4- السلع ذات الطابع الصناعي:
59	ثالثا: الاسواق والنشاط التجاري فيها
59	1- الاسواق التجارية الكبرى :

فهرس الموضوعات

65	2 - الاسواق الشعبية
الفصل الثاني: وسائل تطوير التجارة الاستعمارية	
71	أولاً: النظام الضريبي والمكوس
71	1- النظام الضريبي:
76	2- المكوس :
79	ثانياً: التنظيم الجمركي
81	ثالثاً: الطرق والمواصلات
81	1. الطرق المعبدة :
84	2- السكك الحديدية
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية للجزائر فترة الاستعمار {1929، 1962}	
90	أولاً: الازمة الاقتصادية العالمية 1929
97	ثانياً: الحرب العالمية الثانية : 1939-1945
الفصل الرابع : انعكاسات الوضع التجاري على الجزائر والاستعمار	
103	أولاً- انعكاسات الواقع التجاري على الجزائر
103	1- على الاهالي الجزائريين
111	2- على الاقتصاد الجزائري
114	ثانياً: انعكاسات النشاط التجاري على الاستعمار.
114	1 - على المعمرين:
117	2 - على الاقتصاد الفرنسي :
121	الخاتمة
126	الملاحق
129	قائمة المصادر والمراجع
137	الفهرس

